ISSN 0258 - 1094

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٧١

ادى الآخرة - ذو القعدة ١٤٢٧هـ

السنة الثلاثون

تموز - كانون الأول ٢٠٠٦م

مجلة
مجمع اللغة العربية الأردني

(مجلة متخصصة محكمة)

تصدر مرتين في السنة

* البحوث التي ترسل إلى المجلة تكون خاصة بها ، ولم يسبق أن نشرت في مكان آخر، وأن تتوافر فيها شرائط البحث العلمي .
* يرسل كل بحث إلى ثلاثة محكمين مختصين ، وفي ضوء تقاريرهم تقرر هيئة التحرير نشر البحث أو الاعتذار عن عدم نشره .
* البحوث غير المجازة لا ترد إلى أصحابها .
* يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنية .
* تقبل للنشر مراجعات الكتب إذا كانت قيمة .
* يجوز للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر ، بعد نشره في مجلة المجمع ، شريطة أن يشير إلى ذلك .

الاشتراكات

في الأردن	خمسة دنانير سنوياً
في البلاد العربية والأجنبية	اثنا عشر دولاراً سنوياً أو ما يعادلها

تضاف أجرة البريد الجوي لمن يشاء ذلك من المشتركين

المملكة الاردنية الهاشمية - عمان - ص. ب ١٢٢٦٨ هاتف ٥٢٤٣٥٠٠ - ناسوخ (فاكس) ٥٢٥٧٠٦٤ عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

ISSN 0258 - 1094

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٧١

جمادى الآخرة - ذو القعدة ١٤٢٧هـ

السنة الثلاثون

تموز - كانون الأول ٢٠٠٦م

الفهرس

أولاً: البحوث

العربية: الثابت والمتحول بين السابق واللاحق
"دلالة الكلمة العربية أنموذجاً"

د. مهدي أسعد عرار
جامعة بيرزيت- فلسطين

مِهادٌ وتأسيسٌ:

عنّ لي وأنا أمسكُ عنانَ القلم عن كتابةِ بحثٍ لي قُبِل للنّشر في مجلّةِ "مجمع اللّغـــة العـــربيّة الأردني" أنْ أستكملَه بأبحاث أخرى تجلّي ما كان البحثُ مضمارَه، وكـــنتُ قد وسمتُه بـــ: "أثرُ استشرافِ التّطوّر الدّلاليّ في فهم النص القرآنيّ: أمثلةٌ جزئية ومقولاتٌ كلّيّةٌ" (١)، ثم ارتضيتُ أنْ أوسّعَ دائرةَ البحثِ ذاك ببحثٍ آخرَ ذي لُحْمةٍ ونسب حميمٍ بالأول، لأنتقل بها مِن التّنزيلِ العزيز إلى الحديثِ الشّريفِ، فكان ذلك ودفعتُ به للنّشر، ثمّ قفز في النفسِ خاطرٌ مفادُه أنْ أستصفي مُثُلاً مُبينةً عن أثرِ استشرافِ التّطور الدّلاليِّ في فهمِ المتعيّنِ من نصوص العربيّةِ المعمَّرة المتقادمةِ فـــي المعجم العربيِّ، فاستجدتُه، وتلقفتُهُ بقبولٍ حسنٍ أفضى إلى أنْ يكونَ هذا البحثُ كثالثة الأثافيّ.

وقد كان مِن محصولِ هذا المتقدّم بيانُهُ وقوفي عند مُثُل من ثلاث قُرَحٍ: من كـــلامِ ربِّ الـــنّاس، ونبـــيِّ النّاس، وكلام الناس، وقد ألفيتُ في وقفاتي تلكم ألفاظاً منـــزاحةً عن دلالتِها المتقادمة، وقدْ غدا من المحظورِ المُستهجَنِ أنْ يفهمَها اللاّحق

---

١. مجلـــة مجمـــع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٨، ٢٠٠٥م، وقد عرج فيه الباحث على كلمات يفهمهـــا اللاحق فهما مغايراً للمتعين من معناها؛ وذلك نحو الركض، والسعي، والفتنة، وغير ذلك.

فهمـــاً دلاليّاً معاصراً ظانّاً أنّ تلكم الألفاظَ المتقادمةَ كانت تعني عندَ السّابق ما تعنيه الـــيومَ، إذ إنّ تراخياً بين اللفظ ودلالته قد وقع، كان ورودُ السّابق على نصِّ اللاّحق ممـــا ينتَـــسبُ إلى المحال، فتلك أمّةٌ قد خلتْ لها ما كسبتْ، دلاليّاً، ولمّا كان ورودُ اللاّحـــق على نصِّ السَّابق متحقّقاً قريبَ المبتغى؛ إذ إن فينا قرآناً كريماً شريفاً يتلى آناءَ اللّيل وأطرافَ النّهار، وفينا أحاديثَ الرّسولِ الكريم صلّى الله عليه وسلّم، وفينا مـــصنّفات تراثيّةٌ متقادمة معمَّرةٌ كثيرة كثيرة– لمّا كان كذلك – آثرتُ في وجهتي التي ولّيتُ قلمي شطرَها أنْ يكونَ ذلكم الدّرسُ تطبيقيّاً، فجعلتُ المثلَ المصطفاةَ من المعجمِ العربيِّ مَورداً لطلبتي لأغراضٍ في النفس شتّى، ومنها ما كان:

- تبييناً لمدى استشرافِهم التطوّر الدّلاليّ أوّلاً.
- وتجلـــيةً لواقـــع تغيـــيب التّطوّر الدّلاليِّ في فهمِ السّابق وأثرِه في التّجافي عن المقصدِ الذي رمى إليه ثانياً.
- وتوصيفاً تطبيقيًا لهذا الإشكالِ الموسوم بـــ "بينَ السّابقِ واللاّحقِ في فهمِ النّصّ".

بين السَّابق واللاّحق:

مِـــن المقرَّرِ المُستحكَمِ أنّ ظاهرةَ التطوّر اللُّغويِّ عامّةً، والدّلاليِّ خاصّةً، نافـــذةُ الفعـــلِ فـــي اللُّغـــة، ويتجلّى ذلك في مُستوياتِ اللغة: الصّوتيِّ، والصّرفيِّ، والتركيبـــيِّ، والمعجمـــيِّ والأسلوبيِّ، والحقّ أنّ هذا الميدانَ؛ ميدانَ التطوّر اللّغويّ

مازالَ بكراً لم تقم عليه دراساتٌ وافيةٌ تُجلّه وتبيّن مظاهرَه في مستوياتِ العربية(٢) ، وموضـــعُ المبَاحثة في هذه الورقة قائمٌ على ملحظ له خطرهُ في تلقّي نصّ السّابق والوقوفِ على مقاصده ورسوم تعابيره، والحقّ أنّ النّاظرَ في المُعْجماتِ العربيةِ يجدُ بــينَ كثيرٍ من الألفاظِ ودلالاتها تراخياً جليًّا، ولا يُنْسى أنّ كثيراً من ألفاظِ العربيّةِ المُعمّرة مُتداولَةٌ، وقد خضعتْ لناموسِ التّطوّر، فانزاحتْ بعضُ الألفاظِ عن دلالاتها قليلاً، وتراخَتْ أُخرى إلى حدِّ الإيهامِ دونَ الإحكامِ، وقدْ كانَ مِن شأن هذا الذي تقدَّم أنْ يُعقــبَ التباســاً وغموضاً في بعض المواقف الكلاميّة، كأنْ يفهمَ اللّاحقُ ألفاظَ السّابقِ كَما يفهمُها في عصره ظانًّا أنّ تلكم الألفاظَ المُتقادمةَ كانت تعني عندَ السّابقِ ما تَعْنيه عندَ اللاّحق، فكثيرٌ منّا يَوْهمون إذْ يظنُّون أنّ بعض الألفاظِ المتقادمةِ كانت تعني أمسِ ما تعنيه اليومَ.

والحقّ أنّ للتطوّر الدّلاليِّ بواعثَ مخصوصةً وأعراضاً، فدلالاتُ الألفاظِ في حــركة دائمـــة، فمــنْ تعميمٍ إلى تخصيصٍ إلى رقيٍّ إلى انحطاطٍ، وتفعلُ بواعثُ مخـــصوصةٌ أدواراً تُفضي إلى تطورِ دلالاتِ الألفاظِ، ومن ذلك الأدوارُ الاجتماعيةُ والتّاريخيةُ والنّفسيّةُ وكثرةُ التداولِ والحاجةُ وتطوّرُ المُجتمع، ثم إنّها وسيلةُ التفكيرِ وأداتُه، والفكرُ في حركةٍ دائبةٍ مُتوثّبةٍ، وما يجري على الفكرِ يجري عَلى اللّغة.

---

٢. للوقــوف علـــى الأبحـــاث التي عنيت باستشراف التحول في المستوى التركيبي انظر: نهاد الموســـى، اللغـــة العـــربية بين الثبوت والتحول : مثل من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونــسية، ع١٣ ، ١٩٧٦م، ٧-٥٥، ومحمد رباع، انحسار الأصول وانتشار الفروع في نحو العربية، بحث قبل للنشر في مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م. وفي المستوين الصرفي والتركيبي: محمد الخولي، دراسات استطلاعية تحليلية لمفردات اللغة العربية وجملها، بحث في كتابه "دراسات لغوية"، دار الفلاح، عمان، ١٩٨٨م، ٧١-١١٤.

وفـــي افتـــراضٍ وليد الخيالِ لا أملٌ من تَرداده أقولُ: لنا أن نسرِّحَ الخاطرَ متخيّلين أنّ أمرأ القيسِ "السّابقَ" بُعثَ حيًّا من قبرِه بمشيئَةِ الله القدير، وأنّه بدأ يتجوّلُ فـــي أســـواقِ اللاحقِ بزيِّه العربيِّ التّقليديِّ وقد نفض عن جبيْنِه رمالَ الصحَّراء، أحسبُ أنّ نصيبَه معنا من التّواصلِ خافتٌ؛ ذلك أنّ كثيراً من الألفاظ الحادثَة لا عهد له بها، كالحاسوب، والهاتف، والتّلفاز والمذياع، وأنّ كثيراً من ألفاظ عصره استوت الـــيومَ في ملامحَ دِلاليّةٍ مفترقة عن ملامحها الأولى افتراقاً يسيراً أو خطيراً، ولا يُنسى أنّه سيفتقدُ كثيراً مِن ألفاظِ عصره التي طواها الزّمن؛ سيفتقدُ ناقته وصفاتها، وســـيفَه وأوصافه والملامحَ الدّلاليّةَ المميِّزَةَ لكلِّ وصفٍ، والخمرةَ وأشكالَها، وأنواعَ الرّياح التي كان يقيمُ فروقاً دلاليّةً بين ألفاظِها، وحصانَه والأوصافَ الدّقيقةَ التي كان يسبغُها عليه، وفوقَ هذا كلِّه، سيجدُ نفسَه غريباً في عالم البنطال والقميص، وأحسبُ أنّ الـــباحثَ غيـــرُ مـــبالغٍ لو قال: والأمرُ عند اللاّحقِ كما هو عند السّابقِ " امرئ القيس"، فإذا ما أُرْجِع إلى القُرونِ الأولى فإنّه سيلاقي عَنتاً ومشقّةً في التّواصل، بل ستفضي به تلك المشقّةُ إلى أبوابِ التفاصل؛ ذلك أنّه سينقّرُ عن معاني ألفاظِ السّابق فـــي المُعْجمـــات، وقـــد يـــتعذّر عليه إدراكُها إدراك السّابق، وسيجد أن كثيراً من المدلـــولات قـــد تطـــورتْ مع بقاء رسمها على ما هو عليه كالبريدِ وريشةِ الكتابة والدّبابةِ والقطار، ولا يُنسى امّحاءُ الفروقِ الدّلاليةِ المميِّزة التي كان يقيمُها السّابق، كالفـــرق بـــين القعود والجلوس، والظلّ والفَيء، والقضيم والكَهام، وغيرُ ذلك كثيرٌ كثيـــرٌ، حقاً إنها مشكلةٌ لغويّة تفضي باللاّحق إلى الولوجِ في عالمِ اللّبسِ من بوّابةٍ عريضةٍ: مِن امّحاء الفروق الدّلاليّة، ومن انزياحِ الألفاظ عن دلالاتها إلى حدِّ الإيهام دون الإحكـــامِ ، ومـــن انتفاء مقدرته على إقامةِ بونٍ بين المُطلَق والمُقيَّد، وعندَها ستـــصبحُ الـــنّاقة وصفاتُها المتباينة المتنوعةُ "ناقةً" واحدةً عند اللاّحق، وهي عند

السّابقِ أشكالٌ وألوانٌ وأنواعٌ، وستغدو أنواعُ السيوفِ وصفاتُها سيفاً واحداً، كما ستصبحُ جميعُ أنواعِ السيّاراتِ المتباينةِ التي يراها امرؤ القيسِ سيارةً واحدةً؛ ذلك أنّها ممّا يقعُ خارجَ وعيه ومفهومِه فقد يصعبُ عليه أنْ يدركَ أنّ هذه من طراز "مرسيدس"، وأنّ تلك من طراز "فولفو" (٣).

لنرْجِعِ النّظر برويّةٍ فيما يأتي من كلمات اعترى دلالاتها تطوُّرٌ دلاليّ أفضى إلى وجوبِ استرفادِه عند الوقوفِ على نصٍّ السّابقِ:

- **الأثاث:**

وبنظرة سريعة إلى دِلالةِ هذه الكلمة التي نتداولها اليومَ تداولاً كثيراً يظهر أنّه قد وقع فيها تطورٌ دلاليّ هيئتُه التّخصيص؛ إذ إنّ دلالةَ المتاع كانت رحبةً تشتمل على مُدْخَلات متنوعة، فقد جاء في "أدب الكاتب" أنّ الأثاثَ المالُ أجمع: الإبلُ، والغنمُ، والمتاعُ، والعبيدُ (٤)، وهي عند الفرّاء المتاعُ (٥)، وليس يخفى أنّ قولَه "المتاع" محتملٌ لأشياءَ كثيرة، وفي اللسان قيل إنّ الأثاثَ الكثيرُ من المال وقيل: المالُ كلُّه، والمتاعُ ما كان من لباس أو حشوٍ لفراشٍ أو دثار (٦) وقد جاء في القاموس أن الأثاث هو متاعُ البيتِ والمال أجمع (٧)، وكذلك في مفردات الرّاغب الأصفهاني (٨).

---

٣. انظر: مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية: جدل التواصل والتفاصل، دار وائل، عمان ٢٠٠٣م، ١٧٧.

٤. انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب،٥٣.

٥. انظر: الفراء، معاني القرآن، ١٧١/٢.

٦ انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "أثث".

٧. انظر: الفيروز أبادي، القاموس، مادة "أثث".

٨. انظر: الراغب، المفردات،١٥.

يظهـرُ مــن هــذا العرضَ الدّائرِ في فَلك دلالةٍ رحبةٍ، فالأثاثُ اسمٌ لمتاع البـيت، والمــالِ، والإبلِ، والغنمِ، والعبيد و.... ولكنّ هذه الدّائرة الدّلاليّة الرّحبةَ اختُـزلتْ فاطُــرح كثيرٌ من المُدخلات التي تستوعبُها هذه الدّلالة، فاقتصرت في رحلــة العربيةِ على واحدة، وهي متاعُ البيت، وهذا هو المعنى الذي لنا به عهدٌ وتواضــعٌ هــذه الأيامَ، والحقّ أنني كنتُ قد عرضتُ هذه الكلمةَ على طلبةِ العربيّة الــشادينَ ملتمــساً منهم تعيينَ معناها، فجنحوا كلهم إلى ما استقر في الفهم اللغويِّ المعاصرِ القائلِ بأنه متاعُ البيتِ فقط.

- **البلد:**

وللــبلد في كلامِ السّابق دلالةٌ أعمّ وأرحبُ من دلالتِها عند اللاّحق؛ إذ إنَّها عند الأخيرِ تعني المكانَ العامرَ المسكون ذا الحدود، ولكنّ هذا المعنى جزءٌ من معناها في المعجمِ العربيِّ؛ إذ ينضاف إليه أنه كلّ موضعٍ أو قطعةٍ مستحيزةٍ عامرةٍ كانت أو غيــر عامــرة، خالية أو مسكونة (٩)، وقد جنح إلى هذا المعنى ابنُ الأثير في تفسيرِ الحديث الشّريف: " وأعوذ بك من ساكني البلَد" فقال: "والبلد من الأرض ما كــان مــأوى للحــيوانِ وإن لــمْ يكــن فيه بناء، وأراد بساكنيه الجنَّ لأنهم سكّانُ الأرض (١٠)، ولعــلّ وصــف هذا التّطوّر الدّلاليّ الواقعِ في دلالةِ البلدِ قائمٌ على التخصيص.

---

٩. انظر: الأزهري، التهذيب، مادة "بلد"، وابن منظور، اللسان، مادة "بلد".

١٠. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٥١، وابن منظور، اللسان، مادة "بلد".

- **التّابوتُ:**

للتابوت اليوم َ دلالةٌ تفارق دلالةَ الأمس، ولكنّهما – أعني الدّلالتين – تتصلان بنسب حميم، والمعنى الشّائعُ اليومَ أنّه الظّرف الذي يوضَعُ فيه الميتُ ليُحمل، ولا يكادُ هذا المعنى في عاميّتنا – في الذي أعلمه – ينصرفُ إلاّ لحقلِ الموت، والحقّ أنّ هذا المعنى الحادثَ لم يردْ في المعجم العربيِّ؛ إذ إنّ الذي ورد فيه أنه الصندوق (١١)، وقد وردتْ هذه الكلمة في قوله – تبارك اسمُه– : " إنّ آيةَ مُلْكِه أن يأتيكم التّابوتُ فيه سكينةٌ (١٢)، كما أشار إليه مَن عرّج عليه من اللغويِّين والمفسِّرين – أنّه الصندوق، وقد قيل إنّه "كان شيئاً منحوتاً من الخشبِ في حكمة" (١٣)، وقد قيل هو الصندوقُ الذي كانتْ فيه التّوراة توضَع، وقد كانَ مِن عود سمسادٍ عليه صفائحُ الذهب (١٤)، والمعنى عند الزّمخشريِّ أنّه صندوقُ التوراة، وكان موسى – عليه السّلام– إذا قاتل قدّمه، فكانتْ تسكنُ نفوسُ بني إسرائيلَ فلا يفرّون(١٥).

إخال أنّ كلّ ما تقدّم يُجمع على أنّ التابوت هو الصندوق ولكن اللّغويين افترقوا في بيانِ اشتقاقه(١٦)وقد قال الزّمخشريّ – وهنا موضعُ تمثّل التطوّر الدّلاليِّ – برأيين: أولّهما أنه على وزن "فاعول"، وثانيهما أنّه على وزن "فعلوت"، والأخير عنده أعلى وآكد؛ إذ إنّه مأخوذ من "التوب"، وهو الرّجوع، لأنّه ظرفٌ توضَع فيه الأشياءُ وتُودَعه فلا يزالُ يرجع إليه ما يخرج منه"(١٧).

---

١١. انظر: ابن منظور، اللسان مادة "تبت".

١٢. الآية (البقرة، ٢٤٨).

١٣. انظر: الراغب، المفردات، ٨٢.

١٤. انظر السجستاني، النزهة، ١٥٤.

١٥. انظر الزمخشري، الكشاف، ٣٧٨/١.

١٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "تبت" ومادة "توب".

١٧. الزمخشري، الكشاف، ٣٨٠/١، وأبو حيان، البحر، ٢٦٩/٢.

لعلّه تجدرُ الإشارةُ إلى أن تطوراً دلاليّاً اعترى كلمة "التّابوت"، أولّه قائم على أنّه إذا نحــن سلّمنا أنّ هذه الكلمةَ إنّما هي مشتقّة من "توب"، فإن ذلك يعني أنّ تطوّراً دلالــيّاً وقــع إذ ســمّي التّابوتُ تابوتاً لما فيه من رجعة صاحبه إليه كما تقدّم عند الزمخــشريّ من بيان. وثانية: التّطورُ الحادثُ اليوم، وهو تخصيصُ دلالة التّابوت للمــيّت بعد أنْ كانتْ معمّمة تدلّ على الصنّدوق وما يوضَع فيه بإطلاق، ومما جاء بالمعنـــى المجـــازيّ "ما أودعت تابوتي شيئاً ففقدتهُ "، أي ما أودعتُ صدري علماً فعدِمتهُ [١٨]، وكذلك قوله – صلى الله عليه وسلّم – في دعاء الليل: اللهمّ اجعل في قلبي نوراً – وذكر سبعاً– في التّابوت"، وقد أريد بالتّابوت ههنا الأضلاعُ وما تحويه كالقلبِ والكبدِ وغيرهما تشبيهاً بالصندوق الذي يُحْرَز فيه المتاعُ [١٩]، وقد ساءلتُ فيها طلاّبَ العربيّةِ فلم تقترنْ في أذهانِهم إلاّ بما يُحمَل عليه الميّتُ، وهي كذلك في عاميّاتنا.

- **الجنازة:**

لعلّه يُحسن أن أستفتحَ هذه المباحثةَ بالإلماح إلى أنّ مذاهبَ اللّغويّين قد تباينتْ فــي ضبط هذه الكلمةِ، فمنهم من قال إنّ الجِنازة والجَنازة الميّتُ على سريره[٢٠]، ومنهم من قال إنّ الجَنازة بالفتح الميّت، وبالكسر السّريرُ، وإنْ لم يكن عليه الميّت فهــو سريرٌ أو نعش[٢١]، ومنهم من قال إنّ الجنازةَ الإنسانُ الميّت، وقد جرى في

---

١٨. انظر: الزمخشري، الأساس، ٥٩.

١٩. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٧٩.

٢٠. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/٣٠٦، وابن منظور، اللسان، مادة "جنز".

٢١. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جنز"، وابن منظور، اللسان، مادة "جنز".

كلام أفواه الناس جَنازة، بالفتح، والنّحاريرُ ينكرونه" [٢٢]، والمستصفى مما تقدّم أنّ الجــنازة قــد تكون الميّتَ على سريره، أو السّريرَ الذي عليه يحَمل، وليست تلكم الدّلالـــةُ التي أثبتتها المعجماتُ العربيّة بمطابقةٍ لدلالةِ اليوم؛ إذ إنها اليومَ تدلّ على المــيّتِ ونعشهِ وجمهورِ المشيِّعين، ولسنا في عُرفنا اللّغويّ المعاصرِ في فلسطينَ نسمّي الميّتَ جنازةً، لا ولا سريرَه كذلك، بل الجنازةُ كلٌّ مشترك ممّا تقدم، ويظهر ثانيةً وثالثةً ورابعةً أنّ هذا المعنى الحادثَ ليس هو المتقادمَ، ومن هنا وجب التّنبيهُ على التَّباين في المقصَدَين: مقصدِ السّابق ومقصدِ اللاّحق.

- **الجيل:**

ولهذه الكلمةِ دلالةٌ عند السّابقِ تفترقُ عن دلالة اللاّحق افتراقاً ظاهراً؛ إذ إنّ ما ورد فـــي كـــلامِ الـــسّابقِ يشير إلى أنها تعني كلَّ صنفٍ من النّاس، فالترك جيلٌ، والـــصّين جيلٌ، والعرب جيلٌ، والرّوم جيلٌ [٢٣]، وقيل إنّ كلّ قومٍ يختصّون بلغةٍ جيلٌ، وقيل إن الجيلَ الأمّة [٢٤]، وبهذه المعاني فسّر ابنُ الأثيرِ حديثَ سعد بنِ معاذ: "مـــا أعلم من جيلٍ كان أخبثَ منكم" [٢٥]، ولعل التّدقيقَ يفضي إلى الاعتقادِ بأنّ دلالةَ الجيلِ الحادثةَ قائمة في ضبط معناها وتقييده على معيارٍ زمنيٍّ، ولعلّها كانتْ في غابرِ عهدِها يغلبُ عليها معيار عرقيّ أو مكاني، وقد تبدّى هذا بجلاء عند ابن

٢٢. ابن فارس، المقاييس، مادة"جنز".

٢٣. انظر معنى الجيل:الزمخشري، الأساس، مادة "جيل"

٢٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جيل".

٢٥. ابن الأثير، النهاية، ٣٢٥/١ .

فارسٍ في إشارته إلى قوم "جيل" إخوانِ الدّيلم [٢٦]، والزمخشريِّ في قوله: " عنده مــن الــنّاس أجــيالٌ؛ أي أصناف: جيل من التّرك، وجيلٌ من الخَزر" [٢٧]، وابن مــنظور في كلامه المتقدّم آنفاً، وليس في اللاحق مَن يعرفُ التّركَ جيلاً، لا، ولا الــصّينَ كــذلك بــل تناهى إلى عُرفنا اللّغويّ المعاصر وإلفنا المسْتحكمِ أنّ الجيلَ الجماعــةُ من النّاس الذين تقَاربت أعمارُهم فصاروا أترابا أو كادوا، وصرنا نطلق عليهم الجيل.

- **الرُّفات:**

وفي تطوّر هذه الكلمةِ يتجلّى عارضُ "تخصيص الدّلالة"؛ ذلك أنّ جماعَ معنى هذه المادّة يلتقي على الكسرِ والدقّ [٢٨]، فنقول: رَفَت الشّيءَ يرفته فهو رفاتٌ؛ إذا كــسره ودقّه، ورفتُ الشّيءَ إذا حَطَّمتُه وكسَّرْته، ورَفتَ عظامَ الجَزور إذا كسّرها ليطــبخها [٢٩]، والمعنى الجامعُ لهذه المادّة في مقاييسِ ابن فارسٍ أنّ الرّاء والفاء والــتّاء أصلٌ واحد يدلّ على فتٍّ وليٍّ [٣٠] والظاهرُ أنّ أبناءَ العربيّة اليومَ يقرّ في أذهــانهم أنّ الــرّفاتَ إنما هو متعلّق بما يبقى من جثمانِ الميّت بعد تحلّله، كالعظم البالــي الهباء المنثور، وأحسبُ – ولست بمبالغٍ – أنّ هذا المعنى الحادثَ إنّما هو شطرٌ من المعنى المتقادم؛ ذلك أنَّ دائرة دلالة "الرّفات" كانت رحبةً تتّسع لمُدخلات كثيرة متنوّعة، ويشهد على هذا كلّه؛ أعني عمومَ دلالتِها المتقادمة:

---

٢٦. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "جيل".

٢٧. الزمخشري، الأساس، مادة "جيل".

٢٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "رفت".

٢٩. انظر: ابن منظور اللسان مادة "رفت".

٣٠. انظر ابن فارس، المقاييس، مادة "رفت".

١. تعريجةُ الرّاغب على هذه الكلمةِ في موضعيَها في التّنزيل العزيز، فقد رأى أن الــرّقات كالفُتات؛ إذ هو ما تكسّر وتفرّق من التبن وغيره (٣١). وقولُه: "مــن التّبن وغيره" ذو إلماحةٍ فاقعةٍ تعضدُ المذهبَ المتقدّم بيانُه، وهو القولُ بــأنّ دلالةَ الرّفات المتقادمةَ كانت رحبةً ذات عمومٍ يتّسعُ لمُدْخَلات معنوية كثيرةٍ.

٢. مـــا ورد عــند صاحبِ اللّسان، فقد ذكر أنّ الرّفاتَ " الحطام من كل شيء تكــسّر (٣٢)، وفــي موضـــع آخر يلحّ على هذا المعنى المذكورِ آنفاً بعبارةٍ أخرى مفادها "والرفات: كلّ ما دُقّ فكسّر" (٣٣).

٣. تفــسيرُ القرطبيِّ للرّفات بعبارته: " والرفاتُ ما تكسّر وبَلِيَ مِن كلّ شيءٍ كالفتات والحُطام والرُّضاض" (٣٤).

لعــل فــي هذا المتقدم فضلَ بيان ينْبئ عن عمومية دلالةِ الرّفات في كلام الــسّابق، وتخصيصِها في كلام اللاّحق وأنّها في كلام اللاحق غدتْ تقترن بالحَقل الدّلالـــي المنتــسبِ للمــوتِ وما يلحق به، وأنها لم تكن مقصورة على ذلكم الحقل "المــوت"؛ إذ إنها تقترنُ بما يبقى من الميّت من فُتات، وقد قال أبو عبيدة في قول الحــقّ – تقــدس اســمه – : "أإذا كنّا عظاماً ورفاتاً" (٣٥) حطاماً (٣٦)، وقد ذهب السجستاني إلى أنها الفُتات (٣٧).

---

٣١. انظر الراغب، المفردات، ٢٢٥.

٣٢. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "رفت".

٣٣. ابن منظور، اللسان، مادة "رفت".

٣٤. القرطبي، الجامع، ١٧٧/١٠.

٣٥. الآية (الإسراء،٤٩).

- **المُتزمّت:**

وللمتــزمت فــي كــلام اللاحق معنى ليس عند السّابق، وباعثُ ذلك التطورُ الدّلالــي، فقــد جاء في المعجم العربيّ أنّ الزَّميت والزِّمِّيتِ الحليمُ السّاكن القليل الكلام، كالصمّيت [٣٨]، أو السكِّيت [٣٩]، وقد قيل رجل متزمّت، وما أشدّ تزمّته، ورجل زَمِيت وزِمّيت إذا توقَّر في مجلسه، ومنه ما ورد في صفة الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلّم – "أنه كان من أزمتِهم في المجلس"، والمعنى المتعيّن: من أرزنهــم وأوقرهم [٤٠]، والذي يظهرُ أنّ هذه الدّلالة المتقادمةَ تفترقُ عن الدلالة الحادثةِ من جهتين: أولاهما الدلالة المركزية، وثانيهما الدلالةُ الهامشيّة. أما الهامشيّةُ فذلك أنها تكتسي اليوم بمعانٍ هامشية وظلالٍ سلبية تدلّ على أنّ صاحبها الموسوم بهــا "المتــزمّت" ممّــن ينتــسبون إلى الغلاة والمتشدّدين الذين يستمسكون بعصَمِ النّــصوص وحــروفها، ولكــنّ هذه الدّلالة "المتزمت" عند السّابقِ ذاتُ وجه دلاليٍّ مــشرقٍ يكتــسي بظلالٍ وإيحاءاتٍ هامشيةٍ مستحسنة، ولعلّ ما تقدّم في مفتتَح هذه المعالجة يسند هذا.

أما الافتراقُ الواقع في الدّلالة المركزيّة فمردّه إلى أنّ هذه الدلالة قد انزاحت انــزياحاً ظاهــراً في كلام اللاّحقِ عن دلالتِها في كلام السَّابق، فعند الأوّل الحليمُ

---

٣٦. انظر: أبو عبيدة، المجاز، ٣٨١/١.

٣٧. انظر: ابن عزير، النزهة، ٢٤٩.

٣٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "زمت".

٣٩. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "زمت"، والفيروز أبادي، القاموس، مادة "زمت".

٤٠. انظــر الحديث وما قيل فيه: الزمخشري، الفائق، ١٣٧/٣، وابن الأثير، النهاية، ٣١١/٢، وابن منظور، اللسان، مادة "زمت".

السّاجي الوقورُ، وفي كلام الّلاحق المتشددُ المغالي الجافي، ولعلّ وجه الالتقاء بين الدّلالتين؛ أعني دلالةَ السّابقِ واللاحق، مأخوذٌ من السكوتِ أو التوقّرِ في المجلس، فكـأنّ ذلـك المتـزمّت في كلام اللاّحق يبقى على حالٍ واحدةٍ لا يكاد يبرحُهَا ولا يرتضي لها بدلاً، واللّطيف في هذا المبحثِ أنّ ابنَ فارس لا يعدّ مادّة "زمت " أصلاً قائمـاً برأسـه؛ ذلك أنه يرى أنّ إبدالاً وقع فأفضىً بها إلى هذه الصُّورةِ النطقيّةِ، فالزّاي عنده مبدلةٌ من الصّاد، والأصلُ هو الصمت [٤١]، ولما أوردت طلاّبي عليها لم يستشرفوا المعنى المتقادم البتّة.

- **السَّبّ والسَّبب:**

لابـن دريـدٍ في جمهرته مذهبٌ في أصلِ "السّب"، فقدْ قرَّر أنّه القَطع [٤٢]، وهو كذلك في اللّسان [٤٣]، فيقال: سبَّه سبًّا: قطعه، والسَّيف يسمى سبّاب العراقيب لأنَّه يقطعُها، وقيل السَّبُّ العقرُ، فيقال سبَّ الناقة إذا عقرها. والذي يظهرُ من رحلة هـذه الدّلالةِ في سيرورةِ العربيّة في زمانها المتطاول أنّ السّب انتقلت من الدلالةِ على الماديّ إلى المعنويّ، فقد تفرع عن ذلكم الأصل فروعٌ دلاليّة أخرى ذات نسبٍ حميم به، ومن ذلك السبّ الذي هو الشّتمُ، وأصلُه – كما يرى صاحب اللّسان – من ذلك [٤٤]، وقد التمس المعنى الجامعَ بين الدلالتين الماديّة والمعنويّة ابن فارسٍ من

---

٤١. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "زمت".

٤٢. انظر: ابن دريد، الجمهرة، مادة "سبب".

٤٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".

٤٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".

قــبله، فــرأى أنَّ السَّبَّ الشّتْمُ"، ولا قطيعة أقطعُ من الشّتم" (٤٥)، وسَبْسَبَ إذا قطع رَحِمَــه، والتَّــسَبُّب التّقاطع، وممّا ورد فيه الدّلالتان؛ دِلالةُ الأصلِ الماديّ، ودلالةُ الفرع المعنويّ قولُ ذي الخِرَقِ الطُّهَويّ:

فمـــا كـــان ذنـــبُ بنـــي مالـــكٍ بـــأنْ سُـــبَّ مـــنهم غـــلامٌ فـــسَبْ

عـــراقيبَ كُـــومٍ طـــوالِ الـــذرى تَخِـــــرّ بـــــوائكُها للـــــرُّكَبْ

بأبــــيضَ ذي شُـــــطبٍ باتـــــرٍ يَقُــطُّ العظـــامَ ويبـــري العَـــصبْ

أمّا قوله سبَّ فالمعنى المتعيّن منه،: شتم، وأما سبَّ الأخيرة فالمعنى:"عقر"(٤٦)
أما السّبب فهو دالٌ على العلّة أو الذريعة التي يُتوسّل بها إلى غيرها، فنقول: جعلتُ فلانـــاً لـــي سبباً إلى فلانٍ في حاجتي، أي وُصلة وذريعة (٤٧)، والمتدبِّر يلفي هذا المعنـــى منـــزاحاً عـــن آخر؛ إذ إنَّ فيه انتقالاً من الماديّ المحسوس إلى المعنويِّ المجـــرد. أما الماديّ المحسوس فهو الحبلُ الذي يتوصل به للحاجة، وأمّا المعنويُّ المجـــرَّد فهـــو ما استُعير لكلِّ ما يتوصّل به إلى شيء، وقد التفت إلى هذا الانتقال المُعْجِـــبِ القائمِ على التجوّز في المعجمِ العربيّ فقيل: "وهو من السّبب، وهو الحبلُ

---

٤٥. ابن فارس، المقاييس، مادة "سبب".

٤٦. يـــريد الـــشاعر في هذه الأبيات معاقرة أبي الفرزدق غالب بن صعصعة لسُحيم بن وثيل لما تعاقـــرا بـــصَوأر، فعقر سحيم خمساً، ثم بدا له وعقر غالب مئه. انظر قصة هذه الأبيات في اللسان في مادة" سبب".

٤٧. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة " سبب".

الذي يتوصَّل به إلى الماء، ثمّ استُعير لكلّ ما يتُوصَّل به إلى شيء [٤٨]، وقد ورد المعنى المتقادمُ في التنزيل العزيزِ في قولِ الحقِّ – تقدّس اسمُه – : " فليمددْ بسببٍ إلـى الـسّماء"، والمعنى: فليمددْ حبلاً في سقفه ثمّ ليقطعْ ليموتَ مختنقاً [٤٩]، وقد تبايـنتْ أقـوالُ اللّغويين في توصيفِ هيئةِ ذلكم الحبل، فقيل هو من الحبالِ القويُّ الطّويلُ، وقيل: لا يُدعى الحبلُ سبباً حتّى يُصعَد به وينحدر [٥٠].

- **الشبّاك:**

وشُبَّاك السّابق ليس كشُبَّاك اللاحق؛ إذ إنّه عند السّابقِ القُنّاص الذين يجلبون الـشِّباك، وهـي المَـصايد للصّيد، وقد تعني عنده أيضاً اسماً "لكلّ شيءٍ كالقصبِ المُـشبَّكة التي تُجعل على صنعة البواري، والشُّباكة واحدةُ الشّبابيك، وهي المُشبَّكةَ مـن الحديدِ ، والشُّبَّاك ما وضع من القصبِ ونحوه على صنعةِ البواري" [٥١]، أما الـشُّباك الـيومَ فـيكادُ يكونُ مرادفاً للنّافذة، ولعلّ الملمحَ الجامعَ بين شُبّاك السّابق وشُـبّاكِ اللاحـق هو الأصلُ الجامعُ الدّال على تداخلِ الشّيء [٥٢]، وكذلك هيئة الشبّاك، فقد يكونُ مؤتلفاً من حديدٍ مختلطٍ متشابكٍ، واللّطيفُ في تطوّر هذه الدّلالة – فضلاً عمّا تقدّم – أننا في يومنا هذا نسمي الشّبّاكَ شبّاكاً وهو غيرُ مُشبَّكٍ حديدُه ولا مختلطٌ، وعندها يكونُ نافذةً فقط.

---

٤٨. انظر : اللسان، ابن منظور، مادة "سبب".

٤٩. انظر : اللسان، ابن منظور، مادة سبب".

٥٠. انظر هذه الأوصاف الدلالية في اللسان، مادة "سبب".

٥١. ابن منظور، اللسان، مادة "شبك"

٥٢. انظر : ابن فارس، المقاييس، مادة "شبك".

- **الشّاطر:**

و"شاطر" اللاّحقِ ليس كشاطرِ السّابق، بل بينهما افتراقٌ دلاليّ يصل إلى عتبة التّــضادّ؛ إذ إنّه في كلامِ السّابق ذو إيحاءات سلبيّة، وظلالٍ هامشيّة مقيتة، والأمرُ بخلاف ذلك في كلام اللاحق، فهو يعني قديماً الذي نزح عن أهله وتركهم مراغماً أو مخالفــاً بعــد أن أعياهم خُبثاً، وقيل هو الذي أعيا أهلَه ومؤدبه خُبثاً، ومصدره "الشّطارة "، وفي معنى قريبٍ ممّا تقدم قيل إنّ الشّاطر – وهذا معنى لا يدافِع الأوّل بل يساوقُه – هو الذي أخذ في نحو غيرِ الاستواء، ولذلك قيل له شاطرٌ؛ لأنه تباعد عــن الاســتواء (٥٣). أما عن هيئة ذلكم التّطوّرِ الدّلاليِّ المكتنفِ هذه الكلمة فهي الرّقــي، فمن ظلال سلبيّة في كلامِ السّابق إلى أخرى إيجابيّة في كلام اللاّحقِ تقال فــي مقاماتِ المدحِ والثّناء، ولعلّ تفسير هذا التّطوّر يغدو قريباً باسترفاد أنظار ابن فــارسِ المُعْجِــبة في مقاييسه، فقد جنح إلى أنّ الشّين والطّاء والرّاء أصلان يدلّ أحدهما على نصفِ الشّيء، والآخر على البعدِ والمواجهة (٥٤) وإخالُ أنّها في كلامِ الــسَّابق مأخوذةٌ من الأصلِ الثّاني الذي عرّج عليه ابنُ فارسٍ، وهو البعد والنّزوحُ عن الأهلِ مراغمةً أو مخالفةً، أما في كلامِ اللاحق فكأنها – وأقول كأنها – مأخوذةٌ مــن الأصــل الأولِ، وهو نصف الشيء؛ إذ إنّها تكاد تكون في العربية المعاصرة مُرادفةً "بــماهر" أو "ذكيّ" وكأنّ من يوسم بهذا الميسمِ يضرب بسهمه في كلّ بابٍ ليكونَ له منه شطرٌ أو نصيبٌ، ليصْدقَ فيه المثلُ وعليه،: "في كلِّ عرسٍ له قرص"، فكأنه شاطرٌ يأخذ مِن هنا وهناك ما يفيده.

---

٥٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "شطر".

٥٤. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة " شطر".

- **الشَّلَل:**

وشَلَل اللاحق ليس كشللِ السّابقِ، فقد كانت هذه الكلمةُ تقتصر على شللِ اليدِ، بل تقتــرن بهــا اقتــراناً لفظــيًّا لازمــاً، فقيل إنّ الشّلل: يُبْسٌ في اليدِ وذهابُها، وقيل فسادُها (٥٥)، وممّا يعضدُ مذهب اقترانِ الشّللِ باليد في قولِ اللاّحق:

١. ما ورد في الحديث الشريفِ يومَ أُحد: "شُلَّت يده يوم أحد" (٥٦).

٢. في الدّعاء: لا تشلَل يدك ولا تكلَلْ.

٣. وفي قول الشّاعر:

فشَلّت يميني، يوم أعلو ابنَ جعفرٍ وشلَّ بناناها، وشلّ الخناصرُ (٥٧)

والحقّ أنّ إثباتَ اقترانِ الشّللِ باليد في اللّسان العربيِّ ظاهرٌ غالبٌ، وهو يكثُرُ إن تتبّعــتُه، وقد أوردتُ أمثلةً تنبِّه على الغرض الذي قصدتهُ، وقد فسّر ابنُ الأثير اليدَ الشّلاء بأنها: المنتشرة العصب التي لا تواتي صاحبَها على ما يريد لِما بها من الآفــة"(٥٨). أمّا الشّلل في العربيّة المعاصرةِ فتظهرُ دلالتهُ ذات عمومٍ يشتملُ على يــبسِ الجــسمِ كلّه، أو على شقِّ الإنسان، أو على الجارحةِ، وقد خطّأ بعضُ الذين تــصدّروا للتّصحيح الدّلاليِّ استعمالَنا لها على هذا الوجهِ المتقدّم ذكرهُ معتدّين بما ورد في المعجم العربيِّ، ذاهبين إلى أنّ دلالتَها ذات خصوصٍ لا عمومٍ، قائلين بأنّ

---

٥٥. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة" شلل".

٥٦. انظر الحديث: ابن الأثير، النهاية،٢/٤٩٨.

٥٧. انظر الشعر: ابن منظور، اللسان، مادة "شلل".

٥٨. ابن الاثير، النهاية ٢/٤٩٨.

الـصّوابَ هـو "الفـالج" لا الشّلل [٥٩]، وإخالُ أنّ نواميس التطور الدّلاليّ تجيز اسـتعمال اللاحقِ لهذه الدّلالة على الوجه المتأخِّر، وإخال - من وجهة أخرى - أن في تخطئتِهم تكلّفاً وتضييقاً على أهل اللّغة، فدائرةُ دلالة الكلمة قد تضيقُ فتطرّح مـا قد كان داخلاً فيها، وقدْ تتّسع فتستغرقُ مُدخلاتٍ جديدةً لم يكن لها نصيبٌ فيها، وهذا وقع في دلالةِ الشّلل، فقد اتّسع ملحظُ اليُبس فاستغرق الجسم كلّه، وممّا يعضدُ هذا أنّ الزمخشريَّ في أساسِه جنح إلى عدّ قولنا "عين شلاّء" ؛ أي الذّاهب بصرها، مجازاً [٦٠]. فثمّ مسوّغٌ ظاهر يؤذِن بتعميمِ هذه الدّلالة وانتقالِها لتشملَ الجسمَ.

- **الصَّبْر:**

من أسماءِ الله العليّة "الصَّبور"، وهو مِن أبنيةِ المبالغة، ومعناه الذي لا يعاجلُ العصاةَ بالانتقامِ والأخذ [٦١]، وقد يقعُ هذا الوصفُ على الآدميِّ المخلوقِ، والمعنى المتعيّنُ منه يدورُ في فَلَك الدلالةِ على التحمّلِ واطّراح الجَزَعِ والمكابدة، وهو عند الـرّاغبِ: حـبسُ النّفْس على ما يقتضيه العقلُ والشّرع، أو عمَّا يقتضيان حبسَها عـنه [٦٢]، ومن ذلك قولُه - تبارك - : "أولئك يُجزَون الغرفةَ بما صبروا" [٦٣]، والمعنى: بما تحمّلوا مِن الصّبرِ في الوصولِ إلى مرضاة الله[٦٤]

---

٥٩. انظر العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ١٣٤.

٦٠. انظر الزمخشري، الأساس، مادة "شلل".

٦١. انظر: ابن الأثير، النهاية،٣/٧، وابن منظور، اللسان، مادة "صبر".

٦٢. انظر: الراغب، المفردات،٣٠٧.

٦٣. الآية (الفرقان، ٧٥).

٦٤. انظر: الراغب، المفردات،٣٠٧

وبعَــودٍ فاحصٍ في المعجمِ العربيِّ يلفي الباحث أنّ دلالةَ الصَّبر لها أصلٌ مــتقادمٌ، و "أصــلُ الــصبرِ الحبسُ" (٦٥) ، وممّا ورد من سياقاتِ لهذه الكلمةِ في المعجمِ: صَبَره عن الشيء: حبسه، وكلُّ مَن حبس شيئاً فقد صبره (٦٦) ولذلك نهى الرّسولُ – صلى الله عليه وسلّم – عن المصبورةِ، وهي المحبوسةُ على الموتِ (٦٧) وممّــا ينتسبُ إلى دلالةِ ما تقدّم: يمينُ الصَّبْر، وبيانُها أنْ يحبسَ السُّلطان صاحبَها علــى اليمــين حتّى يحلفَ بها واليمينُ المصبورةُ فيها تجوُّز وانزياحٌ، فقد قيل لها مــصبورة "محبوسة" لأنّ صاحبَها في الحقيقةِ هو المصبورُ، وإنّما صُبِر من أجلِها، أي حُــبس، فوصِــفتْ بالصَّبر، وأُضيفتْ إليه مجازاً (٦٨) ، وممّا يُحمَل على تلكم الدّلالــةِ المــتقادمة الأصلية؛ أعني دلالة الحبسِ، وصفه – صلى الله عليه وسلّم – لشهر رمضانَ بشهر الصّبر، وقد جنح ابنُ الأثير في تفسيرهِ هذا الحديثَ بأنه إنما ســمي كــذلك لدلالــة الأصلِ المتقادمِ "الحبس"؛ إذ إنّ فيه حبساً للنّفسِ عن الطّعامِ والشّرابِ والنّكاحِ (٦٩) .

وممّــا جاء بالمعنى المتقادمِ الحديثُ الشريفُ في رجلٍ أمسك رجلاً، وقتَله آخــرُ: "اقتلوا القاتل، واصبروا الصَّابر"، والمعنى، احبسوا الذي حبسه للموتِ حتى يموتَ كفعلِه به(٧٠)، ومن مثل ما تقدّم ما ورد في شعرِ العربِ من قول الحطيئةِ:

---

٦٥. ابن الأثير، النهاية، ٧/٣، وابن فارس، المقاييس، مادة "صبر"، واللسان، مادة "صبر".

٦٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "صبر"

٦٧. انظر ابن الأثير، النهاية ٨/٣، وابن منظور، اللسان مادة "صبر".

٦٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة صبر".

٦٩. انظر: ابن الاثير، النهاية، ٧/٣، وابن منظور ، اللسان، مادة "صبر".

٧٠. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٨/٣.

قلت لها: أصبِرُهَا جاهداً ويحكِ، أمثالُ طريفٍ قليل.

وممّا جاء على وجه الحقيقةِ عند الزمخشريِّ قولُهم: صَبَرتُ نفسي على كذا: حبستُها، وإنه ليصبِرُني عن حاجتي: يحبسُني (٧١).

ولمّا كان لفظُ الصبر عامّا يقع على أشياءَ كثيرةٍ في العالم الخارجيِّ، خولف بــينَ أسمائه لاختلافِ مواقعه، فإذا كان الحبسُ حبسَ النفسِ لمصيبةٍ سمِّي صبراً، وضدُّه الجزعُ، وإنْ كان الصبرُ في محاربةٍ سمِّي شجاعةً، وضدّه الجبنُ، وإذا كان الصبْر في مَضْجَرة سمِّي رحابةَ صدر، وضدُّه الضجر، وإنْ كان الصبر في إمساكِ الكــلامِ وسُــمِ بالكتمانِ، وضدُّه المَذل، كلّ ذلك يجمعهُ قولُه - تقدّس اسمُه - بلفظِ عمومِ دلالةِ الصبر وإطلاقِها: والصابرين في البأساءِ والضرّاءِ (٧٢).

- **الصافن:**

ولرحلة هذه الكلمة في عصورِ العربيّة سيرةٌ وأطوار، فقد انتقلت دلالتُها من مــضمارٍ إلى مضمارٍ، وانبنى على هذا وقوعُ اللاحق في إشكالٍ باعثُه فهمهُ فهماً لغويّاً معاصراً يشطّ عن معنى السابق إلى مكانٍ طَروحٍ، فهي في كلام اللاّحق تدلّ علــى الساجي الذي صرف نظرَه تلقاءَ شيءٍ ما فأطال النظرَ مع كثيرٍ من التحداق وتسريحِ الخاطر سواء أكان قائماً أم قاعداً أم جالساً أم راكباً أم محمولاً، ولكنّ ذلك لــيس كذلك عند السابق، فالصادُ والفاء والنون يدل على جنسٍ من القيام، والصافنُ عند ابن فارسٍ هو الذي يصفّ قدَميه (٧٣)، وعند ابن الأثير: كلُّ صافٍّ قدَميه قائماً

---

٧١. انظر: الزمخشري، الأساس ، مادة "صبر".

٧٢. انظر: الراغب، المفردات، ٣٠٧، والآية (البقرة،١٧٧).

٧٣. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "صفن".

فهــو صـــافن (٧٤)، والــصّافن بــرجله عند ابنِ منظور هو الذي قام على طرفِ حوافــره (٧٥)، وعــند الــرّاغبِ الــصّفن الجمع بين الشيئين ضامًّا بعضهما إلى بعض (٧٦)، ولعلّ أعرفَ ما يُميِّز به الصُّفونُ في هذا المقامِ صورةُ العسكريِّ حين يكونُ صافناً صافًّا قَدَميه قائماً لقائده مُسْلماً، أو حين يُعْرَض عليه أو يُعرِض هو علـــى موكبِ للرّئيسِ فيقف صافناً ثابتاً على هيئةٍ عسكريّة مخصوصةٍ، والحقّ أنّ هــذه السِّمةَ كانت تقترنُ بالخيل، فالصُّفونُ: أنْ يقومَ الفرسُ على ثلاثِ قوائمَ ويرفعُ الــرّابعة، إلاّ أنّــه ينالُ بطرفِ سُنْبُكها الأرض (٧٧)، وهذا معنى أجمعَ عليه جلّ اللّغويــين بالتّقريرِ والإثباتِ من أمثالِ ابن قتيبة وابنِ فارس والسّجستانيِّ والراغبِ وابنِ الأثير وابنِ منظور (٧٨)، وقد أنشد ابنُ الأعرابيّ في صفة فرسٍ:

أَلِفَ الصُّفونَ فلا يزال كأنّه ... ممّا يقومُ على الثّلاثِ كَسيرا (٧٩).

وقد ألمح بلْ صرَّح بأصلِ هذا الاستعمالِ السّجستانيّ فقال: " وأصلُ الصّافن فــي الخــيلِ، يقــال صَفَن الفرسُ فهو صافنٌ إذا قام على ثلاثِ قوائمَ وثنى سُنْبك

---

٧٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٣/٣٩.

٧٥. انظر: ابن منظور، اللسان مادة "صفن".

٧٦. انظر: الراغب، المفردات، ٣١٧.

٧٧. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "صفن".

٧٨. انظــر: ابن قتيبة، الغريب،٣٧٩، ابن فارس، المقاييس، مادة "صفن"، والسجستاني، النزهة، ٣٠١، والراغب، المفردات، ٣١٧، وابن الأثير، النهاية، ٣/٣٩، وابن منظور، اللسان، مادة "صفن".

٧٩. انظر: الشعر غي الأساس واللسان تحت مادة "صفن".

الرابعة" (٨٠) والظّاهر أنّ تعميماً دلاليًّا وقع، فقد كان يختصُّ بالخيلِ ، وهذا ما يشهدُ به السجستانيّ، ثم اتسعت دائرتُها الدّلاليةُ فاستغرقتْ الخيلَ وغيرَه، ولذلك وُسم هذا الطّور من التطوّر الدّلاليّ بأنّه تعميم، ثمّ انتقلت في كلامِ اللاّحق ليغدوَ الصفون والصّفْنة على هيئةٍ من التّراخي مع كثيرٍ من التأملِ وإحداقِ النّظر وتسريح الخاطرِ كما تقدّم قبْلاً، ومن أمثلةِ فهم اللاّحق لهذه الكلمةِ فهماً معاصراً نهيُ الرّسول – صلى الله عليه وسلّم – عن صلاة الصّافن، وقد ذهب جميعُ أبناء العربيّةِ من الفئة المنتقاةِ إلى أنّ الصّافنَ ههنا هو الذي سرّح خاطرَةَ وصفن؛ ولم يكن لدلالةِ السّابقِ المتقدّم بيانُها حظٌّ في التّفسيرِ ولا في الاستشرافِ، وأين هذا من ذاك؟ فالصّافن في حديث الرسولِ – صلى الله عليه وسلّم – هو الذي يجمعُ قدميه (٨١) ، وفي حديثٍ آخر دالٍّ قال رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم:– "مَن سرّه أن يقومَ له النّاسُ صُفوناً فليتبوأْ مقعدَه من النّار"، والمعنى: يُديمون له القيامَ (٨٢).

- **عَرقل:**

وللعرقلةِ في كلامِ السّابق معنى ليس كالمعنى الذي تواضع عليه اللاحق، فالعرقلة في المعجمِ العربيّ تشتملُ على معانٍ متقاربة، فقد تكون التّعويجَ، وقد يقال: عرقل الرّجلُ إذا جار عن القصدِ، وعرقل عليه كلامَه: عوجه وأدار عليه كلاماً

---

٨٠. السجستاني، النزهة،٢٩٧.

٨١. انظر: ابن الاثير، النهاية،٣/٣٩.

٨٢. انظر الحديث: ابن الأثير، النهاية، ٣/٣٩، وابن منظور، اللسان، مادة "صفن"، والمصافنة الموافقة في مركز القتال من الصفون، انظر: الزمخشري، الفائق،٢/٣٤٥.

لـــيس بمستقيمٍ، والعراقيل: الدواهي، وعراقيل الأمور: صعابُها (٨٣) ، ولكنّ معنى العرقلةِ اليومَ ليس ببعيد عمّا ذُكر آنفاً، ولعلّها اقترنتْ بحركةٍ جسميّة يمدّ فيها المرءُ رجلَـــه أو يَـــده للآخـــر ليتعثّر، أو ليجورعن القصدِ، والذي يظهرُ أنّ بين المعنى المتقادمِ والحادثِ لحمةً ونسباً حميمين.

- **العَسْكريّة:**

وقد اقترنتْ هذه الكلمةُ بالجُند والمقاتلين، وغدونا نسمعُ بأنّ للعسكريةِ أصولاً ولـــوائح مخـــصوصةً، ولكنّ النّاظر في المعجمِ العربي يجد أنّها ممّا ألمّ به تطوُرٌ، فأصـــلُ العسكر الجمعُ، وليس يخفى أنّ الجمع قد يقعُ على أشياءَ متباينةٍ في العالم الخارجـــيِّ، فجماعـــةُ الـــرّجال عـــسكرٌ، وجماعةُ الخيل عسكرٌ، وجماعة الكلاب عـــسكرٌ (٨٤) ، وقـــد قـــيل إنّ العسكرَ الكثيرُ من كلّ شيءٍ، وقد عسكر بالمكان: تجمّـــع، وإخـــالُ أنّ الـــباعثَ على تسميةِ عَرفةَ ومِنى بالعَسْكَرَين هو هذه الدّلالة الكلّـــيّة (٨٥) ، أعني الجمعَ أو التّجمّع، فجموعُ الحجيجِ تعسكر " تجتمع" في عرفةَ ثـــم يفيض مُعَسْكَرُهُم إلى مِنى، وقد قال الأزهري إنَّ عَسْكَرَ الرَّجل قد يُطلق على جماعة مالِه ونَعَمِه(٨٦) ، ولما كانَ الجيشُ لا يكونُ له عمادٌ ولا هيئةٌ إلاّ بالعسكرةِ قـــيل عـــسكر الجـــيشُ إذا اجتمع، وقد أسبغت هذه الصفةُ على الجيش فقامتْ مقامَ الاســـم، وصـــرنا نقول – وهذا معنى أثبته المعجمُ العربيُّ – لمكانِ تجمعِ الجيش:

---

٨٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عرقل".

٨٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عسكر".

٨٥. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عسكر"، والزمخشري، الأساس، مادة "عسكر".

٨٦. انظر: الأزهري، التهذيب، مادة "عسكر"، وابن منظور، اللسان، "مادة عسكر".

معسكر، واشتققنا في عربيتنا المعاصرةِ مصدراً صناعيًّا صار متلئبًّا على الألسن، وهو العسكريّة.

- **عيَّطَ:**

يــشيعُ فــي بعــضِ عاميّاتــنا أنّ العِياط مرادفٌ للبكاء، وهو ليس كذلك في الفصحى؛ إذ إنَّ مادّة "عيط" تجتمع على أصلين معنويّين، أولهما يدل على ارتفاع، وثانيهما يدلّ على التعييط [٨٧] والذي يخصّ هذه المباحثةَ هو الأصلُ الأخير؛ إذ إنّ التَّعْيِــيط: أنْ ينــبُعَ حجــر أو شــجرٌ أو عودٌ فيخرجَ منه شبهُ الماء، فيصمَّغ أو يسيل [٨٨]، وقد تعيّطَت الذِّفرى بالعَرَق: سالت، ومنه قولُ الشّاعر:

تَعَيَّطُ ذفراها بجونٍ كأنه كُحيلٌ جرى منها على الليت واكفِ [٨٩]

وقــيل إنّ التّعيّط: غضبُ الرّجلِ واختلاطُه وتكبّره [٩٠] وقد جاء في القاموس: "وقــيل هو الجلبة، أو الصياحُ، أو صياحُ الأشرِ [٩١]، وقد قال الزّمخشريّ: " عيَّط إذا مدَّ صوتَه بالصَّريخ وهو العِياط" [٩٢].

---

٨٧. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "عيط""

٨٨. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "عيط"، وابن منظور، اللسان، مادة "عيط"، والفيروز أبادي، القاموس، مادة "عيط".

٨٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عيط".

٩٠. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عيط".

٩١. انظر: الفيروز أبادي، القاموس، مادة "عيط".

٩٢. الزمخــشري، الأساس، مادة "عيط"، وفي عامية أهل لبنان ما زال العياط دالا على الصراخ والنداء.

ويبقـــى مـــستأنَفٌ من القول مضمارُه استشفافُ الوجه الجامعِ بين عياطِ اليوم، وعـــياط الأمس، أما اليومَ فبكاءٌ، وأما أمسِ وقد تقدّم آنفاً مجموعةٌ من المعاني التي كانت تدلّ عليها "التعيّط".

فـــإذا كـــان العِياط مأخوذاً من نبعِ الحجر أو الشّجر أو العودِ وخروجِ شبه الماء منه فإنّ ثمّ وجه شبهٍ جليٌّ بين العِياطَين، فالعين في عياطِ اللاحق تسيلُ وتنبع بالماءِ كما ينبع العودُ أو الحجرُ، والمعنى الجامعُ هو السَّيلان.

وإذا كانـــتْ مأخوذةً من معنى الجَلبة والصّياحِ أو صياحِ الأشرِ عند السّكر فالمعنـــى الجامـــعُ أنّ الباكيَ قد يقترنُ ببكائهِ صوت، كالولولةِ والنحيب. وأيّاً كان المعنـــى فالذي يتجلّى للقارئِ المتدبّر أنّ العِياطَ في كلام اللاحقِ مفارقٌ للعِياط في كلامِ السّابق، وإنْ كان بينهما أرومةٌ جامعةٌ.

- **القَزَم:**

وللقَزم عند اللاّحق دلالةٌ تفترقُ عن دلالةِ السابق، فالقاف والزّايُ والميمُ كلمةٌ تـــدل على دناءةٍ ولؤمٍ، والقزمَ الدّناءة (٩٣)، وإذا ما جال الطرف مجاله في اللّسانِ في مضمارِ هذه المادّة فإنّه سيقف على:

- أن القَزَم اللئيمُ الدنيء الصّغيرُ الجثّة الذي لا غناءَ عنده.
- وأنّه يقال: شاة قَزَمة: رديئةٌ صغيرةٌ، وغنم قَزَم رُذال لا خير فيها.
- وأنّه يقال: رجل قزَمَة: قصير، والقَزَم: رُذال الناس وسَفَلتهم.
- وأنّه يقال للرّذال من الأشياءِ : قَزَم.
- وقد جاء في الحديث الشّريف أنه كان – صلّى الله عليه وسلّم – يتعوذُ من القـــزمِ، وهـــو اللّـــؤم والشّح (٩٤). أمّا القزم في عربيتنا المعاصرةِ فهو

٩٣. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "قزم".

القــصير المفــرطُ في القِصرَ، والذي يظهرُ أنّها في كلام اللاّحق لم تعدْ مقتــرنةً بإيحـــاءات سلبية، وظلالٍ هامشيّة سوداويّة، بل اقترنتْ بدلالتها علـــى الوصـــفِ الجسديِّ، والذي يظهر أنّ عمادَ دلالتها في كلام السّابقِ يقــومُ علـــى تَقيــيدَين: أوّلهما خَلْقي وآخرُ خُلُقي، أمّا الخُلُقي فهو اللؤمُ والـــدّناءة، وهذا من الأصولِ المقيِّدة لدلالةِ "القزم" في كلامِ السّابق، وأمّا الخَلْقي فهو القصر. وهذا محدِّد هذه الدلالة في كلامِ اللاحق.

- **الكِشْرة:**

وفي تطورِ دلالة الكِشْرة إبانةٌ ظاهرٌ أمرُها عن الإشكال الذي يأتي مِن فهمِ اللّاحق لدلالاتِ السّابق كما يفهمُها في عصره ظانّاً أنّها عنده بالمعنى الحادثِ، وقد تجلَّى هذا – من وجهةٍ محضِ تطبيقيّة – آنَ عرضي نصين ينتسبانِ إلى كلامِ السّابق، وفيهما تلكم الكلمةُ، على ثلةٍ من أبناء العربيّة الشّادين، فجنحوا كلُّهم إلى أنّ المتعيِّن منهما هو ما يشيعُ في الفهم اللّغويّ المعاصرِ المرادفِ للعبوس، والنَّصّان أولهما حديثُ أبي الدّرداء: "إنا لنَكْشِر في وجوهِ أقوام، وإنّ قلوبَنا لَتَقْليهم "، والمعنى: لنبسُم في وجوهِهم، والثاني قول الشّاعر:

إن من الأخوان إخوانَ كِشْرة   وإخوانَ كيف الحالُ والبالُ كلُّه

والمعنى المتعيّن من الكِشْرة ظهورُ الأسنان للضّحك، فيقال: كاشرَه إذا ضحك في وجهه وباسطَه (٩٥).

---

٩٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٤/٥٩.

٩٥. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٤/١٧٦، ابن منظور، اللسان، مادة "كشر"، والزمخشري، الأساس، مادة "كشر".

ولـــيس يخفى أنّ الكشْرة في كلامِ اللاّحقِ تُضادُّ الكشرةِ في كلامِ السّابق؛ إذ إنّها، فيما تقدم، الضّحك وبدوّ الأسنان، ولعلّ تفسير هذا التّطور قائمٌ على النظر في مادة "كشر" برويةٍ ولطف نظرٍ كبيرين، فالأصلُ فيها "بدوّ الأسنان عند التبسُّم"، وقد ورد أنـــه يكون في الضّحِك وغيره (٩٦) ، فالمتجهّم العابسُ قد تعتريه كشرةٌ، ولعلّ ممّـــا يزيدُ في تبصّرنا لاقتناص ذلكم التطوّر أنه يقال: كشَر السَّبع عن نابه إذا هرّ للحِـــراش، وكَشَر فلان لفلانٍ إذا تنمر له وأوعده كأنه سَبُع (٩٧) ، ولعلّ ممّا يزيد من الإبانةِ عن احتمالِها المعنيين قولُ المتنبي:

إذا رأيتَ نيوبَ اللّيث بارزةً فلا تظنّن أنّ الليثَ يبتسمُ

فـــبدوّها، إذاً، قد يكون للضحك، وقد يكون الأمرُ بالضدّ؛ أي للتجهّم والعبوسِ، والحق أن الذي يَرد على الخاطرِ أن مادّة "كشر" كانت عائمة الدّلالة تتسع للحالَين، وقـــد تقـــدّم المعجـــم العربيُّ معنى التبَسّم في الوجهِ والمباسطةِ، ولكنّ هذه الدّلالةَ تطـــورت بالتخـــصيص فـــي كلامِ اللاحق، فاطُّرِح من دائرتها الدّلاليّة الضّحك أو التبسّم، وشاعتْ في أفهامِ اللاحق مقتصرةً على الزّمْجرة والعُبوس، مطّرِحة الضَّحك والمباسطة.

- **الكنَّة:**

الكنّة في كلام اللاحق يعتريها تخصيصٌ دلاليّ؛ إذ إنّ دائرتَها الدّلالية التي تتـــربّع عليها لا تشتمل على ما كانتْ تشتملُ عليه دائرتُها في كلامِ السّابق، فاليومَ

---

٩٦. انظـــر: الزمخـــشري، الأســـاس، مادة "كشر"، وابن منظور، اللسان، مادة "كشر"، والفيروز أبادي، القاموس مادة "كشر".

٩٧. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة كشر".

تعنـــي امـــرأة الابن وجمعُها كَنائن، أمّا في كلام السّابق فإنّها تعني امرأةَ الابنِ أو امـــرأةَ الأخ، وهـــذا مـــا ذهـــب إلـــيه الأزهـــريّ والزمخـــشريّ وابـــنُ منظورٍ والفيروز أبادي (٩٨)، وممّا جاء بالمعنى الذي ليس للاّحقِ به عهدٌ حديث أُبيّ: "أنه قال لعمرَ والعبّاسِ وقد استأذنا عليه: إنّ كَنّتكما كانت ترجّلُني "، وقد فسّر ابنُ الأثيرِ هذا بقوله "الكنة: امرأة الابن وامرأة الأخ، أرادَ امرأتَه، فسماها كَنّتَهما، لأنه أخوها فـــي الإســـلامِ" (٩٩) ولعلّه لا يخفى على صاحبِ نظرٍ أنّ تعميماً دلاليّاً في استعمال الـــسّابق، وتخصيصاً في استعمال اللاّحق، واللافت للخاطر أنّ هذا التّخصيصَ قد انفرد به ابنُ فارسٍ في مقاييسه فأشار إلى أنّها امرأةُ الابن (١٠٠).

- **الكَهل:**

كنتُ قد عرضتُ على طلبتي في الدّراسات الدّنيا هذه الكلمةَ ملتمساً منهم فضلَ بيانٍ يجلّي عُمرَ الكهل وإنْ على وجه الإبهام لا الإحكام، فجنحوا جميعاً إلى أنَّ الكهل مَن ربَا على السّتين أو السّبعين، والحقّ أنّ ذلك ليس كذلك في المعجم العربيّ، وكنتُ قبلها قد أنعمتُ نظري في دلالتها في كثيرٍ من معجماتِ العربيّة فألفيتُها على نحوٍ يفارقُ ما ران عليه إلفُنا اللغويّ المعاصر:

---

٩٨. انظـــر: الأزهـــري، الـــتهذيب، مادة "كنن"، والزمخشري، أساس البلاغة، مادة "كنن"، وابن الأثيـــر، الـــنهاية، ٢٠٦/٤، وابن منظور اللسان، مادة "كنن"، والفيروز أبادي، القاموس، مادة "كنن".

٩٩. انظر: ابن الأثير، النهاية ٢٠٦/٤.

١٠٠. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "كنن".

- فالكهـلُ عـند ابـنِ الأثيـرِ في النّهايةِ مَن زاد على ثلاثين سنة ً إلى الأربعين، وقيل من ثلاثٍ وثلاثين إلى تمام الخمسين (١٠١).
- وقيل الكهل من الرّجال الذي جاوز الثّلاثين ووخطه الشّيبُ (١٠٢).
- ويقال له كهل لانتهاء شبابه وكمال قوّته (١٠٣).
- وقيل رجل كهل وامرأةٌ كهلةٌ إذا انتهى شبابُهما، وذلك عند استكمالِهما ثلاثاً وثلاثين سنةً (١٠٤).
- وأحـسبُ أنّ عند ابن فارس الخبَرَ اليقين في تفسير معنى الكهولةِ، فقد أشـار إلـى أنّ الكـاف والهاء واللام أصلٌ يدل **على قوَّة الشّيء أو اجتماع جبلّة** ، ومن ذلك الكاهلُ، وهو ما بين الكَتفين، وقد سمِّي بذلك لقـوته، ويقال للرّجل المجتمعِ إذا وخطه الشّيب: كَهل (١٠٥)، والمعنى: نما واجتمعتْ قوّته، وهذا يكونُ بعد الثّلاثين والأربعين، ولا يكونُ بعد الـستين أو السبعين؛ إذ لا مُعَمَّر يتغافلُ عنه الزَّمان، ويسند هذا قولهم: اكـتهل النّـبت، "فإنّما هو تشبية بالرّجل الكهلِ، واكتهالُ الرّوضة أنْ

---

١٠١. انظر: ابن الأثير، النهاية،٤/٢١٣.

١٠٢. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة "كهل".

١٠٣. انظر: الأزهري، التهذيب، مادة "كهل".

١٠٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "كهل".

١٠٥. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "كهل".

يعمَّها النَّور" (١٠٦) ، وقد جاء في اللّسان: اكتهل النّبتُ إذا طال وانتهى منتهاه، أو تمّ طولُه، وأظهر نَوره (١٠٧).

- **اللَّفح:**

يشيعُ في عربيتنا المعاصرةِ قولُنا: "لفحه الهواء"، والْتَفَح، وهو تعبيرٌ مؤدّاه إلـــى وصـــفِ عـــرضٍ من أعراضِ الزّكام والبرودة، ولكن التَّنْقير في المعجم العربـــيّ في مضمارِ هذه المادة يؤذنُ بالوقوفِ على تطوّر دلاليٍّ ظاهرِ أمرهُ، فلـــيس اللَّفْحُ بضميمٍ لفظيٍّ للبردِ، ولا بمقترنٍ به ثمّ؛ إذ إن الأمر بالضّدّ، والذي ورد فـــيه أنّ اللَّفحَ مقترنٌ بالنار والسَّموم (١٠٨)، فنقول: لفحتهُ النار تلفحهُ إذا أصـــابت وجهه أو أحرقته بحرها، ومن الأمثلة المجلّية لاقترانها بالنار سياقان شـــريفان؛ أولهمـــا قـــوله – تقدّس اسمُه – في التنزيل العزيز: "تلفحُ وجُوهَهم النار" (١٠٩)، وثانيهما ورودها في حديث الكسوفِ: "تأخرتُ مخافةَ أن يصيبني من لفحِها" (١١٠)، أي حرّها ووهَجها.

---

١٠٦. ابن فارس، المقاييس، مادة "كهل".

١٠٧. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة كهل".

١٠٨. انظـــر: ابن فارس، المقاييس، مادة "لفح"، والزمخشري، الأساس، مادة "لفح"، وابن الاثير، النهاية، ٤/٢٦٠، وابن منظور، اللسان، مادة "لفح".

١٠٩. الآية (المؤمنون، ١٠٤).

١١٠. ابن الأثير، النهاية ٤/٢٦٠.

إخـــالُ أنّ التطورّ قد بدا جليّا من العرضِ المتقدّم، فاللفحُ في العربيّة مقترنٌ بالنّار والسموم، وقد فرّق اللغويون بين هواءِ "لفح" الحر والبرد، أمّا الحر فهو ما عليه عَقدُ الباب"اللّفْح"، وأمّا البَرد فليس من اللفح في شيء، بل هو"النّفح"(١١١)

- **النَّكهة:**

والنكهة في كلامِ السّابق ليستْ كالنّكهة في كلام اللاّحق؛ إذ إنّها تشيع اليومَ فـــي عـــربيّتنا المعاصرةِ بمعنى "المذاق"، وقد يقترنُ المذاق بالرّائحة، والحقّ أنني ســـاءلت ثلّة مِن طلاّب العربيّة الشّادين في دلالة النّكهة ، فجنحوا إلى أنّ المتَعيّنَ منها المَذاق، وانفرد واحدٌ منهم بأنها مزيجٌ مِن المذاقِ الطّيّبِ والرائحة الزكية، ولمّا راجعتُها في اللّسان ألفيتُها دالّة في أصلها على ريح الفم فقط (١١٢)، وممّا جاء من كلامِ العرب يعضدُ هذا المعنى ما تمثّله الجوهريُّ في صحاحِه:

نَكِهتُ مجالداً فوجدتُ منه كريحِ الكلبِ ماتَ حديثَ عَهد(١١٣)

وقول الآخر:

يقولون لي : انْكه قد شربت مدامةً فقلتُ لهم لا بلْ أكلتُ سفَرجلا

وبالفَـــيء علـــى هذا المتقدّم يغدو المعنى:نَكَهَه واستنكهه: شمّ رائحةَ فيه، والاســـمُ الـــنَّكهة، ونَكَـــهَ: إذا أخرج نَفَسَه إلى أنفي، وقد جاء في حديثِ

١١١. انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "لفح"، وابن منظور، اللسان، مادة "لفح".

١١٢. انظـــر: الزمخـــشري، الأساس، مادة "نكه"، وابن الأثير، النهاية، ٥/١١٧، وابن منظور، اللسان، مادة "نكه"، والفيروزأبادي، القاموس ، مادة "نكه".

١١٣. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة "نكه".

شـــارب الخمر: استنكهوه، أي شمّوا نكهته ورائحةَ فيه، ليُعلم أشاربٌ هو أم غيـــرُ شـــارب [١١٤]، وإخـــالُ، بعـــد هذا العرضِ الدّالّ على دلالة الـــنكهة، أنّ تطوراً دلاليّا مؤتلفاً من أطوار متعاقبةٍ قد اعتراها، فالأصلُ المتقادمُ ريحُ الفم، ثم أصبحتْ في كلامِ اللاّحق دالّة على الرائحة ممزوجةً بالمـــذاقِ، ولـــم تعـــد مقترنةً برائحةِ الفم، بل برائحة الشّيء أو الطعام، فصرنا نسمعُ أو نقرأ على علبِ بعضِ المُنتجات: مذاقٌ النّكهة المميَّزة.

- **الوجوبُ:**

يلفي المرءُ في ثِنْي وقوفه عند مادّة "وجب"، معاني متعدّدةً تكتنفُ هذا الأصـــلَ العـــريض، ومِـــن أجلاها وأعرفها اللّزومُ، فيقال وجَبَ الشّيءُ وجـــوباً إذا لزم، وحقّك عليّ واجبٌ، والموجبة، الكبيرةُ من الذنوبِ التي يستوجَب بها العذابُ، وقيل تكونُ مِن الحسناتِ والسيّئات، فقد ورد حديثٌ شـــريفٌ مفادُه: "اللهمّ إنّي أسألك موجباتِ رحمتك، [١١٥] ووَجب الرّجلُ وجوباً: إذا مات، والواجبُ الميّت والوجبةُ: السّقطة مع الهدّة.

يظهرُ للمتبَصِّر في هذه المادةِ أن ثمّ تطوراً دلاليّاً وقع فأفضى إلى تغيّـــرِ دلالـــتِها، بل أفضى هذا، في عُمرِ العربيّة المتقادمِ، إلى أنْ يغدوَ

---

١١٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١١٧/٥، وابن منظور، اللسان، مادة "نكه".

١١٥. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "وجب".

الأصـــلُ فرعاً، والفرعُ أصلاً، وقد تجلّى هذا إذ استفتح ابنُ منظورٍ مادّة "وجب" بذكر المعنى الحادثِ، ثمّ ثنّى بعد تعريجه على معاني هذه المادّةِ بذكـــرِ الأصـــلِ المـــتقادمِ الـــذي يـــدلُّ علـــى الـــسُّقوطِ، وقـــد التمس الزمخـــشريُّ (١١٦)، وابـــنُ الأثيـــرِ (١١٧) وابن منظورٍ الأصلَ الدلاليَّ العـــريضَ مـــشيرين إلى أنّ "أصل الوجوب: السقوطُ والوقوعُ، ووجب المـــيّتُ إذا سقط وماتَ، ويُقال للقتيلِ واجب" (١١٨) ومما يعضدُ هذا المذهبَ، مذهبَ مَن تقدّم ذكرُهم، إلماحةُ ابن فارسٍ المُعجبةُ في مقاييسه إلى أنّ الواوَ والجيمَ والباءَ أصلٌ واحدٌ يدلّ على سقوطِ الشّيءِ ووقوعه، ثمّ يتفرّع (١١٩).

ممّا تقدم آنفاً يغدو بمُكنتنا تلمّسُ هذا الخيطِ الجامع الذي ينتظمُ عقد هـــذه المادّةِ بأطوارِها الدّلاليةِ، فالموجِبةُ، إن حسنةً وإنْ سيئةً، هي الفعلة التـــي تستدعي نزول رحمةٍ، أو عذاب بئيسٍ، ووجْبُ الحائط أو وَجبتَه: ســـقوطُه، وأوجـــبت عليه كذا، إذا ألزمتَه وفرضته، فكأنك أسقطتَ عليه الحكـــمَ أو الفـــرضَ، والوَجْبُ هو الجبانُ، وقد أُسْبِغت عليه هذه الصّفةُ

---

١١٦. انظر: الزمخشري، الفائق، ٤/٤٣.

١١٧. انظر: ابن الأثير، النهاية ٥/١٥٤.

١١٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "وجب".

١١٩. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "وجب".

تشبيهاً له بالسّاقط [١٢٠]، ووجيبُ القلبِ: كلّ ذلك اعتبارٌ بتصوّرِ الوقوعِ فيه [١٢١].

لعلّـــه يحـــسنُ، بعدَ هذا العرضِ المتقدّم بيانُه، الإشارةُ إلى ثلاثةِ ملاحظَ، أولّها أنّه يتبدّى أنّ المرءَ يقفُ على دلالتين لتلكم المادّةِ: واحدةً مـــتقادمة، وأخرى حادثة، وثانيها: تنبُّه القدماء المُلمِح إلى الأصل الدّلالي العـــريض الـــذي اعتراه تطوّرٌ أذنَ بنقلِ هذه الدّلالةِ، وثالثُها أنّ اللافت للخاطِـــر أنّ تلكـــم الدّلالة المادّية العتيقة قد وردتْ في نصوصِ العربيّة، كالتنزيلِ العزيزِ، والحديثِ الشّريف، وما يُحتَجّ به من شعرٍ:

أمّا في التنّزيل العزيزِ فقولُه – تقدّس اسمُه – في حقّ البُدن: "فإذا وجـــبتْ جنوبها فكلوا منها" [١٢٢]، وقد جنح أبو عبيدةَ في مجازه إلى أنّ المتعـــيِّن مِـــنها: سقطتْ إلى الأرض، ومنها وجوبُ الشّمس إذا سقطتْ لتغيبَ [١٢٣]، وتابعه على هذا ابن قتيبةَ في غريبِه [١٢٤]، والسّجستانيُّ

---

١٢٠. انظر: ابن فارس، المقاييس مادة "وجب"

١٢١. انظر: الراغب، المفردات، ٥٨٣.

١٢٢. الآية (الحج، ٣٦).

١٢٣. انظر: أبو عبيدة، المجاز،٥١/٢

١٢٤. انظر: ابن قتيبة، الغريب،٢٩٣.

فـــي نزهةِ القلوبِ (١٢٥) ، ومكيّ في عمدتِه (١٢٦) ، والرّاغبُ الأصفهانيُّ في مفرداته (١٢٧) ، وأبو حيّانَ في البحرِ المحيط (١٢٨) .

أمـــا فـــي الحديثِ الشّريف فمنه حديثُ الضّحية: "فلما وجبتْ جنوبُها "، أي ســـقطتْ إلى الأرضِ، لأنّ المستحبَّ أنْ تُنْحر الإبلُ قياماً معلَّقة (١٢٩) ، وفي حديثٍ آخرَ شريفٍ، رُوِي أنَّه – صلى الله عليه وسلّم – عاد رجلاً فوجده قد غُلِب، فصاح النّـــساءُ وبَكين، فجعل آخرُ يسكتهنّ، فقال – صلى الله عليه وسلم – : "دعهنّ، فإذا وجب فلا تبكينّ باكيةٌ" (١٣٠) أمّا في الشّعرِ فقد قال قيسُ بنُ الخطيم:

أطاعتْ بنو عوفٍ أميراً نهاهُمُ   عن السّلم حتّى كان أول واجبِ(١٣١).

- **المتَّكئ:**

لعـــلّ أوّل مـــا يـــولَج بالمعالجـــةِ في هذه المادةِ الإشارة إلى تباينِ المعجميّين في بيانِ جذرِها ، فقد ورد عليها ابن فارس في بابِ "وكا"، أما ابن الأثير والرّاغبُ فقد جعلاها تقع تحت مادة "تكأ"، واللافت للخاطرِ أنّ

---

١٢٥. انظر: السجستاني، النزهة،٤٦٥.

١٢٦. انظر: مكي، العمدة، ٢١٣.

١٢٧. انظر: الراغب، المفردات، ٥٨٣.

١٢٨. انظر: أبو حيان، البحر، ٣٢٤/٦.

١٢٩. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١٥٤/٥.

١٣٠. انظر: الزمخشري، الفائق، ٤٥/٤، وابن الأثير، النهاية، ١٥٤/٥.

١٣١. انظـــر الـــشعر: ابـــن فارس، المقاييس، مادة "وجب"، والزمخشري، الفائق، ٤٣/٤، وابن منظور، اللسان، مادة "وجب".

دلالـــة المتكـــئ يعتـــريها تطور دلاليٌّ متقادم شكا منه ابنُ الأثير، وتابعه عليه ابن مـــنظور، فقد ورد عن العرب أنه يقال:توكأ على الشيءِ واتكأ إذا تحمَّل واعتمد، والـــتُّكأة: كثيـــرُ الاتكاء، والمفارقةُ اللطيفةُ تتجلى في تعيين هيئة "المتكئ"؛ إذ إنَّها مفارقـــةٌ لمـــا نعهدهُ من هيئةٍ يميلُ فيها القاعد معتمداً على أحد شقَّيه، وهذا مذهبُ العامّة الذي أشار إليه ابنُ الأثير[١٣٢]، ولكنّ المتّكئ في كلامِ العرب الخُلَّص: "كلّ مَن استوى قاعداً على وطاءٍ متمكنًا، والعامّة لا تعرفُ المتكئ إلاّ من مالَ في قعوده معتمداً على أحد شقَّيه [١٣٣]، والحقّ أنّ هذا الذي تقدّم يثيرُ في النّفس ثلاثةَ ملاحظَ أولّها استدراكٌ، وثانيها تبيانٌ، وثالثها إشكالٌ:

- أمّـــا الاســـتدراك فمضمارُه الإلماحةُ إلى أنَّنا اليومَ لا نعرف المتكئ إلا كما عـــرفه العامَّة قبلاً، وهم الذين أشار إليهم ابنُ الأثير، فهذا إذاً تطوّر دلاليٌّ عتيقٌ ليس بحادثٍ في عربيّتنا المعاصرة.
- أمّا التّبيان فمضمارُه بيانُ دلالة الجذرِ المكتنف كلمةَ "المتكئ"، فقد قيل إنَّ التّاء فيه بدلٌ من الواو، وأصلُه منَ "الوكاء"، وهو ما يُشدُّ به الكيس ونحوه، فكأنَّ المتّكئ في كلامِ السّابقِ أوكأَ مَقعدتَه فشدّها بالقعودِ على الوطاء الذي هـــو تحته [١٣٤]، ويسند هذا إلماحةُ ابن فارسٍ إلى أنّ مادّة "وكا" تدلّ على

١٣٢. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٩٣.

١٣٣. ابن الاثير، النهاية، ١/١٩٣، وابن منظور، اللسان، مادة "وكأ".

١٣٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٩٣، وابن منظور، اللسان، مادة "وكا".

شدِّ شيء وشدة (١٣٥)، وهذا ممّا لا يكون في قَعدة المتّكئ المسترخي بلغةِ العامّة واللاحق.

- أمّــا الإشــكالُ فمردّه إلى أنْ يفهم اللاّحقُ كلامَ السَّابق في عصرهِ بالفهم الحادثِ، وقد وقع ذلك حقًّا في اقتناصِ المتعيِّن من قول الرّسول الكريم – صلّى الله عليه وسلّم:– "إني إذا أكلتُ لم أُقعد متمكِّنا"، وقد ذُهب في فهم دلالـــة المتّكـــئ في هذا السّياقِ الشّريف إلى الوجهَين؛ الدّلالةِ المتقادمة، والدّلالة الحادثة، فمن حمله على المَيلِ إلى أحد الشّقّين تأوّله على مذهبِ الطّـــب، فإنّـــه لا ينحدرُ في مجرى الطَّعام سهلاً، ولا يسيغه هنيئاً، ومن حملـــه بالمعنى المتقادمِ، فقد ذهب إلى أنَّه لا يريدُ الاستكثار منه، ولكنّه يأكـــلُ الـــبُلْغة، وعـــند هـــذا يكـــونُ القعـــودُ للطَّعام قعودَ المستوفِزِ لا المسترخي (١٣٦).

- **مستصفى ما تقدم:**

وبعدُ؛ فماذا عسى أنَّ أقول؟ أقولُ إن ما تقدّم قليلٌ من مجموعٍ متكاثر، فالمِذياع في كلام السّابق ليس كالمِذياعِ في كلامِ اللاَّحق؛ إذ إنّه عندَ الأولِ الذي لا يكتمُ سرّاً أبـــداً، ولـــيس يخفى أنّ هذه الكلمةَ قد جاءتْ في صيغةِ "مِفْعال" الدّالةِ على المبالغةِ، وكذلك "التَّخت"، فإنْ ورد عليه اللاّحقُ بالمعنى الذي يحتكمُ إليه في تواصلِه اليوميِّ، وإلْفـــه اللّغويّ المعاصرِ، فإن حظّه من التّواصل سيكونُ خافتاً بل مُطَّرَحاً؛ ذلك أنّ التَّخت في كلام السّابِق وعاءٌ تصانُ فيه الثّياب، وأين اليومُ من الأمسِ؟؟؟

١٣٥. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "وكا"

١٣٦. انظر: هذين المعنيين: ابن الأثير، النهاية، ١٩٣/١، وابن منظور، اللسان، مادة " "تكأ".

والـــصّهريج اليومَ ليس كالصّهريج أمسِ، وإنْ كان بينهما لُحمةٌ وتعالق؛ إذ إنَّه عند الـــسّابق كالحـــياضِ يجتمعُ فيها الماءُ، والزّغردة عند السّابقِ هديرٌ يردِّده الفحلُ في حلقِـــه [١٣٧] ، والتّلامـــيذُ عـــند السّابقِ الخدمُ والأتباعُ، وهي عند اللاحقِ مرادفةٌ للطـــلاّب[١٣٨] ، والعَربَةُ عنده السّفنُ الرّواكد، وجمعُها عَربات [١٣٩] ، والشّنب عند الـــسّابقِ تحزيزُ أطرافِ الأسنانِ، أو صفاؤُها، أو تفليجُها، أو طيبُ نكهتِها، أو البردُ والعذوبةُ في الفم [١٤٠] ، وهي عند اللاّحق مرادفةٌ للشّارب أو تكادُ تكونُ، والحلْبة في كلام السابق الدّفعة من الخيل في الرِّهان خاصّة، وقيل هي الخيلُ تُجمع للسِّباق من كـــلّ أوبٍ لا تخـــرج من موضعٍ واحدٍ [١٤١] ، وما كان أنأى دلالة اليوم عن دلالة الأمـــس، فهـــي دالة – ولا ريب في ذلك – على المكان الذي تعقد فيه المباراة أو السباق، والفَشْخ في كلام السّابقِ اللّطمُ والصّفعُ في لعبِ الصّبيان، والكذبُ فيه [١٤٢] ، وهـــي اليوم بمعنى شجِّ الرّأس بحجرٍ أو نحوِه، والبَخْع القتلُ غيظاً وغمّاً، ومنه قـــولُ الحقِ – تقدس اسمُه – : "فلعلّك باخعٌ نفسك على آثارِهم" ، والمعنى : فلعلّك قاتلٌ نفسك ومُخرجها [١٤٣].

---

١٣٧. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "زغرد".

١٣٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "تلمذ".

١٣٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عرب".

١٤٠. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة شنب".

١٤١. انظر: الأزهري، التهذيب، مادة "حلب"، وابن منظور، اللسان، مادة "حلب".

١٤٢. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "فشخ".

١٤٣. الآية (الكهف،٦)، وانظر: ابن منظور، اللسان، مادة "بخع".

وليس يذهبُ بالقارئِ الظّنُّ إلى أنّ الباحثَ يصرِّح أو يلمحُ إلى أنّ التّواصـــلَ بين السّابق واللاّحق مغيَّبٌ أو متعذِّر، أو أنّ للاّحق لغةً ليست كلغةِ السابق البتّةَ، أو أن هذه العربيةَ تعجزُ عن الوفاءِ بالقصدِ الأوّل من اللغـــة، وهـــو التّواصل، بل الأمرُ بالضّد، فالعظيمُ – تقدّس اسمُه – تعهَّد التّنزيل العزيزَ بالحفظِ، وانبنى على ذلكم العهد – وإنه لعهدٌ لو نعلمُ عظيمٌ – أنْ يحفظَ اللّغة التي نزل بها، والقصدُ مِن هذا المتقدّم بعد هذا العرضِ يسيرُ في ستٍّ شعبٍ:

أوّلهـــا: أن العـــربيّة ليست بدعاً بين اللّغاتِ في هذه الجهة، وقد وردت شكايةٌ من صعيدِ غربيٍّ جأر بها أولمان، وقد كان مردُّها إلى تحسّسه هذا التفاصلَ المتخلّقَ من الـــتطّورِ الدلاليِّ، وانزياحِ الألفاظ المُعمرة عن دلالاتها المُتقادمة، "ولو قمنا بمقارنةٍ كاملةٍ بين فترتينِ متباعدتينِ لَتَكَشَّفَ لنا الأمرُ عن اختلافاتٍ عميقةٍ كثيرةٍ من شأنها أنْ تُعـــوِّق فهمَ المرحلة السابقة وإدراكها إدراكاً تاماً، فممّا لا شكَّ فيه أنّنا في حاجةٍ إلـــى اســـتعدادٍ لغـــويٍّ خـــاصٍّ كـــي نـــتمكّنَ من فَهمِ الملحمة الإنجليزيةِ القديمة "Beowulf" مـــثلاً، أو أنْ تـــتذوّقَ أســـاليبَ النّثـــرِ فـــي عهـــدِ الملـــكِ ألفـــريد "king Alfred" [١٤٤].

وثانـــيها: أنّ العـــربيّة لها فَرادةٌ تقدّم الإلماحُ إليها؛ ذلك أنّها لغةٌ عتيقةٌ معمَّرة ذاتُ ألفاظٍ متقادمة، وقد كان للتنزيل العزيزِ – وما زال – سُهمة كبرى في الحفاظ على صورتها الكلِّيّة، وبنْيتها المؤلّفة.

---

١٤٤. أُولمان، ستيفن، دور الكلمة، ١٧٠.

وثالـــثها: التّعريجُ على فجوةٍ كبيرةٍ في بنية الدَّرس المعجميّ، ومنها يتخلّق الإشكالُ الـــذي يمكـــنُ أنْ نقـــفَ عندَه، فالعربيّة ما زالتْ تنتظرُ ثلّةً من أبنائها صالحةً تنهدُ لصناعة المعجمِ اللُّغوي التّاريخيّ الذي يسيرُ مع الكلمةِ عصراً بعد عصر مستشرفاً أطوارَها، مقتنصاً تطوّرها متتبعاً سيرتَها.

ورابعها: أنني إخالُ أنّ بابَ القولِ على هذا المبحثِ يتصلُ بنسبٍ حميمٍ إلى مطلبٍ بلاغي عنوانُه المجازُ، وليس يذهبُ بالقارئ الظّنُّ ثانيةً وثالثةً إلى أنّ الباحثَ يومئ إلـــى درسِ الـــبلاغة؛ ذلك أن تطوُّر الدلالةِ قد كان مجازاً حيّاً لحظةَ وقوعه، ولكنّ سيرورتَه، وتطاوُل العُمرِ به، وغلبته، إنْ على صعيدِ الشّفاه، أو على صعيد الأقلام؛ كـــلُّ ذلك أفضى به إلى أنْ يلحقَ بركبِ الحقيقة، ولنا أنْ نسترفدَ في هذا المقامِ قولةً تُنسب إلى ابن جنّي مأثورةً، وهي ذاهبةٌ إلى أن المجازَ إذا كثر لحق بالحقيقة، فليس يصـــحّ فـــي الفهمِ ولا يستقيمُ أنْ يقالَ إنّ الرّشوة اليومَ مجازٌ، وإنّ الصفقة والدّماثةَ كـــذلك أمرهُما، بل الأمرُ بالضّد، ولعلّ القولَ الفصل – من وجهة ثانيةٍ– يكونُ في اســـترفادِ بعض الأنظارِ اللّسانيّةِ الحديثة الذاهبة إلى ثلاثة مذاهبَ في تقسيمِ المجاز، فقـــد مُيّـــز بين ثلاثة أنواعٍ أوّلها المجازُ الحي، وثانيها المجازُ الميّت، وثالثُها النّائم الذي يتردّدُ بين بين (١٤٥)، وكلّ ذلكم المخوضِ فيه في هذه الورقةِ ممّا ينتسبُ إلى المجازِ الميّت.

وخامســـها: أنّ عمـــادَ المباحثات المتقدّمِ بيانُها، الخائضةِ في الوقوفِ عند مُثُلٍ من الـــتطور الدلالـــي، قائمٌ على ثلاثةِ ملاحظَ، أوّلها "الأصلُ"، وثانيها "النقلُ"، وثالثُها

---

١٤٥ . انظر، Waldron, R.A,Sense and Sense Development, London,1967, 162-179,
وانظر: أحمد عمر، علم الدلالة، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٤م، ٢٤٢.

"الوصــلُ". أما "الأصلُ" فقد بدا أنّ ثمّ أصلاً في اللّغة يتخلّق منه معنى آخرُ حادثٌ، ومــن ذلك الوجوب أصلُه السّقوط، والتّابوت عند السّابق الصندوق، والأثاثُ المالُ أجمــع: الإبلُ، والغنمُ، والمتاعُ، والعبيدُ، أما "النقْل" فعمادُه أنّ دلالة السّابقِ واللاّحق تتّصلان بنسبٍ حميمٍ، وعلاقةٍ جامعةٍ، والذي يحدثُ، أو حدثَ في المُثُلِ المذكورةِ في ثنْي صفحاتِ البحثِ، هو تطوّرُ دلالةِ الكلمةِ، وانتقالُها مِن حقلٍ إلى آخرَ للدّلالةِ على معنــى جديــدٍ ذي نسبٍ جليٍّ بالأوّل. أما "الوصلَ" فهو كالخيطِ الجامع الذي ينتظمُ حــبّاتِ العقدِ الواحدِ، فبين الأصلِ والنّقلِ يتعيّنُ وجودُ الوصلِ، وهو المعنى الجامعُ الذي يُؤذِن بتطورِ الدّلالةِ، وانتقالِها من مضمارٍ إلى مضمار، ولعلّ هذا قد وُسم في الــبلاغةِ العربيّةِ بالمناسبةِ؛ إذ إنّ المجازَ هو اللفظُ المستعملُ في غيرِ ما وُضِع له أوّلاً لمناسبةٍ بينهما (١٤٦)، وبعبارةِ الكفويِّ الدّالةِ على "الوصل" في تعريفِ المجاز: "هــو اســمٌ لِمــا أريد به غيرُ موضِعه لاتّصالٍ بينهما" (١٤٧)، والمناسبةُ تلك، أو الاتّــصال ذاك، هو حلقة وصلٍ جامعةٍ بين الدّلالةِ المتقادمةِ والدّلالةِ الحادثةِ ؛ بين دلالـــةِ السّابقِ ودلالةِ اللاّحقِ، ولعلّ هذا يفضي إلى الإشارةِ إلى أنّ القدماءَ كانوا قد التفـــتوا إلى ملحظِ التطوّر الدّلاليِّ عامّة، وموضوع هذه الورقةِ خاصّة، إنْ بالمثال، وإنْ بالتّنظيـــر، وفي مصنّفاتهم ما يومئ بأنّ لديهم مجموعاً متكاثراً من المُثُلِ التي نبّهوا على تطوّرِ الدّلالةِ، لنَرْجِع النّظر في قولِ ابن قتيبة : " والعرب تسمِّي الشّيء باسم الشّيء إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسببٍ على ما بيّنتُ لك في بابِ تسميةِ

---

١٤٦. انظر: ابن أبي الإصبع، بديع القرآن، ١٧٦.

١٤٧. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (١٠٩٤ هـ)- الكليات، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ٨٠٤.

الـشيء باسـم غيـرهِ (١٤٨)، وكذلك قولُه في سياق آخرَ: فالعربُ تستعيرُ الكلمةَ فتـضعُها مكـان الكلمـةِ إذا كان المسمّى بها بسببٍ من الأخرى أو مجاوراً لها أو مشاكلاً (١٤٩)، وقولُ ابن السيِّد: "كما يسمّى الشّيءُ باسمِ الشيءِ إذا كان منه بسببٍ (١٥٠)، وقـولُ ابن الأثير في النّهايةِ: فاستعملوا لفظ السّببِ في موضعِ المسببِ حتى صار به أشهرَ" (١٥١).

وسادسها: وصيّةٌ إلى مدرّسي علم الدّلالةِ عامّةً، والمعجم العربيّ خاصّةً، بأنْ ينبّهوا على مثلِ هذه المواضعِ في محاضراتِهم تخفيفاً لهذا الإشكالِ، وأنْ يخصّصوا مساقاتٍ تعنى بشأنِ التطورِ الدّلاليِّ من وجهة تطبيقيّة للوقوف على ما يمكنُ أنْ يقفَ عليه الباحثون؛ إنْ طلاّباً، وإنْ مدرّسين وفاءً بسيرورةِ التّواصل، واستشرافاً للتطورِ الدّلالـي، واقتـراباً مـن تعيينِ دلالات السّابقِ ومقاصده، وتأسيساً وتعزيزاً لفكرةِ المأمولِ المُنتَظر، وهو المعجمُ اللّغويّ التاريخيُّ.

والحمدُ لله في بدءٍ وفي ختَم

---

١٤٨. ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (٢٧٦هـ) أدب الكاتب، شرح علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،،١٩٩٨م٢٣.

١٤٩. ابـن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٣م، ١٣٥.

١٥٠. ابن السيد، عبدالله بن محمد البطيوسي (٥٢١هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ٢٧/٢.

١٥١. ابن الاثير، النهاية، ٣٥٧/٤.

المصادر والمراجع:

إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.

ابـن الأثيـر مجد الدين أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد الزاوي ومحمود الطناجي، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٣م.

أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط٣، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٩٢م.

الأزهـري، أبـو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هـارون، مراجعة علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م.

ابـن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، ط٢، دارالشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩م.

أولمـان، سـتيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٦٢م.

الجـاحظ، أبوعـثمان عمـرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٦٠م.

الجوهـري، أبـو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح، (تاج اللغة وصحاح العـربية)، تحقـيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦م.

جيـرو، بييـر، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، ط١، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٩٢م.

حلمـــي خلــيل، الكلمة: دراسة لغوية معجمية، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

- أبـــو حـــيان، محمـــد بـــن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- ابن دريد، أبو بكر بن الحسن، جمهرة اللغة، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٤٥هجرية.
- الــراغب، أبو القاسم حسين بن محمد، معجم المفردات في غريب القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار الفك ر، بيروت، ١٩٨٩م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفك، القاهرة، ١٩٧٧م.
- السجـــستاني، أبـــو بكر محمد بن عزيز، نزهة القلوب في تفسير القـــرآن العـــزي، تحقـــيق يوسف المرعشلي، ط١، دار المعرفة، بيروت ١٩٩٠م.
- ابـــن الـــسراج، ابـــو بكر بن محمد، الاشتقاق، تحقيق محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، (د.ن)، دمشق، ١٩٧٢م.

- ابن السيد، عبدالله بن محمد البطليوسي، الاقتضاب في شرح ادب الكـتاب، تحقـيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر، المزهر في علوم اللغـة وأنـواعها، تحقيق محمد احمد جاد المولى وعلي البجاوي وحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة (د.ت).
- الطبـري، أبـو جعفـر محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القران، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.
- ابـو عبـيدة، معمـر بن المثنى، مجاز القران، تحقيق محمد فؤاد سزكين، محمد الخانجي، القاهرة، ١٩٦٢م.
- ابن فارس أبو الحسين احمد بن فارس، الصاحـبي في فقه اللغة العـربية، ومسائلها وسنن العرب العرب في كلأمها، تحقيق عمر الطباع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩٣م.
- ابن فارس ابو الحسين احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ط١، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
- الفـراء، أبـو زكريا يحيى بن زياد، معاني القران، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

- فـندريس جوزيـف، اللغة ترجمة عبدالرحمن الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ابـن قتيبة، أبو عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، شرح علي فاعور، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد احمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٣م.
- ابـن قتيـبة، أبـو محمد عبد الله بن مسلم، تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
- محمـد ربـاع، انحسار الأصول وانتشار الفروع في نحو العربية وجملهـا، بحـث في كتابه "دراسات لغوية"، دار الفلاّح، عمان، ١٩٨٨م، ٧١ – ١١٤.
- محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣م.
- مكـي بـن أبـي طالب، العمدة في غريب القرآن، تحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب ، ط١، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- مهدي عرار، أثر استشراق التطور الدلآلي في فهم النص القرآني: نماذج جزئية وموجهات كلية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان ٢٠٠٢م.
- مهدي عرار، جدل اللفظ والمعنى: دراسة في دلالة الكلمة، العربية، دار وائل، ط١، عمان ٢٠٠٢م.
- مهدي عرار ظاهرة اللبس في العربية بين الثبوت والتحول: مثل من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونسية، ع١٣، ١٩٧٦م، ٧-٥٥.
- الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٦م.

المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص

مصدره ودلالته

د. محمود عبد الله جفال

قسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب

الجامعة الأردنية

المقدمة:

تعريف المصطلح:

تناول كثيرون من الدارسين المحدثين موضوع تعريف المصطلح، وعلى الرغم مما يبدو من اختلاف ظاهر في ألفاظ التعريف إلا أنها كلها تؤدي مدلولاً واحداً، فها هو ذا أحدهم يجعل لفظ المصطلح محور تعريفه له فيقول: "اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني، أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة" (١).

وآخر يجعل التعريف متعلقاً بواضعيه فالمصطلح/ أو الاصطلاح "هو العرف الخاص، وهو اتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء(٢).

وقد ورد عن العرب استخدام لفظ مصطلح إلى جانب استخدام لفظ اصطلاح، وسنقتصر في بحثنا هذا على استخدام ما يشيع أكثر بين الدارسين وهو لفظ (مصطلح) إلا إذا ورد نص صريح باستخدام اللفظ الآخر (اصطلاح) (٣).

اللغويون العرب والمصطلح اللغوي:

يذهب كثير من الدارسين المحدثين إلى أن تأريخ المصطلح اللغوي لا يمكن تحديده، غير أنهم أقروا أن أوائل اللغويين وضعوا المصطلح اللغوي لما أصلوه في الدرس اللغوي، ولكن الملاحظ أن اللغة قد طورت استخدام المصطلح في عهد مبكر فها هو ذا ابن فارس – من بين لغويي العرب – تنبه إلى أن اللغة العربية انتقلت بعد الإسلام إلى استعمال جديد في اللغة يساير مفاهيم الدين الإسلامي. إذ يقول: "كان العرب في جاهليتها على إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله – جل ثناؤه – بالإسلام حالت أحوال ونُسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعفي الآخر على الأول".

وهذا ينطبق تمام الانطباق على ما يسميه الدارسون بـ "الألفاظ الإسلامية"، ولهذا رأينا ابن فارس يجعل الألفاظ من حيث استعمالها ودلالاتها في شقين: الدلالة اللغوية ثم الدلالة الشرعية كما في قوله: "في الصلاة اسمان: لغوي وشرعي".

وأما فيما يتعلق بما يسمى بالمصطلحات فقد جعل ابن فارس لألفاظها اسمين: "لغوي وصناعي"(٤).

المصطلح اللغوي:

أقر الدارسون الذين تناولوا موضوع المصطلح اللغوي ونشأته أن المصطلح اللغوي نشأ في مرحلة مبكرة غير أنهم لم يستطيعوا تعيين زمن وضع المصطلح ولا تحديد دلالته الأولى، وذلك لأن المصطلح عرف مكتوباً في زمن متأخر عن مرحلة نشوء الدرس اللغوي عند العرب، ونعني بذلك وروده في

كتاب سيبويه. ولا يعني إثباته في الكتاب أن المصطلح اللغوي كان من وضع سيبويه وشيوخه الأدنين كالخليل ويونس، إذ لا بد أن تكون بعض المصطلحات قد تردّدت على ألسنة النحاة قبل الخليل، وتوارث الخليل ومن جاؤوا بعده هذه المصطلحات وزادوا عليها تبعاً لتطور درسهم اللغوي(٥).

ولما كانت من المشاكل التي عرضت لدراسة المصطلح: أصول المصطلح ومصادره؟ فإن الدارسين يقرون أن علماء العرب في العلوم الطبيعية قد استعملوا المصطلحات غير العربية، ولكن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة؛ لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدم بتقدمه"(٦).

ولحظ بعض الدارسين على استعمال سيبويه للمصطلح أنه ربما استخدم المصطلح الواحد لأكثر من مسمى، وأنه ربما "ترك أبواباً متعددة من دون وضع مصطلح لها، واكتفى بشرحها ووصفها والتمثيل لها"(٧).

ولحظ دارسون آخرون أن المصطلحات اللغوية قد تختلف باختلاف المدرسة اللغوية، فإن سيبويه وشيوخه من البصريين كانت لهم مصطلحاتهم التي وضعوها أو تناقلوها، وهي التي كان لها الذيوع والشيوع بين علماء العربية، ولكن ذلك لا يعني أن أتباع المدرسة الكوفية قد استعملوا كل مصطلحات البصريين، فإن علماء الكوفة اتخذوا لأنفسهم مصطلحاتهم اللغوية الخاصة، وعزا الدارسون وضع هذه المصطلحات لرأسي مدرسة الكوفة: الكسائي والفرّاء(٨).

وقد تعصب بعض الدارسين للمدرسة الكوفية فادّعى أن مصطلحاتها أكثر دقة وقرباً من المفاهيم اللغوية الدالة عليها، ومن ذلك أن الكوفيين يسمون (الحروف) وهي التي يسميها البصريون بحروف المعاني (أدوات)، ويرى

المخزومـــي أن تسمية الكوفيين "أدق من تسمية البصريين في مصطلحهم هذا"، وعلل تفضيله لتسمية الكوفيين لأنها – أي الأدوات – "أصبحت رموزاً مجردة لا تدل على معنى مستقل بحيث يمكن التعبير عنه أو ترجمته، ولا يظهر معناها إلا إذا اتخذت لنفسها مكاناً معيناً في الجملة"(٩).

وعلى الرغم من هذا التشيع للكوفيين وادعاء أن لهم مصطلحات خاصة بهـم تختلف عما ورد عن البصريين، نحو مصطلح (الخفض) الذي هو (الجر) عند البصريين، إلا أن هناك من تتبع هذه المصطلحات وتوصل إلى أن لأغلب تسميات الكوفيين أصولاً عند البصريين، فهذا أحدهم يقول: "فكلمة الخفض التي شـاعت في الاستعمال الكوفي لم يضعها الكوفيون ولم يبتكروها، وإنما أخذوها عن الخليل كما أخذوا غيرها عنه"(١٠).

ولحـظ الدارسـون أن التعـصب هو الذي حدا بالدارسين للتفريق بين المصطلحات وجعل بعضها بصرية وأخرى كوفية، فهذا أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) الذي يبدو من كتابه (مراتب النحويين) أنه مشايع للبصريين ومتعصب لهـم ضد الكوفيين ينقل عن أبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٦هـ) نصاً يتهم فيه الكوفيين الذين عاشوا في بغداد بأنهم لا يوثق بروايتهم فيما يتعلق بكلام العرب، "... وإنمـا هـم أحـدهم إذا سبق إلى العلم أن يسير اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر: حروف الصفات، والعطف النسق، ومفاعيلن في العروض فعولان، ونحو هذا من التخليط"(١١).

ويظهـر مـن النص تعصب بعض البصريين للغوييهم، ومن ثم تجريد الكوفيـين مـن أيـة مساهمة فعالة في تطور الدرس اللغوي، وليس لهم سوى مخالفة البصريين بوضع مصطلحات تختلف عن مصطلحاتهم.

ولكن بعض المحدثين أثبتوا أن معظم المصطلحات التي نسبها أبو الطيب وغيره إلى الكوفيين ما هي إلا أسماء / أو مصطلحات بصرية. ولعلّ هذا يدلنا على أن العلماء الأقدمين قد وضعوا أكثر من مصطلح لغوي/ نحوي، أو لربما وضع أحدهم مصطلح (الجر) مثلاً، ثم جاء آخر فوضع (الخفض)، فأخذ البصريون بالجر، ثم جاء بعض الكوفيين فأشاعوا الخفض في درسهم النحوي، فظن بعض الدارسين تبعاً لمقالة أبي الطيب التي يرويها عن أبي حاتم، أن الكوفيين قد تعمدوا مخالفة البصريين شكلاً لا مضموناً بتغيير، أو باتباع مصطلح يقل تداوله بين البصريين(١٢).

المصطلح اللغوي قبل ابن جنّي:

لحظ الدارسون في الدراسات اللغوية /النحوية شيوع المصطلحات البصرية ولا سيّما التي وردت في كتاب سيبويه، ولكن اللغويين المتأخرين ربما تصرفوا في النقل عن (الكتاب) وفسروا وأضافوا، غير أنهم ظلوا تلامذة مخلصين لشيوخهم البصريين أمثال الخليل وسيبويه. وسنضرب لذلك مثلاً وهو تعريف سيبويه ومن جاؤوا بعده لمصطلحي المعرب والمبني/ الإعراب والبناء.

يقول سيبويه في الإعراب والبناء: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية:

وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب:–

ثم يتابع، فيقول: "... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون." ثم يقول عن البناء وحركاته:

"... وأما الفتح والكسر والضمّ والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنىً ليس غير، نحو: سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى"(١٣).

ويبدو من النص أن سيبويه قد استخدم المصطلحات ولكنه أطال في شرحها وتوضيحها، وتلقف تلامذته من أعلام البصريين كلامه فاختصروه، ووضحوه فقد عرف المبرد (ت ٢٨٥هـ) المعرب بقوله: "والمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع..." (١٤).

ثم يأتي من بعده تلميذه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ليفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء بشكل أوضح، ويتجلى ذلك في قوله في باب (الإعراب والمعرب والبناء والمبني): "الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعاً، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة سميت خفضاً وجراً.

فإذا كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً، فإذا كان مفهوماً نحو: "منذ" قيل مضموم، ولم يقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب..." (١٥).

ويعـــرف أبو علي الفارسي – تلميذ ابن السراج – الإعراب بأنه "تغير أواخـــر الكلـــم، واختلافها باختلاف العامل. والبناء خلاف ذلك"، ثم يتابع قوله: "والأســـماء على ضربين" معرب وغير معرب، فالمعرب ما كان متمكناً، وهو الذي لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه"[١٦].

ويلاحظ توافق تعريف مصطلحات حركات الإعراب والبناء، والمعرب والمبني في المصادر البصرية من لدن سيبويه –. في الكتاب – حتى زمن أبي علـــي الفارســـي – شـــيخ ابن جني –. وقد نلاحظ أحياناً اختلاف بعض ألفاظ التعـــريف إلا أنهـــا كلها تؤدي دلالة واحدة يرجع إلى الأصل الذي استقي منه التعريف، وهو في الغالب ما تناقله البصريون عن شيوخهم ولا سيّما الخليل بن أحمد، وما أورده سيبويه في الكتاب.

وعلـــى الـــرغم مـــن توافق نقول البصريين عن شيوخهم في تعاريف المـــصطلحات اللغـــوية، فـــإن بعض الدارسين المحدثين لحظوا أن في بعض المـــصادر القديمـــة اخـــتلاف الـــتعاريف المروية إلى حد التناقض، فها هو ذا الخوارزمـــي يذكـــر في سفره القيم (مفاتيح العلوم) عدداً من المصطلحات التي تتـــصل بأحـــوال الكلمة في وجوهها الإعرابية المختلفة ونسبها إلى الخليل بن أحمـــد، ومن هذه المصطلحات: "الرفع وهو ما وقع في أعجاز الكلم منوناً، نحو قولك: زيدٌ، والضمُّ وهو ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو قولك: يفعلُ"[١٧].

وقـــد عرض د. عبابنة لهذا التناقض في تعليقه الآتي: "وهذا الذي ذكره الخوارزمـــي يـــناقض ما ورد عن الخليل في كتاب سيبويه مناقضة تكاد تكون تامة، فقد استخدم الخليل مصطلح الرفع للكلمات المعربة سواء كان آخرها منوناً نحـــو: رجلٌ من قولك هذا رجلٌ، أم غير منون نحو: آخر من قولك: في الدار

آخـــر، وسواء أكان إعرابها بالحركات كالمثالين المتقدمين، أم بالحروف وذلك نحـــو: أخوك من قولك: كأن عبد الله أخوك. وكان يطلق كلمة الرفع أيضاً على محـــل الكلمـــة من الإعراب إذا كان محلها الرفع وذلك نحو قوله: إن حبّذا اسم مرفوع"(١٨).

المصطلحات/ المصطلح في القرن الرابع الهجري:

مـــن المعلوم لدى مؤرخي العلوم في الثقافة العربية الإسلامية أن القرن الـــرابع الهجـــري قـــد شهد نهضة علمية في شتى أنواع العلوم، فامتزجت فيه الـــثقافات المتنوعة من يونانية وفارسية وعربية، ولذلك شهد هذا القرن مؤلفات اهتمت بتصنيف العلوم وترجمت لأهم العلماء، واستخرجت المصطلحات فنسبتها إلى علومها وفنونها وإلى واضعيها إذا عرف هؤلاء الواضعون.

ويبرز في هذا القرن صنفان متميزان كبيران للعلوم هما: العلوم العربية وهي علوم الفقه والكلام واللغة من نحو ولغة وآداب وتاريخ، والثاني العلوم غير العربية كالطب والهندسة والنجوم وغيرها(١٩).

ولعـــل مـــن أبـــرز المـــصنفات فـــي هذا المقام كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمي الذي تظهر فيه بوضوح هذه القسمة الثنائية، فقد جمع الخوارزمي " ٢٤٠٠ مصطلح تقريباً، اعتمد في انتقائها على مجهوده الشخصي ويبدو لنا أنه قد اعتمد في تفسيرها على ثقافته كثيراً، وعلى النقل عن السابقين قليلاً، بحيث لم يـــرد فـــي الكتاب إلا الخليل بن أحمد بإزاء بعض النقول، وما عدا ذلك فهو لا يحيل إلى مرجع إلا بعبارة (قيل) أو (قال) من دون أن يسبق ذكر لمن قال".

ويـــرى بعـــض الدارســـين أن معالجـــة الخوارزمي للمصطلحات تعد الخطـــوات الأولى على طريق تقنين المصطلح العلمي" ذلك أن عصره لم يشهد

تأليفاً لمعاجم المصطلحات العلمية التي تعد بالفعل "المصادر التي تستقى منها عادة تعريفات الألفاظ لغوياً واصطلاحياً"(٢٠).

ولحظ الدارسون كذلك "أن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدم بتقدمه. وأما فيما يخص المصطلحات العلمية المحضة، لعلوم الطب والهندسة وغيرها، أي المصطلحات العلمية غير العربية فإنها "لم تكن مستقرة في القرن الرابع الهجري فاقتضى تفسيرها بالمصطلحات والألفاظ الأعجمية"(٢١).

ابن جنّي والمصطلح اللغوي:

عاش ابن جني كل حياته في القرن الرابع الهجري، وقد تميز بعقلية علمية رفيعة، فكان علماً من أعلام علوم العربية كافة مبرزاً في نحوها وصرفها وأصواتها وفقهها، إلى جانب حذقه لعلوم الدين وعلم الكلام. إذ لا بد من أنه قد حذقها وعرف أصولها ومناهجها، مما كان له الأثر الأكبر في تكون شخصيته العلمية. وتدلنا كتبه ومؤلفاته الكثيرة على أننا إزاء شخصية مبدعة، فقد كانت له اجتهاداته اللغوية الكثيرة. وعلى الرغم من تتلمذه على عدد من المبدعين في مجالات الدراسة اللغوية ولا سيّما شيخه أبو علي الفارسي، فإن ابن جنّي استقل بآرائه وتعليلاته وتأويلاته في مجال اللغة. وقد تحدث مترجمو حياته أن مؤلفاته تجلت فيها مظاهر ثلاثة: المظهر اللغوي، والمظهر الفقهي، والمظهر الكلامي، إذ قيل إنه كان ينزع إلى مذهب المعتزلة(٢٢).

كل هذا كان له أثره في اهتمام ابن جني بموضوع (المصطلح اللغوي) إذ لم يكن مجرد ناقل مردّد لما وضعه شيوخه، على الرغم من أنه كان تلميذاً وفياً للبصريين نقل عنهم وردد مصطلحاتهم(٢٣).

ولكن ابن جني المجتهد اللغوي ابتدع مصطلحات خاصة به، وقد صرح هو نفسه بذلك في خصائصه، نحو وضعه مصطلح الاشتقاق الأكبر.

وأما فيما يتعلق بموضوعات هذه المصطلحات فإننا نجد ابن جني قد استنبط موضوعاتها في اللغة محاكاة للقضايا الفقهية أو الكلامية إلى جانب القضايا اللغوية. أو أنه استقى موضوعاتها مما كان يأنس به شيوخه الأدنين كأبي علي الفارسي.

يضاف إلى ذلك وضع ابن جني مصطلحات فرعية لمسائل في اللغة محاكاة لبعض فروع الفقه. وسنشير فيما بعد إلى هذه المصطلحات وأصولها.

ويرى بعض الدارسين المحدثين في الحديث عن عقلية ابن جني ومنهجه في كتبه وبحوثه أنه كان "يلمح الإشارة الخاطفة فيأخذها ويتبناها ويبني عليها حتى يتملكها وتعرف به، فرب عبارة أو إشارة لمحها فعقد عليها باباً أو أكثر، وأخرجها إلى الوجود فكرة واضحة محدودة المعالم، من مثل الاشتقاق الأكبر، والجوار، والتجريد... وغيرها"(٢٤).

ويعجب الباحث أن ابن جني لم يردد ما يسميه الدارسون (المصطلحات الكوفية) على الرغم من إعجابه ببعض علمائهم البارزين من مثل أبي العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب (ت٢٩١هـ).

تطوير ابن جني لمصطلحات شيوخه:

أ- المصطلحات اللغوية:

سبقت الإشارة إلى أنّ ابن جني قد تلقى علوم العربية عن شيوخ عرفوا بالمهارة والإتقان والإبداع سواء من حيث الموضوعات اللغوية التي ورثوها عن شيوخهم، أو من حيث ابتكار الموضوعات أو التفسيرات للظواهر اللغوية

المتنوعة. وقد أثر عن ابن جني أنه تلقف علوم البصريين فنشرها وطورها ولا سـيما تلـك القـضايا اللغوية التي ذكرها سيبويه في الكتاب. وكان لأبي علي الفارسي – بعد سيبويه – الفضل في صقل شخصية ابن جني اللغوية، بل كان له الأثر الطيب في تكوين ثقافته إذ لم يقف عند حدود النقل عن شيوخه فكان يضع المصطلحات للمسائل اللغوية التي استقاها منهم، ويزيد عليهم بالتفسير والتقسيم والتطوير، وكان أحياناً يختار مصطلحه من أقوال شيوخه، فيختصر كلاماً كثيراً لهم ليضع مصطلحاً واضحاً وموجزاً.

المطرد والشاذ:

والواقــع أن ابــن جني لم يبتدع تسمية المطرد والشاذ، ولكنه اختصر كلامــاً كثيراً لشيخه أبي علي الفارسي وشيخ شيخه ابن السراج. فها هو ذا ابن السراج ينثر كلامه حول المطرد والشاذ في صفحات كثيرة(٢٥).

ثم يأخذ تلميذه أبو علي الفارسي بكلام شيخه فيضعه في باب في كتاب (المـسائل العسكرية) أطلق عليه (معرفة ما كان شاذاً في كلامهم) (٢٦). وجعل الشيخان الشاذ ثلاثة أنواع:

أ- شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس.

ب- مطرد في الاستعمال شاذ عن القياس.

ج- وشاذ عنهما.

ثم يأتي ابن جني فيلحظ أن القسمة تحتاج نوعاً رابعاً، فإن كل نوع له ما يقابله إلا الشاذ في الاستعمال والقياس، فإن ما يقابله لا بد من أن يكون المطرد فــي الاستعمال والقياس، ولذلك جعل المطرد والشاذ ليس عنواناً للباب فحسب،

وإنما جعله مصطلحاً لمسائل في اللغة ارتبط فيها الاطراد والشذوذ في الاستعمال والقياس.

بـدأ ابـن جنـي الـباب (بـاب القول على المطرد والشاذ) بتعريف المـصطلحين وبـيان تطـور المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، فعرف مـصطلح (المطـرد) بقـوله: "أصـل مواضـع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاسـتمرار، فذكـر اسـتعمالات (طرد) واستشهد لمعانيها بما ورد في كلام العرب. ثم انتقل بعد ذلك إلى مادة (ش ذ ذ)، فقال: "وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهـم فهو التفرق والتفرد. ثم خلص إلى بيان معنى المصطلحين: "هذا أصل هـذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمة وطريقة في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضـع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرها"(٢٧).

ثـم أخذ ابن جني يفصل للأنواع الأربعة من المطرد والشاذ. ولعلنا هنا نسجل لابن جني ليس لاستخدامه المصطلحين فحسب، ولكن لأن عقليته المنظمة قـد فـرقت بين كل نوع بشكل واضح مقنن، فإنه يذكر كل نوع فيوضحه، ثم يـضرب لـه الأمثلة، ويضع لها قواعد يسير عليها مَنْ جاؤوا بعده في تبويب القضايا اللغوية وتوضيحها واستنباط أحكامها.

وهذا الذي طوره ابن جني تطويراً بديعاً جعل السيوطي ينقل الباب كله تقريباً عن ابن جني فجعل (المطرد والشاذ) باباً خاصاً من أبواب كتاب المزهر في علوم اللغة(٢٨).

ب- الاشتقاق الأكبر:

عـرف اللغويـون العـرب القدامى الاشتقاق. ولعل أول من ألف في الاشـتقاق (الأصـمعي) في كتيب سماه (الاشتقاق)، وأراد العلماء الأوائل من الاشـتقاق مـا عرف لاحقاً بالاشتقاق الصغير/ الأصغر أو العام وهو الاشتقاق التصريفي، وقد عني به البصريون الذين كانوا يرون أن الكلام يشتق بعضه من بعـض، وأن المصدر أصل المشتقات. وهذا موقف البصريين، وكان ابن جني تلميذهم الوفي.

ولقـد طور اللغويون درس الاشتقاق فاستنبطوا له أنواعاً لا نوعاً واحداً وما أن أهل القرن الرابع الهجري حتى عرفنا للاشتقاق ثلاثة أنواع هي:

١- الاشتقاق الصغير/ العام.

٢- والاشتقاق الكبير، وهو الإبدال.

٣- والاشتقاق الأكبر، وهو الاشتقاق التقليبي، وصاحب تسميته ابن جني على مـا صـرح في باب الاشتقاق الأكبر. على أن ابن جني اعترف بالفضل لشيخه أبي علي الفارسي الذي كان يأنس به(٢٩).

والاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ أصلاً من الأصول ثم تجري قلباً لمواطن الحروف فيتكون لنا من كل أصل عددٌ من الصور هي: الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم، والأربع والعشرون للأربعة، والمائة والعشرون للخمسة(٣٠).

ولكـن بعـض اللغويين، ومنهم السكاكي سمى هذا اللون من الاشتقاق بالاشتقاق الكبيـر.

ويظهر أن الذي دعا ابن جني إلى تسميته بالاشتقاق الأكبر وجعله من باب الاشتقاق أن الصور المختلفة للأصل الواحد/ للحروف ينتظمها معنى واحد، وقد طبق ذلك على عدد من ألفاظ اللغة نحو اشتقاق المواد التالية: ك ل م، ق و ل، ل م س، و ج د، ج ب ر.

ولكن ابن جني اعترف بعدم اطراد الاشتقاق الأكبر في كل ألفاظ اللغة. ويرى أحد الدارسين المحدثين أن الذي فتح الباب لابن جني في الاشتقاق الأكبر كان عمل الخليل بن أحمد في معجم العين حين جعل المقلوبات جزءاً من منهج العين[٣١].

وأما الاشتقاق الأكبر عند اللغويين فهو ما يسمى بالإبدال اللغوي، وشرطه أن تتفق كلمتان في أغلب حروفهما على أن يكون المعنى واحداً أو متوافقاً لكلا الكلمتين، يقول عبد الله أمين: "وهذا الضرب من الاشتقاق يمكن أن ينتفع بهِ في اشتقاق اسمين لمسميين متشابهين في الشكل والعمل، أو في أحدهما إن كان بين الاسمين والمسميين ملاءمة. مثال ذلك: الغُمْنة والغُمْرَة: تمر ولبن تطلي به المرأة وجهها ويديها، حتى تَرِقَّ بشرتها"[٣٢].

ويذهب بعض الدارسين إلى أن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) بنى معجمه (مقاييس اللغة) على فكرة هذا الاشتقاق.

غير أن بعض الدارسين عكس التسمية فجعل الاشتقاق الكبير للمقلوبات والاشتقاق الأكبر للإبدال اللغوي[٣٣].

اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين:

وهذا عنوان باب في الخصائص جعله ابن جني - كما يبدو من تكملة عنوان الباب - "في الحروف والحركات والسكنات". إذ استعار عنوان الباب مما

ذكره اللغويون قبله في تقسيم ألفاظ اللغة، فقد ورد هذا التقسيم في كتاب سيبويه كالآتي:

١- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس وذهب.

٢- اختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق. وهذا الذي استخدم له اللغويون مصطلح (الترادف).

٣- واتفاق اللفظين والمعنى مختلف، نحو: وجدتُ عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وهذا هو المسمى بالمشترك اللفظي(٣٤).

صرح ابن جني في الباب أن غرضه منه "ليس ما جاء به الناس في كتبهم..." فإن هذه الأنواع قد كثر تناولها" وقد تناهبتها أقوالهم، وأحاطت بتحقيقها أغراضهم"، ولكن ابن جني استعار (المصطلح) وتناوله بطريقته الخاصة، بأن قسم الكلام ثلاثة أنواع كالآتي:

١- اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف:

ويقصد ابن جني بهذا النوع الألفاظ التي تتفق حروفها في المفرد والجمع ولكن معانيها مختلفة، نحو كلمة: دلاص التي تستخدم للمفرد فيقال درع دلاص، وتجمع مكسرة: أدرع دلاص، ثم مثل للمفرد بألفاظ نحو: ناقة كِناز، وامرأة ضِناك، وبين أن ألف (دِلاص) للمفرد بمنزلة ألف كِناز وضِناك. وأما ألف الجمع في أدرع دِلاص، فهي بمنزلة الألف في ظِراف وشِراف، "وذلك لأن العرب كسرت فِعالاً على فِعال، كما كسرت فعيلاً على فِعال نحو كريم وكِرام، ولئيم ولِئام".

ويفسر ابن جني هذه الظاهرة بقوله: "وعذرها (يعني العرب) في ذلك أن فعيلاً أخت فِعال، ألا ترى أن كل واحدة منهما ثلاثية الأصل، وثالثها حرف لين، وقد اعتقبتا أيضاً على المعنى الواحد، نحو: كليب وكلاب، وعبيد وعباد"[٣٥].

ب- اتفاق الحركات:

وينطبق ما قال ابن جني في الحروف على الحركات إذ يقول: "هذه الحال موجودة في الحركات وجدانها في الحروف". وجاء بأمثلة افتراضية بقوله: "وذلك كامرأة سميتها بحيثُ، وقبلُ، وبعدُ، فإنك قائل في رفعه: هذه حيث، وجاءتني قبل، وعندي بعد". وينبّه ابن جني على أن الضمة في الأصل هي للبناء، ولكنها تصير بعد التسمية ضمة إعراب. وهذا ينطبق على كل الكلم المبنية، نحو أين وكيف، "وكذلك لو سميت رجلاً بأمس".

ولكن ابن جني استثنى من هذه الألفاظ المبنية "هؤلاء" التي يرى أن كسر همزتها قبل التسمية وبعد التسمية سواء. وأما سبب هذا فهو "أن هؤلاء مما يجب بناؤه، وحكايته بعد التسمية به على ما كان من قبل التسمية، ألا ترى أنه اسم ضم إليه حرف فأشبه الجملة"[٣٦].

ج- اتفاق السكون:

وهذا للألفاظ التي لا يتغير سكون أحد حروفها في حالتي الإفراد والجمع، نحو صنو للواحد، وصنوان للجمع، وقنو وقنوان. ويرى ابن جني أن سكون المفرد والجمع "مختلفان تقديراً" على الرغم من اتفاقهما لفظاً. ومثل لهذا الاختلاف التقديري بألفاظ في اللغة اختلف مفردها عن جمعها، نحو: شبث وبرق فإنها تجمع على شبثان وبرقان، فدل ذلك على اختلافهما. ولهذا يرى ابن جني أنه لا بد من اختلاف صِنْو وصِنْوان، وقِنْو وقِنْوان، لأن سكون الواحد غير سكون الجمع، وسكون الجمع ليس لسكون الواحد، بل هو "شيء أحدثته

الجمعــية". ولــذلك وصف الفرق بين نوعي الجمع اللذين ذكرهما – أي شبثان وصــنوان – بالنسبة إلى مفرديهما، بقوله: "فكما أن هذين مختلفان لفظاً (شبث وشبثان)، فكذلك ذانك السكونان (صِنْو وصِنْوان) هما مختلفان تقديراً"[٣٧].

عدم النظير:

وهو عنوان باب في الخصائص يتابع فيه ابن جني رأي سيبويه في أنه "إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير"، وهذا هو مذهب صاحب الكتاب الذي مــثل على وزن (فعل) بكسر الفاء والعين بلفظة واحدة هي (إبل). وخلص ابن جني إلى أنه "لم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه"[٣٨].

ويــرى أحد الدارسين المحدثين أن مصطلح (النظير) من "المصطلحات التــي وجــدت عند علماء أصول النحو بعد سيبويه"، فقد استخدمه ابن السراج، وأكثر من استخدامه ابن جني مفرداً (النظير)، وجمعاً (النظائر) [٣٩].

باب في فرق بين البدل والعوض:

والــبدل والعوض مصطلحان يستخدمهما اللغويون في تفسير ما يقع في الألفاظ من تغيير وتبديل وتعويض. وجعل ابن جني هذا الباب توضيحاً لمن قد يقع في اللبس في التفريق بين المصطلحين. ويتضح من خلال الأمثلة وتفسيرها مواقع البدل ومواقع العوض، فمن ذلك فإن الألف من الفعل (قام) "بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها إنها عَوْض منها".

وأمــا العوض فهو من لفظ (عَوْض)، وهو الدهر ومعناه، كما في بيت الأعشى:

رضيعي لبان ثدي أم تقاسما   بأشحم داج: عَوْض لا نتفرق

ومن أمثلة العوض التي يذكرها ابن جني: "التاء في (عدة) و (زنة) فهي عـوض عـن فاء الفعل، ولا تقول إنها بدل منها"، وكذلك الحال في ميم (اللهم) "إنها عوض من (يا) في أولها، ولا تقول: بدل..".

وقـد قرر ابن جني في هذا الباب حقيقة "أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه. وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك"(٤٠).

مصطلح التجريد:

وعقـد ابن جني للتجريد باباً نص في أوله أنه يقتدي به أثر شيخه أبي علي الفارسي الذي كان "به غرياً معنياً"، غير أنه لم يفرد له باباً في كتبه "ولكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستقريتها منه، وأنقت لها".

وعرَّف ابن جني (التجريد) بأن "معناه أن العرب قد تعتقد أن في الشيء مـن نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها"(٤١).

ونقل ابن جني للتجريد مثالاً نسبه إلى سيبويه وهو: "أما أبوك فلك أب، أي لك منه أو به أو بمكانه أب". وذكر سيبويه هذا المثال في باب سماه (باب ما يخـتار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات)، وأشار محقق الكتاب إلى أن الرماني ترجم عنوان الباب بـ "باب اسم الجنس الجاري على طريقة أما كذا فكذا"(٤٢).

ويـدرك ابن جني أن ما ذكره سيبويه وشيوخه قد يشوبه شيء من عدم الوضـوح فذكر أمثلة أخرى وفسرها ووضحها – على سمته وطريقته –، ومن ذلـك قـوله: لـئن لقيت زيداً لتلقينّ منه الأسد، ولئن سألته لتسألنّ منه البحر.

"فظاهـــر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه".

وزاد ابن جني (التجريد) توضيحاً فبين أن معناه كأن يجرد الإنسان من نفـــسه شخصاً آخر فيخاطبه، وأكثر ما يجيء هذا في الشعر، فقال: "وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه، حتى كأنها تقابله أو تخاطبه، ومنه قول الأعشى:

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وهـــو الـــرجل نفـــسه لا غيره". ثم مثل على التجريد ببعض القراءات القـــرآنية كما في قراءة قوله تعالى: "قال اعلم أن الله على كل شيء قدير"(٤٣). (البقرة ٢٥٩).

مصطلح تلاقي اللغة:

وموضـوع تلاقي اللغة يعني ورود لفظين تشابهت حروفهما أو أوزانهما فتلاقت "في عرض اللغة من غير قصد لجمعها ولا إيثار لتقاودهما". وعزا ابن جني السبّه لهذا اللون من الألفاظ إلى شيخه أبي علي الفارسي، فنقل عنه قوله: "فـــي باب أجمع وجمعاء، وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء، وبقيته: إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها". وقصد أبو علي الفارسي بذلك أن "باب أفعل وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تجيء على هذا الوضع نكـــرات، نحـــو: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء... وأخرق وخرقاء. هذا كله صـــفات نكرات، فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان، وليسا بصفتين". وخلص الفارسي إلى حقيقة أن هذا إنما هو "اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها".

وأقر ابن جني شيخه على ما أورده لهذا الاتفاق والتوارد، فسمى الباب الـــذي عقده لهذه الظاهرة اللغوية "بتلاقي اللغة"، وأضاف أمثلة أخرى من نحو قـــولهم في العلم: سلمان وسلمى، فهما أشبه بوزن (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى)،

ولكـــنه نبه إلى أن "فعلان الذي يقاوده فعلى إنما بابه الصفة كغضبان وغضبى وســـكران وسكرى". ونفى ابن جني أن يكون سلمان من سلمى بمنزلة الصفات المذكـــورة، لأنهمـــا ليستا "بصفتين ولا نكرتين.. غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما، ولا إيثار لتقاودهما، ألا تراك لا تقول: هذا رجل سلمان، ولا امرأة سلمى، كما تقول: هذا سكران، وهذه سكرى، وهذا غضبان، وهذه غضبى"(٤٤).

مصطلح السلب:

وجعل له ابن جني باباً في خصائصه، واعترف في تقديمه أن شيخه أبا علي الفارسي قد نبه عليه. ثم ذكر أن الأصل في الأفعال والأسماء المشتقة من الأفعـــال إثبات معناها لا سلبها، فلفظ قام إنما هو لإثبات القيام. فإذا "أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل، ونحو ذلك".

وأضاف ابن جني أن العرب "قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها" ومثل على ذلك بتصريف (ع ج م) التي تأتي في اللغة "للإبهام وضدّ البيان" نحو: العجم الذين لا يفصحون، وعجم الزبيب لاستتاره".. وغير ذلك، ولكن هذه الأصول إذا أضيف إلـــيها زيـــادة بحـــرف أو أكثر فقد يتحول المعنى من الإثبات إلى النفي، فمادة (ع ج م) إذا زيـــد علـــيها الألف/ الهمزة في أولها آل معناها إلى ضده، فصار المعنى: إزالة الإبهام.

ولا تقتصر الزيادة على الهمزة فحسب، بل قد نضعف عين الكلمة نحو مـــادة (م ر ض)، فإذا قلت: "مرضت الرجل أي داويته من مرضه حتى أزلته

عـنه أو لتزيله عنه" فإنك تثبت عكس المعنى الأصلي للمادة وهي الدلالة على المرض(٤٥).

مصطلح الإتباع:

عـرف اللغويـون العـرب القدامى الإتباع في الألفاظ وفي الحركات، وانـصب اهتمام النحاة من لدن سيبويه ومن جاؤوا بعده بدراسة الإتباع المسمى إتـباع الحركات. ولعل أول من ألف في الإتباع في الألفاظ أحمد بن فارس في كتابه الموسوم (الإتباع والمزاوجة)، وقد عرف الإتباع بقوله: "هو أن تتبع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيداً". وجعل ابن فارس الإتباع – وقرن به المزاوجة – على وجهين:

أحدهما: أن تكون كلمتان متواليتان على رويّ واحد.

والثاني: أن يختلف الرويان.

هـذا من حيث الشكل، وأما من حيث المعنى فهو ضربان: أحدهما: أن تكـون الكلمة الثانية ذات معنى، والثاني: أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بينة الاشتقاق، إلا أنها كالإتباع لما قبلها(٤٦).

ومن الأمثلة على هذا الإتباع ما رُوي عن الكسائي أنه فسر ما نقله أبو عبيد في غريب الحديث "في قوله صلى الله عليه وسلم في الشبرم: إنه حار يار، "والـشبرم هـو ضرب من الشيح، قال الكسائي في تفسيره: "حار من الحرارة، ويار: إتباع".

ويذكـر السيوطي أن هذا إنما "سمي إتباعاً، لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعـة للأولـى علـى وجه التوكيد لها، وليس يتكلم بالثانية منفردة، فلهذا قيل: إتباع"(٤٧).

وأمـــا الإتـــباع الذي ذكره ابن جني فهو ما تابع فيه ما قال النحاة منذ سـيبويه: أي: إتـــباع الحركات. ويظهر من كلام ابن جني مقارنة بما ورد في كـتاب سـيبويه أن كلامهمـا متقارب إلى حد كبير، غير أن سيبويه لم يضع للموضــوع مصطلح (الإتباع)، فقد ذكر في باب سماه: "باب الحروف الستة إذا كان واحدٌ منها عيناً، وكانت الفاء قبلها مفتوحة، وكانت فعلاً"، ما يلي: فإن الفاء فـــي وزن (فعيل) تكسر في لغة تميم، ويقصد سيبويه بالحروف الستة: الحروف الحلقـية، ومـثل لهـا بالألفاظ الآتية: لِئيم، وشِهيد، وسِعيد، ونِحيف، ورِغيف، وبِخيل، وبِئيس".

وفسر سيبويه سبب كسر الفاء فيها: "لأنه ليس في الكلام فَعِيْل، وكراهية أن يلتـبس فعل بفعل فيخرج من هذه الحروف فعل، فلزمها الكسر ههنا، وكان أقرب الأشياء الفتح، فكسرت ما قبلها حيث لزمها الكسر، وكان ذلك أخف عليهم حيث كانت الكسرة تشبه الألف، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد"(٤٨).

وروى ابن جني عن الأخفش (أبي الحسن ت ٢١٥هـ) ذكره مصطلح الإتباع في قوله تعليقاً على أن العرب كانت قديماً تقول: مررت بأخويك وأخواك جميعا.. "ولغتهم عند أبي الحسن أضعف من (هذا جحر ضب خرب)، قال: لأنه كثر عنهم الإتباع: نحو: شُدُّ وضُرُّ وبابه، فشبه هذا به"(٤٩).

وأمـا ابن جني، فيبدو أنه أقر بما أورده عن شيوخه البصريين، ولكنه يضيف على ما قدموا فبين "أن علة الإتباع في (نِقيذ) وإن عري أن تكون عينه حلقية قرب القاف من الخاء والغين"، ويقصد بذلك ابن جني ما أورده سيبويه من أمثلة على وزن فعيل وجاءت العين حرفاً حلقياً نحو: النِّخير والرِّغيف. وذهب ابـن جني إلى جواز "أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها، كما شبه من

أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم، فالنقيذ في الإتباع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون"(٥٠).

مصطلح الجوار:

وهو مصطلح يعرف عند الدارسين بمصطلح (الحمل على الجوار)، وقد ذكره سيبويه في (باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله)، فقال: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا "هذا جحر ضب خرب" ونحوه(٥١).

وجاء ابن جني فسمى الباب (باب في الجوار) وقد جعله أقساماً، وهو على ضربين: أحدهما تجاور الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال، فأما تجاور الألفاظ فهو قسمان: أحدهما في المتصل، والآخر في المنفصل.

أ- **تجاور المتصل:** وذلك نحو: تجاور العين واللام بحملها على حكمها، فقد قالوا في صوم: صيم.

ويقر ابن جني أن سيبويه قد ذكر هذا القسم ولكنه لم يذكر المصطلح في باب (هذا باب تقلب الواو فيه ياءً لا لياء قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء) (٥٢).

وذكر ابن جني من الأمثلة لجوار الحركات في المتصل قولهم: "هذا بكُر، ومررت ببكِر".

ب- **تجاور الألفاظ في المنفصل**، نحو المثال المشهور: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ"(٥٣).

وأما تجاور الأحوال فهو يتعلق بأزمنة الظروف، ومثل له ابن جني بقوله: "أحسنت إليه إذ أطاعني.. ويرى أن المعنى أنك لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، فإن ما بعد الظرف (إذ) وهو الفعل (أطاع) زمنه يختلف عن زمن

الإحسان... ويذهب ابن جني إلى أن تجاور الأحوال "غريب" وذلك أن "من شرط الفعل إذا نصب ظرفاً أن يكون واقعاً فيه أو في بعضه كقولك: صمت يوماً، وسرت فرسخاً... فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه لا محالة، ونحن نعلم أنه لم يحسن إليه إلا بعد أن أطاعه، ولكن لما كان الثاني مسبباً عن الأول وتالياً له، فاقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، وصار الإحسان كأنه إنما هو والطاعة في زمان واحد، فعمل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه"(٥٤).

مصطلح التقريب:

لم يفرد ابن جني للتقريب باباً مستقلاً، ولم يعرفه مصطلحاً لظاهرة لغوية، ولكنه ذكره في أثناء تعريفه ظاهرة (الإدغام)، فقال: في تعريفه: "تقريب صوت من صوت". وهو ضربان: "أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي عليها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر، والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك، فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطّع، وكاف سكّر، والمتحرك نحو: دال شدّ. والآخر: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، نحو: (ودّ) في اللغة التميمية (وأصله وتد)، ونحو امّحى، وامّاز، واثّاقل. وهذا النوع الثاني الذي هو عنده المسمى (التقريب) هو الذي قال عنه: "المعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت"(٥٥).

وذكر ابن جني أنواعاً أخرى من (التقريب)، ومن ذلك ما سماه الإدغام الأصغر، وهو عنده "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك". ومن ضروبه:

أ- الإمالـــة التـــي "وقعــت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، نحو كلمة: (عـــالم) التـــي "قـــربت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف إلى الياء"(٥٦).

ب- وضـــرب آخر من (الإدغام الأصغر) الذي هو "تقريب من غير إدغام" في الألفاظ التي هي على وزن (افتعل) إذا كانت فاؤها صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً: "فتقلب تاؤه طاءً، وذلك نحو" اصطبر، واضطرب، واطرد واظطلم".

ج- وضرب آخر اجتمع فيه الإدغام مع التقريب، نحو لفظة (ست) التي أصلها (ســـدس)، فقـــد قربوا السين من الدال بأن قلبوها تاءً، فصارت (سدت) فهذا تقـــريب لغيـــر إدغـــام، ثـــم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال تاءً لقربها منها إرادة الإدغام، فقالوا: ست، وقد سمى ابن جني التغيير الأول تقريباً من غير إدغام. وأما التغيير الثاني فمقصود به الإدغام(٥٧).

د- تقريب الحركة: ومنه تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، نحو: شـــعير وبعير ورغيف، وهذا التقريب هو الذي ذكره في موضوع (الإتباع) ومـــنه أيضاً قراءة بعضهم في الفاتحة: الحمد لله، والحمد لله، بضم اللام من لفظ الجلالة في الأولى، وكسرها في الثانية(٥٨).

هـــ- تقريب الحرف من الحرف: وهو ما يسمى عند اللغويين (الإبدال)، كما في قولهم في مصدر: مزدر، وفي التصدير، التزدير.

و- تقريب الحرف من الحرف من الإشمام، وهو من الإبدال إلا أنه ليس إبدالاً تاماً، نحو قول العرب في المثل: "لم يحرم من فزد له"، وأصله، فصد له، فقد أســـكنت الـــصاد "فلمـــا سكنت الصاد فضعفت به وجاورت الصاد – وهي مهموســـة- الـــدال – وهي مجهورة – قربت منها بأن أُشمت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر".

وذكــر ابــن جنــي أن لهذه الظاهرة نظائر في اللغة، فقالوا: ضُرْبَ والأصل فيه: ضُرِبَ[٥٩].

ز- ومن أنواع التقريب التي ذكرها ابن جني ما سماه (إضعاف الحركة)، ويعني بــذلك أنه إذا ضعفت الحركة قربت "بذلك من السكون، نحو: "حيي، وأحيي، وأعيي، فهو، وإن كان مخفى، بوزنه محركاً".

ح- التقريب على سبيل الروم:

والروم على جهة التقريب – أي تقريب الحركة – "هي كالإهابة بالساكن نحو الحركة، وهو لذلك ضرب من المضارعة، وأخفى منها الإشمام. لأنه للعين لا للأذن"[٦٠].

ومن المعلوم عند علماء القراءات أن الروم هو اختلاس الحركة أي عدم نطقها كاملة واضحة وهو للأذن، وأما الإشمام فهو للعين في الضم خاصة: تضم الشفتين كأنك تنطق ضمة ولكن من دون إحداث صوت الضمة.

وقد نبه ابن جني إلى مواضع التقريب الذي يجري مجرى الإدغام ":مما قــرب فيه الصوت من الصوت"، ولكنه ليس إدغاماً تاماً، واستخدم له مصطلح (التقريب).

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني قد ذكر مصطلحي الإشمام والروم في باب (الــساكن والمتحــرك) الــذي أورد فيه بعض المصطلحات الصوتية، ولكنه لم يعرف هذه المصطلحات تعريفاً شافياً، بل كان يذكرها ويبين ما يحدث فيها من تقريب في الأصوات – أصوات الحروف أو الحركات – كما في قوله في بيان الفــرق بــين الإشــمام والروم: "فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن، لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركاً، ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف أنتَ وأنتِ، فلولا أن هناك صوتاً لما وجدت فصلاً"[٦١].

ابتداع المصطلح اللغوي ودلالته لدى ابن جني:

لقـــد بلغ من عناية ابن جني بالمصطلح أنه بدأ أبواب كتابه الخصائص بعـــد الـــتقديم – بباب (القول على الفصل بين الكلام والقول)، بأن جعل الكلام والقــول مصطلحين قد يخلط الناس بينهما. وقد أفصح في بداية هذا الباب عن منهجه في تناول المصطلحين بقوله: "ولنقدم أمام القول على فرق بينهما، طرفاً مـــن ذكـــر أحوال تصاريفهما، واشتقاقهما، مع تقلب حروفهما، فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه". ووصف ابن جني منهجه الذي أدرك أنـــه جديد على قارئه، فيخاطبه قائلاً: "وستراه فتجده طريقاً غريباً، ومسلكاً من هذه اللغة الشريفة عجيباً"[٦٢].

مصطلحات من أصول لغوية:

مصطلحا القول والكلام:

طبق ابن جني منهجه الذي أشار إليه في معالجة مصطلح (القول) على طـــريقة ما سماه فيما بعد بالاشتقاق الأكبر، أي استخراج معنى مشترك أصلي لجميع تقليبات المادة اللغوية، فـــإن (ق و ل) وجهات تراكيبها الست وهي: ق و ل، وق ل، و ل ق، ل ق و، ل و ق، مـــستعملة في اللغة ومعناها جميعاً "أين وجـــدت، وكيف وقعت، من تقدم بعض حروفها على بعض، وتأخره عنه، إنما هو للخفوف والحركة".

ثـــم أخـــذ ابن جني يفصل في تعريف كل تقليب على حدة. ثم اتبع ذلك بمعالجـــة الأصـــل (ك ل م)، ويرى أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة. والمستعمل منها أصول خمسة، وهي: ك ل م، ك م ل، ل ك م، م ك ل، م ل ك"[٦٣].

وبعـــد معالجة تقليبات المادتين خلص ابن جني إلى دلالة المصطلحين الكلام والقول، "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل".

"وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها.. والناقص ما كان بضدّ ذلك.. فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً. هذا أصله..".

ولم يكتف ابن جني بذلك، بل أتبع كلامه بتوضيح مجالات استخدام كل مـــن القـــول والكـــلام مصطلحين والفرق في استعمالاتهما ونجتزئ من كلامه الدلالات الآتية:

١- "يوضـــع القول على الاعتقادات والآراء وذلك نحو قولك: فلان يقول بقول أبـــي حنـــيفة، ويذهب إلى قول مالك، ونحو ذلك، أي يعتقد ما كانا يريانه، ويقولان به، لا أنه يحكي لفظهما عينه، من غير تغيير لشيء من حروفه".

٢- "ومـــن أدل الدلـــيل علـــى الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أنْ يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله"، وبين ابن جني السبب فـــي استخدام المصطلح الأصلح للقرآن وهو "كلام الله" أن الكلام "لا يكون إلا أصـــواتاً تامـــة مفيدة"، وأن القوْل "قد يكون أصواتاً غير مفيدة، وآراء معتقدة"(٦٤).

٣- وخلـــص ابن جني من بيان الفصل بين مصطلحي الكلام والقول إلى "أن الكـــلام إنمـــا هـــو فـــي لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المـــستغنية عـــن غيـــرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل، على اختلاف تراكيبها". و "أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه قد يقع

علـــى الجـــزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظ وجرس"[٦٥].

ويقول السامرائي في التعليق على تناول ابن جني لمصطلح الكلام:

"وتعـــريفه للكلام موافق للنحاة المتأخرين عنه في تعريفهم له. جاء في (أســـرار العـــربية): "أمـــا الكـــلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة" ويخلص السامرائي إلى ما يأتي: "فليس من خلاف في المدلول النحوي لهذا الاصطلاح".

وأمـــا مصطلح القول: فيذكر السامرائي أن النحويين قد اعتمدوا تعريف ابن جني: "أما القول فهو من معنى الإسراع والخفة، ولذلك قيل لكل ما مذل به اللسان وأسرع إليه تاماً أو ناقصاً قول"[٦٦].

مصطلح (لغة)

ذهـــب ابـــن جني في تعريفه لمصطلح لغة إلى أن أصله عربي من لغا بمعنـــى تكلم. وقد عرف المصطلح بقوله: "أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[٦٧]، وقد اشتمل التعريف على أربعة أمور.

١- أن اللغة أصوات.

٢- أنها تعبير.

٣- أنها تصدر عن (قوم) – أي الناس–.

٤- وأنهـــا تعبيـــر عـــن حاجات الناس (أغراضهم)، وهذا يعبر عن اجتماعية اللغة[٦٨].

ثم ذكر ابن جني تصريف (لغة) فإن وزنها (فعلة) من لغوت أي تكلمت، وأصـــلها (لغـــوة)، وتصريفها كتصريف كرة، وقلة وثبة (كلها لاماتها واوات)،

ولكنها صيغت من مقلوب الأصل، ومثل على ذلك بثبة التي هي من مقلوب ثاب يثوب.

وعلـــى الـــرغم من اعتراف ابن جني أن لغى يلغى بمعنى هذى، وكذا اللغو، كما في قوله تعالى: "وإذا مروا باللغو مروا كراماً": (الفرقان ٧٢)، ونص علـــى أن اللغو هنا: الباطل، فإن ابن جني احتج بالحديث الشريف: "من قال في الجمعة: صه فقد لغا، وذكر أن معناه "تكلم". وينقض محقق الخصائص هذا الذي ذهب إليه ابن جني لأن شرّاح الحديث فسروا "اللغو بالكلام بما لا ينبغي"، وأن نـــص الحـــديث في البخاري في أبواب الجمعة: "إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت والإمام يخطب فقد لغوت"[٦٩].

وتجـــدر الإشـــارة هنا إلى أن مصطلح لغة قد عرف على الأرجح بعد اتـــصال العـــرب بالحـــضارة اليونانية، فإن اليونانيين يطلقون على اللغة لفظ Logos = لوغوس وهي تعني الكلمة أو اللغة[٧٠].

أما العرب فالمعلوم أنهم استخدموا لفظ "لسان" للدلالة على اللغة، وبذلك جاء النص القرآني، ونص الأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة، كما في قـــوله تعالى: "بلسان عربي مبين" (الشعراء ١٩٥)، وقول الرسول (ص): "فإنما أنزل القرآن عليّ بلسان عربي مبين"[٧١].

علـــى أن مصطلح (لغة) شاع وذاع – فيما بعد–، وطغى استعمال اللفظ على مصطلح "لسان/ اللسان" لدى كل الدارسين، بعد القرن الثاني للهجرة، حتى صار مصطلح (لغة) لا يعني اختلاف الألسن بين الشعوب والأمم، بل استخدمه اللغويـــون العـــرب للدلالة على اختلاف اللهجات العربية. وها هو ذا ابن جني يضع عنواناً في خصائصه لاختلاف لهجات العرب، هو: "باب اختلاف اللغات وكلها حجة"[٧٢].

مصطلح النحو:

وعرف ابن جني (النحو) بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك".

وحدد الغاية العملية من النحو، وهي: "ليلحقَ من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم. وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها".

وأما لفظ المصطلح (النحو) فهو "مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم". وبهذا دلل ابن جني على اختصاص النحو بعلم قواعد العربية. ثم أضاف أن لفظ "نحواً" قد استعملته العرب ظرفاً، وأصله المصدر، وكذا الأمر بالنسبة للمصادر التي استعملت مصطلحات للعلوم، نحو مصطلح (الفقه) الذي هو "في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم"(٧٣).

ويرى بعض الدارسين المحدثين أن تعريف ابن جني "بهذا المعنى شامل علم لا يشمل النحو الاصطلاحي عند المتأخرين، بل هو أوسع منه بكثير"(٧٤).

مصطلح الإعراب:

ولابن جني في الإعراب تعريف دقيق يدل على الغاية العملية من الإعراب، وهو قوله: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ" وأتبع ذلك بمثالين هما في قوله مخاطباً قارئه: "ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول".

ويلاحظ أن ابن جني لم يشر إلى ما ذكره اللغويون من أن الإعراب هو التغيير في أواخر الكلمات، وإن كان ذلك متضمناً في تعقيبه على كلامه السابق: "ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"(٧٥).

ويبدو أن ابن جني أراد أن يدلل على أهمية الحركات الإعرابية في إيصال المعنى إلى ذهن السامع/ القارئ. ويرى أحد الدارسين المحدثين أن حد الإعراب لدى ابن جني "غير جامع ولا مانع" وأن "أبا الفتح لم يقصد إلى حده النحوي بصورة دقيقة، وإنما قصد إلى إعطاء معناه العام، وعقد الصلة بين النسب اللغوي لهذه الكلمة وما أطلقت عليه في النحو"(٧٦).

واستطرد ابن جني في بيان أهمية الإعراب أكثر مما فعل في تناول مصطلحي اللغة والنحو فأشار إلى أن لفظ الإعراب "مصدر أعربت الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له وموضح عنه".

وكذلك جعل ابن جني تسمية (العرب) أصلاً لمصطلح (الإعراب) في قوله: "وأصل هذا كله قولهم "العرب" لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان".

واستقرى ابن جني أيضاً المعنى نفسه في تسمية يوم الجمعة بالعروبة: "ومنه عندي عروبة والعروبة الجمعة، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الأسبوع لما فيه من التأهب لها، والتوجه إليها، وقوة الإشعار بها". وكأني به يعني "صلاة الجمعة".

ولم يغفل ابن جني الإشارة إلى دلالة مصطلح الإعراب على تغير حركات أواخر الكلمات في الجمل واختلافها وتنوعها، فذهب إلى أن من معاني الإعراب التغيير والاستحالة من حال إلى حال، إذ يقول: "ولما كانت معاني المُسَمَّيين مختلفة، كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً، وكأنه من قولهم:

عربت معدته، أي فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة".

ونلحـــظ فـــي تـــناول ابـــن جني لمصطلح الإعراب مهارته ودقته في الاستقراء واستخدام الأدلة العقلية، والاحتجاج بالنصوص للتدليل على صحة ما يذهب إليه من استخراج معاني المصطلح.

مصطلح البناء:

يـــبدأ ابن جني بتعريف المصطلح: "وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل".

ويلاحـــظ أن هـــذا التعـــريف متـــسق مع ما نقل عن أعلام البصريين كـــسيبويه، وما نقله عن شيوخه كأبي علي الفارسي الذي سبق أن ذكرنا تعريفه للإعـــراب بأنـــه "تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل، والبناء خلاف ذلك"(٧٧).

وهـــا هنا يعكس ابن جني تعريف الإعراب بما يلائم تعريف البناء. ثم يبـــين ابـــن جني أن الكلمة / المصطلح مستعار من لفظ البناء الحقيقي، فيقول: "وكأنهم إنما سموه بناءً لأنه لمّا لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بـــناءً، من حيث كان البناء لازماً موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة.." (٧٨).

الحقيقة والمجاز:

وهما مصطلحان عرفا لدى البلاغيين، لكن ابن جني عقد لهما بابين في الخصائص (باب في فرق بين الحقيقة والمجاز) و (باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة).

عـرف ابن جني الحقيقة بقوله: "ما أقر استعماله على أصل وضعه في اللغة". وأما المجاز الذي هو العدول في الاستعمال عن هذه الأصول إلى معان جديـدة، فإن ابن جني أردف تعريفه للحقيقة بقوله في تعريف المجاز: "ما كان بضدّ ذلك"[٧٩].

وتجـدر الإشـارة إلى أن أحمد بن فارس الرازي عرف الحقيقة بأنها: "الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم ولا تأخير.. وهذا أكثر الكلام"[٨٠].

وعلـى الـرغم من أن ابن جني لم يضع تعريفاً شافياً لكل من الحقيقة والمجـاز، إلا أنه تطرق إلى الناحية العملية بذكر الفوائد التي تجنيها اللغة من الاستخدام المجازي، وقد حددها في ثلاث: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، التي لا بـد من اجتماعها في كل استخدام مجازي. وطبق ابن جني هذه الفوائد الثلاث علـى وصف النبي صلى الله عليه وسلم جواداً بأنه "هو بحر": "فالمعاني الثلاثة موجـودة فيه، أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي: فرس وطرف وجواد ونحوها: البحر". وأما التشبيه "فلأنَّ جريه يجري في الكثرة مجرى مائه". وأما التوكيد "فلأنه شبه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه، والشبه في العرض منتفية عنه..." [٨١].

مصطلح التجنيس:

والتجنيس عند اللغويين "أن يتقارب اللفظان، ويختلف أو يتقارب المعنيان"[٨٢]. وأما البلاغيون فقد جعلوا التجنيس أنواعاً من أهمها:

أ- التجنيس/ أو الجناس التام، وهو أن تكون الكلمتان متوافقتين في حروفهما وحركاتهما.

ب- والتجنيس/ الجناس الناقص، وهو أن يختلفا في الهيئة دون الصورة، كقولك البرد يمنع البرد.

ج- والتجنيس المذيل، وهو أن يختلفا بزيادة حرف كقولك: مالي كمالي، وجدي جهدي[٨٣].

وقد ذكر ابن جني المصطلح في (باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية)، وصنف الألفاظ من حيث تداخل أصول أبنيتها قسمين:

أحدهما: قسم تتقارب فيه أصول الثلاثي والرباعي والمعنى واحد، ومثل على ذلك بلفظين هما: رخو، ورخود، فهما "شديدا التداخل لفظاً وكذلك هما معنىً إلا أن تركيب رخو من (ر خ و)، وتركيب رخود من (ر خ د) والواو زائدة." وأما من حيث المعنى، فيقول في تقاربهما: "أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماس المعنيين، وذلك أن الرخو الضعيف، والرخود المتثني، والتثني عائد إلى معنى الضعف".

والقسم الآخر: ما يتقارب فيه اللفظان والمعنى مختلف، ومثل عليه بقول القطامي الشاعر:

مستحقبين فؤاداً ما له فاد

ويـــذهب ابن جني إلى أن الشاعر يرى "أو يرى أنه قد جنس وليس في الحقيقة تجنيساً"، وفسر ذلك بأن (فؤاداً) من (ف أ د)، وأما (فاد) فهو من (ف د ى)، "ولكنهما لما تقاربا دنوا من التجنيس"[٨٤].

ونلحــظ مــن خلال الأمثلة التي ساقها ابن جني أن غاية التجنيس غاية جمالــية، – علــى ما يعرف في البلاغة–، وأن ما ذكره في الباب لا يعدو أن يكون تداخلاً بين أصول الألفاظ على اختلاف أبنيتها.

مصطلح الممطول:

وذكر ابن جني هذا المصطلح في (باب في اقتضاء الموضع لك لفظاً هو معــك إلا أنه ليس بصاحبك)، ومثل عليه بقوله: "لا خيراً من زيد فيها". وفسر محقــق الخــصائص هذا المصطلح بقوله: "هو ما يعرف بالشبيه بالمضاف عند المتأخرين"[٨٥].

ومن الجدير بالذكر أن الشبيه بالمضاف "هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، معمولاً له، نحو: يا ضاحكاً وجهه، و "يا سامعاً دعاء المظلوم"[٨٦].

مصطلح حرف اللين المجهول:

وجعل له ابن جني باباً في الخصائص وعرفه بأنه "مدة الإنكار".

ويــستخدم فــي اللغة في سؤال من أخبر بخبر، فأراد أن يستوثق منه، نحو: إذا قال له قائل: رأيت بكراً، فيسأله" أبكرنيه، وكذا إذا قال: جاءني محمد، فالسؤال هو: أمحمدنيه، فإذا كان القول: مررت على قاسم، سأله: أقاسمنيه.

وقــد يكــون سؤال السائل إنكاراً أو استفهاماً، والغالب أن يكون إنكاراً تحقيقاً لتسمية ابن جني الياء (المدة) بمدة الإنكار.

وبين ابن جني عناصر الجملة التي يستخدم حرف اللين المجهول (أي مدة الإنكار، وهي:

أ- همزة الاستفهام / الإنكار، ب- الاسم منوناً، ج- مدة الإنكار (الياء)، د- الهاء.

وكذلك ذكر ابن جني أن نون التنوين تكسر لالتقاء ساكنين في قوله: "وذلك أنك ألحقت مدة الإنكار، وهي لا محالة ساكنة، فوافقت التنوين ساكناً، فكسر لالتقاء ساكنين، فوجب أن تكون المدة ياءً لتتبع الكسرة".

ثم فسر ورود الياء لا غيرها من حروف المد، إذ "لا بد أن توجد في اللفظ بعد كسرة التنوين ياء، لأنها إن كانت في الأصل ياء فقد كفينا النظر في أمرها، وإن كانت ألفاً أو واواً فالكسرة قبلها تقلبها إلى الياء البتة".

وتساءل ابن جني عن ورود غير الياء من حروف المد، وهل اقتصر في الإنكار على الياء فحسب؟

فأجاب بأنه "لم تظهر في شيء من الإنكار على صورة مخصوصة فيقطع بها عليها دون أختيها، وإنما تأتي تابعة لما قبلها، ألا تراك تقول في: قام عمر: أعمروه، وفي رأيت أحمد: أأحمداه، وفي مررت بالرجل: آلرجليه".

ويلاحظ أن الياء استخدمت في الأمثلة الأولى بعد تنوين، وفي الأمثلة الثانية في حالة الجر فحسب، بينما وردت الواو والألف في حالتي الرفع والنصب، ذلك حين يكون الاسم غير منون، مثل الممنوع من الصرف كعمر وأحمد(٨٧).

ولحظ ابن جني الشبه بين مدة الإنكار ومدة الندبة، ولئلا يقع الخلط بينهما نبه على اختلافهما، ذلك أن مدة الندبة كما في: وازيْداه :"ليست مدة

مجهولة مدبرة بما قبلها، ألا تراها تفتح ما قبلها أبداً، ما لم تحدث هناك لبساً" فإن العــرب تقــول فــي الندبة، نحو: وازيداه، ولم يقولوا وازيدوه، رغم أن الواو مضمومة في وازيد.

ثــم أضاف ابن جني مبيناً أحوال الألفين من موضعين: أحدهما أن مد الإنكــار مضاه للندبة، والثاني أن الغرض من الموضعين جميعاً إنما هو مطل الصوت(٨٨).

خلع الأدلة:

وهــو أحــد أبواب الخصائص ضمنه ابن جني بعض نظراته اللغوية، وأراد بالأدلــة "أعلام المعاني في العربية"، فإن الهمزة "دليل الاستفهام، و (إن) دلــيل الــشرط" وأما المعاني فيراد بها "المعاني التي تحدث في الكلام من خبر واســتخبار ونحو ذلك". أي أن ابن جني قصد إلى معاني الحروف، الأدوات لا معاني الأجناس.

ويرى محقق الخصائص أن ما أراده ابن جني من تسميته (خلع الأدلة) هــو "تجــريد الحروف والأدوات من المعاني المعروفة والمتبادرة فيها، وإرادة معان أخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها"(٨٩).

ومــن الأمثلة المشهورة في اللغة خلع/ أو تجريد (ال) عن التعريف في لفظ الجلالة.

ونقــل ابن جني ما روي عن يونس بن حبيب أن العرب تقول: ضرب مَــنٌ مَنَاً أي: إنسانٌ إنساناً، أو رجلٌ رجلاً، ثم اتبع المثال بقوله" "أفلا تراه كيف جرد (مَنْ) من الاستفهام، ولذلك أعربها"(٩٠).

فك الصيغ:

أشار ابن جني في (باب في فك الصيغ) إلى عدم تنبه اللغويين له على الرغم من أنه "موضع من العربية لطيف، ومغفول عنه، وغير مأبوه له"[٩١]، فقد لحظ أن بعض صيغ الكلام يجري عليها تغيير في حالة تغير تصريفها، إذ يحذف منها حرف أو أكثر" إما ضرورة أو إيثاراً"، وسواء أكان المحذوف من الحروف الأصول أم كان من الزوائد، ذلك أن الأصل في التغيير أن يجري على "مثلهم" – أي العرب، فإذا تم تغيير نافر وخالف صيغ كلمهم فإن تغييراً آخر لا بد أن يحدث ليعيد الكلمة إلى مثلهم. وهذا هو الذي أراده ابن جني بتسميته "فك الصيغ". ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تصغير أو تكسير (منطلق)، إذا لا تستقيم إلا بفك صيغتها، ويرى ابن جني أنه لا بد من حذف نونه، فتصبح مطلق، ومثاله: مفعل، وهذا وزن ليس مستعملاً في كلام العرب، ومن ثم لا بد من نقله إلى أمثلتهم فيصير "مطلق" وتصغيره: مطيلق، وتكسيره: مطالق.

ويلاحظ أن ما جرى على الألفاظ التي مثل بها ابن جني في موضوع (فك الصيغ) أمران:

أ- حذف الزائد/ الزوائد و ب- موافقة بعض أمثلة العرب وصيغها أياً كانت الصيغة.

ولذلك نراه يقرر ما يأتي: "لا عليك على أي صورة بقي بعد حذف زائده"[٩٢].

تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني:

وهذا باب في الخصائص ذكر فيه ابن جني بعض نظراته اللغوية التي استحسنها الدارسون/ اللغويون بعده قديماً وحديثاً، فرددوا ما قاله، وعدّوه رائداً

فيما أورده. وقد ذكر ابن جني في هذا الباب ملحوظات لغوية استنبطها مما ورد في اللغة من ألفاظ تتقارب ألفاظها ومعانيها، ويمكن إجمال ما ذكره فيما يأتي:

١- اقتراب الأصلين الثلاثيين نحو: رخو ورخود، وأصلهما" رخو، و رخد، وهناك اتفاق في المعنى.

٢- اقتـراب أصلين أحدهما ثلاثي والآخر رباعي، نحو: دمث، ودمثر. وقد ذكر ذلك في موضوع (التجنيس) [٩٣].

٣- الـتقديم والتأخيـر، وهذا الذي أطلق عليه ابن جني مصطلح (الاشتقاق الأكبر) [٩٤].

٤- تقـارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا هو الأقرب لعنوان الباب، ومثل لـه ابـن جني بقوله تعالى: "ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تـؤزهم أزا" (مريم ٨٣). وجعل ابن جني أز وهز بمعنى واحد، إلا أنه جعل الأز أقوى في المعنى من الهز لقوة الهمزة[٩٥].

إمساس الألفاظ أشباه المعاني:

وهذا باب يعقب الباب السابق ذكر فيه ابن جني ملحوظات لغوية أخرى صـوتية وصرفية، ويعترف في بداية الباب بأن الخليل بن أحمد هو الذي ابتدع بعـض هـذه النظـرات اللغوية كما يتضح هذا في مثاله المشهور عن العرب: "كـأنهم توهمـوا فـي صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا: صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: صرصر".

ونقل ابن جني عن سيبويه أن المصادر التي جاءت على وزن (فعلان) تأتي للاضطراب والحركة نحو: النقزان والغليان والغثيان[٩٦].

وأضـــاف ابـــن جنـــي – كعادته كلما ذكر شيئاً عن شيوخه السابقين – ملحوظات أو نظرات لغوية جديدة نجملها بما يأتي:

١- أن المـــصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة.

٢- أن (الفعلـــى) فـــي المـــصادر والصفات إنما تأتي للسرعة، نحو: البشكى والجمزى.

٣- أن تكريـــر العـــين في المثال دليل على تكرير الفعل، نحو: كسّر، وقطّع، وفتّح، وغلّق. وقد أطلق ابن جني على هذه الأمثلة العبارة المشهورة: "قوة اللفظ لقوة المعنى"(٩٧).

مصطلح تدريج اللغة:

وفـــي الباب الخاص بهذا المصطلح يقول ابن جني في تقديمه وتعريفه: "وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع، فيمضي حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منه إلى غيره". ومن الأمثلة التي ذكرها قولهم: "جالس الحسن أو ابن سيرين"، وفي تفسير المثال يقول: "ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإن كانـــت (أو) إنمـــا هي في أصل وضعها لأحد الشيئين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس (أو)، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)، وذلـــك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسته في ذلـــك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً، وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس"(٩٨).

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه قد ذكر ما سماه ابن جني هنا باب "تدريج اللغة" في (باب أو في غير الاستفهام)، ومثل للباب بقوله: "تقول: جالس عمراً أو

خالداً أو بشراً، كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليل على أن كلهم أهل أن يجالس، كأنك قلت: جالس هذا الضرب من الناس".

ويلاحظ أن العبارة الأخيرة قد اقتبسها ابن جني في خصائصه رغم اختلاف المثال، وأضاف سيبويه مثالاً وهو قوله تعالى: "ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً" (آية ٢٤ سورة الإنسان)، وقدم للمثال بقوله: "ونظير ذلك قوله عز وجل (الآية)" ثم عقب عليها بقوله: "أي لا تطع أحداً من هؤلاء"[٩٩].

وأما ابن جني، فقد ذكر الآية بعد مثاله الآنف الذكر وقدم لها بقوله: "وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطرز من القول في قول الله سبحانه: "ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً" وكأنه – والله أعلم – قال: لا تطع هذا الضرب من الناس".

وزاد ابن جني في توضيح معنى "التدريج" بأن أضاف من الأمثلة ما استخدمت فيها (أو) في موضع الواو، كما في قول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي.

وكان سيان ألا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها، وأغبرت السوح

ويرى ابن جني أن "سواء وسيان لا يستعمل إلا بالواو"، وأن الأمثلة التي ذكرت يصلح فيها الواو، ولكن (أو) فيها قد جرت مجرى الواو، ولذلك حصل لها هذا (التدريج) في الاستعمال، فأجريت مجرى الواو"[١٠٠].

وهناك ظواهر لغوية أخرى تحت عنوان "تدريج اللغة" ذكرها ابن جني، ومنها: قلب الواو من صبوان وصبوة إلى ياء في قولهم: صبيان وصبية "لأنه من صبوت، لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تعتدّ حاجزاً لسكونها"[١٠١].

وهناك أمثلة كثيرة ذكرها ابن جني في هذا الباب، أغلبها مما جرى استعمال الياء في موضع الواو استحساناً واستخفافاً، ولذلك نرى ابن جني يصرح بأن "جماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لخفتها.."[١٠٢].

تركيب اللغات:

وهــذا عــنوان باب في الخصائص، إذ هو ليس مصطلحاً لغوياً، وإنما عنى به ابن جني أن العربي قد يجتمع في كلامه أكثر من لهجة، وأخذ ابن جني علــى اللغويين الذين وصفهم بأنهم "ضعف نظرهم، وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها"، ومثل لما عد شاذاً "ما جاء على فَعِلَ يَفْعُلُ، نحو: نَعِمَ يَنْعُمُ".

وســمى ابن جني مجيء هذا في كلام العرب بتركيب اللغات وتداخلها، وفــسر هذه الظاهرة بأن يتلاقى "أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هــذا، فأخــذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالــثة". ومن الأمثلة التي عالجها ابن جني في هذا الباب مما اجتمعت فيه لغتان نحو: "قليت الرجل وقليته، فمن قال: قليته فإنه يقول: أقليه، ومن قال: قليته قال: أقلاه"(١٠٣).

٢- مصطلحات أصول الفقه وعلم الكلام:

ذكر ابن جني في مقدمة الخصائص أنه تأثر بمناهج أصول الفقه وعلم الكلام، وأن أحداً من النحويين لم يقم بهذا العمل الجليل قبله، فقال: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين (أي البصرة والكوفة) تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"(١٠٤).

ويعترف ابن جني صراحة في موضع آخر من الخصائص أن اللغويين قد احتذوا حذو الفقهاء في استخراج العلل والأقيسة، وذكر على وجه الخصوص

محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، المتوفى سنة ١٨٩هـ[١٠٥]، الذي كانــت كتــبه نبراساً اهتدى بهديها أهل النحو، إذ يقول: "وكذلك كتب محمد بن الحسن – رحمه الله – ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرفق"[١٠٦].

ولو استعرضنا أبواب الخصائص لرأينا عدداً وافراً من الأبواب مستعاراً مــن أبواب الفقه ومصطلحاته، ويعدُّ ابن جني من أوائل النحاة الذين استخدموا المــصطلحات الفقهية في الدرس اللغوي، وقد وصف ابن جني عملهم هذا بأنهم برعوا في موضوع العلة النحوية حتى فاقوا في عللهم علل المتفقهين رغم أنهم انــتهجوا مناهجهم[١٠٧]. ويظهر أن ابن جني يعرض بما ذهب إليه، مما توصل إليه هو نفسه من منزلة عالية في تعليل الظواهر اللغوية – نحوية وصرفية مما جعله مقدماً على كل اللغويين في زمنه – وحتى قبل زمنه–.

يضاف إلى هذا اعتراف من جاء بعده واحتذى حذوه كأبي البركات ابن الأنــباري (ت ٥٧٧هــ)، والسيوطي (ت ٩١١هــ) بفضل ابن جني وتقدمه في موضوع علم أصول النحو موضوعاً ومصطلحات.

مصطلح الدور:

وهو من مصطلحات الفقهاء والمتكلمين. ويبدو أن ابن جني قد استخدم هذا المصطلح بمفهومين يتفق أحدهما مع مفهوم المتكلمين والصوفيين، إذ إن هذا المفهوم يعني "وجود حكم في كل طرف من الطرفين لعلة واحدة في كل منهما، أي أن الــشيء يأخذ حكماً بعلة في الشيء الثاني، ثم يأتي الطرف الثاني فيأخذ حكماً بعلة موصوفة في الطرف الأول"[١٠٨].

ويمــثل ابــن جني في (باب دور الاعتلال) على هذا المفهوم للدور بما يعــزوه إلــى محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هــ) من "وجوب إسكان اللام في

نحو: ضربن، وضربت إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير"، ثم ذهب كذلك إلى سـكون اللام "لسكون ما قبله"، ويذهب المبرد إلى أن تحريك ما قبل اللازم وما بعـدها إنما يجيء لسكون اللام. ويخلص ابن جني إلى تفسير هذا المثال إلى ما يأتي: "فتارة اعتل لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتل لهذا بهذا. وفي ظاهر ذلك اعتـراف بـأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه، وإنما اسـتقر على ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه". وعلى الرغم من هذا فقد وصف ابن جني ما ذهب إليه المبرد بأنه "شنيع الظاهر"[١٠٩].

ثـم اسـتخدم ابن جني مصطلح الدور بمفهوم يتفق مع مفهوم الفقهاء، وذلك في قوله في باب آخر هو (باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة). "هـذا موضـع كـان أبو حنيفة – رحمه الله – يراه ويأخذ به، وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما، مثله مما يقتضي التغيير، فإن أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ولا تتكلف عناء ولا مشقة".

ومن أمثلة ابن جني على هذا المفهوم للدور "كأن تبني من (قويت) مثل (رسـالة) فـتقول علـى التذكير: قواءة، وعلى التأنيث قواوة، وأما في جمعها "فيلـزمك أن تقـول حينئذ:" قواو، فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة وبين الطرف"، وأما وزن (قواوة) فهو (فعالة) من القوة، فإن الأصل فيها بالهمز: قواء، "ثم يلزمك ثانياً أن تبدل من هذه الهمزة الواو"[١١٠].

باب في تخصيص العلل:

وهذا باب آخر استعاره ابن جني "في العربية من أصول الفقه"، ويذهب فيه إلى أن محصول ما يذهب إليه اللغويون "ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل".

ومعنى تخصيص العلل في الفقه "أن يختلف الحكم مع وجود العلة. ومن أمـثلة هـذا فـي الفقه أن يعلل الرّبا بالطعم" نحو: بيع الرطب بالتمر، والعنب بالـزبيب، ففيها الطعم. ويرى الفقهاء أن "التعارض فيها مع جهل التماثل ليس بحـرام فـي مقـدار معـين مبين في الفروع. فقد وجدت العلة وتخلف الحكم. ويختلف الفقهاء في هذا، فمنهم من يراه قدحاً في العلة، ويسميه نقضاً، ومنهم من لا يراه نقضاً، ويعود به على العلة بالتخصيص"(١١١).

ويـربط ابن جني بين علل اللغه- نحوها وصرفها - وعلل الفقه فيرى "أنها أو أكثرها إنما يجري مجرى التخفيف"، ويرى أنه "لو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً - وإن كان على غير قياس - ومستثقلاً". ثم يخاطب قارئه وهو يضرب له الأمثلة - "ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلـك فقلت: موزان، وموعاد"، وهذا ينطبق على جل الأمثلة التي ذكرها، وهي أمثلة تحوي ألفاظاً تتبادل فيها من حروف العلة الواو والياء. ويعترف ابن جني أن بعض أمثلته تخالف القياس، وعلى الرغم من ذلك فإن القارئ يكون "مقتدراً على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال" ولكن هذا الذي يجري في اللغة لا يجري في غيره خاصة علل المتكلمين "لأنها لا قدرة لها على غيرها، ألا ترى أن اجـتماع الـسواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحـركاً سـاكناً في حال واحد فاسد، لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوره" ويخلـص ابـن جنـي إلى إقرار حقيقة مؤداها كما يقول: "فقد ثبت تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفقهين"(١١٢).

العلة الموجبة والعلة المجوزة:

ويعقد ابن جني باباً للفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة، وقدم لهذا الـباب بـأن أكثر العلل مبناها على الإيجاب نحو: نصب الفضلة وما شابهها، ورفع كل من المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه.

وأما العلة المجوزة وهو "في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب" نحو "قلب واو وقتت همزة أُقتت"، ويرى ابن جني أن علة ذلك أن الواو انضمت ضماً لازماً.وأنت مع ذلك تجيز ظهورها واواً غير مبدلة، فتقول: وقتت" ويضيف ابن جني "أن الجواز معنى تعقله النفس، كما أن الوجوب كذلك، فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز "(١١٣).

ويلاحظ أن ابن جني يفرق بين العلة والسبب، ويسمي الأولى "العلة الموجبة" والثاني "العلة المجوزة".

مصطلح إدراج العلة واختصارها:

وهو باب قصير مختصر (في صفحتين من الخصائص)، ومعنى إدراج العلة:" طيها وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها(١١٤).

ومثل ابن جني على الإدراج ببيان أنه لو سأل سائل عن قولهم: "آسيت الرجل، فأنا أواسيه، وآخيته فأنا أواخيه" ما أصله، وما علته في التغيير، فإن الجواب أن الأصل أؤاسيه وأؤاخيه، وأما علته في التغيير: "اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها".

ويرى ابن جني أن في هذا إدراجاً وذلك من وجهين: أحدهما أنك لم تستوف ذكر الأصل، والآخر أنك لم تتقص شرح العلة". ثم يبدأ ابن جني باستيفاء أصل الكلمتين، واستقصاء علة تغيير الهمزة واواً، فيقول. "أصله أؤاسوك لأنه أفاعلك من الأسوة، فقلبت الواو ياءً لوقوعها طرفاً بعد الكسرة، وكذلك أواخيك أصله: أؤاخوك لأنه من الأخوة، فانقلبت اللام لما ذكرنا، كما تنقلب في أعطى واستقصى.

وأما تقصي علة تغيير الهمزة بقلبها واواً فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين، الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، وهي حشو غير

طـــرف، فاســـتثقل ذلـــك، فقلـــبت الثانـــية على حركة ما قبلها – وهي الضمة – واواً"(١١٥).

مصطلح الاستحسان:

الاستحـــسان مـــصطلح فقهي يستخدم في أصول الفقه، وهو أحد الأدلة الفقهـــية عند الحنفية. والاستحسان في اللغة "هو عد الشيء واعتقاده حسناً(١١٦). وفي الاصطلاح: "العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه أقوى يقتضي هذا العدول"، ويرى الخوارزمي أنه "قياس لكنه خفي غير جلي"(١١٧).

وفـــي تعريفات الجرجاني أن الاستحسان "اسم لدليل من الأدلة الأربعة يعارض القياس الجلي، ويعمل به إذا كان أقوى منه"، ويخلص الجرجاني إلى أن الاستحسان هو "ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس"(١١٨).

لم يعرف ابن جني الاستحسان في اللغة تعريفاً صريحاً ومباشراً، بل بدأ باب الاستحسان بأن ذكر "أن علته ضعيفة غير مستحكمة"، غير أنه بين الفائدة العملية منه وهو "أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف"(١١٩).

واســـتثمر ابـــن جنـــي مصطلح الاستحسان لتعليل ظواهر لغوية يتعلق أكثـــرها بقـــضيتي الإعـــلال والإبدال، وذلك عن طريق تطبيق فكرتين تتعلقان بأصـــول اللغة – مثلما تتعلقان بأصول الفقه – أولاهما: ذكر العلة، وإثبات أنها أمر لم يغفل عنه النحويون، وإن لم يكن أكثرهم قد أحاط بكل أبعادها ومراميها.

والثانية هي القياس الذي برع فيه ابن جني وشيخه الفارسي اللذان تأثرا بمناهج المدرسة البصرية في اللغة.

والاستحسان أنواع منها:

١- تـــرك الأخف إلى الأثقل، نحو: ألفاظ منها الفتوى والتقوى والشروى، ذلك أن هـــذه الألفـــاظ بوزن "فعلى" ويأتي هذا الوزن في العربية في الأسماء والصفات. وأصل صيغة هذا الوزن أن يكون بالياء لا بالواو، ولكن العرب قلـــبوا الـــياء واواً "من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة".

٢- ومن الاستحسان إلحاق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع كقول الراجز.

أريت إن جئت به أملودا   مرجلاً ويلبس البرودا

أقائلن أحضروا الشهودا

والشاهد فيه (أقائلن)، إذ ألحقت نون التوكيد اسم الفاعل" لا عن قوة علة ولا استمرار عادة"، فهو إذن من الاستحسان.

٣- قلب الواو ياءً إذا وقع ساكن بين الكسرة والواو، نحو صبية وقنية، والأصل فيهما: صبوت، وقنوت[١٢٠].

مصطلح ترافع الأحكام:

وهـــو عنوان باب وصف به اختلاف تصريف بعض الألفاظ، ونقل ابن جني أمثلة من كتاب سيبويه، ومنها قوله: "مذهب العرب في تكسير ما كان من (فعل) على أفعال، نحو: علم وأعلام، وقدم وأقدام". ثم نقل عنه أن ما "كان على (فعلـــة) كـــسروه على (أفعل)، نحو: أكمة وآكم..." ويعقب ابن جني على كلام سيبويه بقوله: "إلى هنا انتهى كلامه إلا أنه أرسله ولم يعلله"[١٢١].

ويظهر أن ابن جني رأى أن يقدم تعليلاً لما نقله عن سيبويه، فقال: "والقول فيه عندي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث، وذلك في الأدواء، نحو قولهم: رمث رمثاً، وحبط حبطاً، وحبج حبجاً، فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين فقالوا: حقل حقلة، ومغل مغلة، فقد ترى إلى معاقبة حركة العين تاء التأنيث".

وهذا التعاقب الذي أشار إليه ابن جني بين التاء وحركة العين جعلهما تجريان" لذلك مجرى الضدين المتعاقبين، فلما اجتمعا في (فعلة) ترافعا في أحكامهما".

ويقصد بذلك ابن جني ما قاله في تعليقه على الأمثلة السابقة: "فأسقطت التاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء، فآل الأمر بالمثال إلى أن صار كأنه (فعل)، و(فعل) باب تكسيره (أفعل)".

والغريب فيما قدمه ابن جني لهذا الباب في زعمه أن "هذا موضع من العربية لطيف، لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسماً، ولا نقلوا إلينا فيه ذكراً"، ثم ختم الباب بقوله: "وهذا حديث من هذه الصناعة غريب المأخذ، لطيف المضطرب، فتأمله فإنَّه مجد عليك، مقو لنظرك"[١٢٢].

وعلى الرغم من هذا الزعم فإنه مثل للباب بما ذكره سيبويه الذي سمى الباب بـ :"باب ما كان على حرفين وليس فيه علامة التأنيث"[١٢٣]، ولكنه لم يقم بتعليل الأمثلة كالذي فعله ابن جني. ومن هنا نرى أن ابن جني قد وضع مصطلحاً لمثل هذه الظواهر اللغوية، وهو "ترافع الأحكام". ويرى محقق الخصائص أنه أراد "أنه قد يجتمع في الكلمة أمران، يقضي كل منهما إذا انفرد بحكم في اللغة، تكون عليه الكلمة، فيكون ذلك داعياً إلى إلغاء تأثيرهما، فكأن هذا رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وأبطله".

ثم أردف محقق الخصائص مبيناً أن ما ذهب إليه ابن جني يقرب منه "قول الأصوليين وأرباب الاستدلال: إن الأمرين إذا تعارضا تساقطا"(١٢٤).

مصطلح المنزلة بين المنزلتين:

وهو من مصطلحات المعتزلة، وقد لحظ الدارسون أن ابن جني "كان معتزلياً تتردد آراؤه في الاعتزال في كتبه، وتطبع ببحثه أحياناً"(١٢٥).

والمنزلة بين المنزلتين "أصل من الأصول الخمسة عند المعتزلة"، ويقصد به "عدم وصف الداعي أو مرتكب الكبيرة بالإيمان ولا بالكفر، بل هو في منزلة بينهما، ولكنه يخلد في النار"(١٢٦).

واستخدم ابن جني المصطلح ومفهومه في باب سماه (باب في الحكم يقف بين الحكمين)، وحاول فيه تطبيق هذا المبدأ الاعتزالي على بعض المسائل النحوية، نحو ما ذكره في تفسير "كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي، وأنها ليست حركة إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه، نحو: هذا غلامي، ورأيت صاحبي، وأما كونها غير بناء، فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها بناء"(١٢٧).

مصطلح النقض:

ويرى بعض الدارسين المحدثين أن "مصطلح النقض، من مصطلحات المتكلمين والمناطقة" ومعناه "تخلف الحكم مع وجود العلة المدعاة"(١٢٨).

واستخدم ابن جني النقض في بابين منفصلين في الخصائص أولهما": باب في نقض العادة: وأراد به أن يبين أن بعض الأفعال تعرف في حال معينة، فإذا غيرت صيغها انتقض حاله إلى ضده، ومن ذلك نقل الفعل من اللزوم إلى التعدي إذ "المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان (فعل) غير متعد، كان (أفعل)

متعدياً، لأن هذه الهمزة كثيراً ما تجيء للتعدية، نحو: قام زيد، وأقمت زيداً. فإن كان (فعل) متعدياً إلى مفعول واحد، فإنه يصير بالهمزة متعدياً إلى اثنين، نحو: طعم زيدٌ خبزاً، وأطعمته خبزاً.

ومن أحوال (نقض العادة) في الفعل أن ينقل إلى التعدي بالمثال لا بالهمز كما في (فعل)، نحو: كسي زيد ثوباً، فإنه يصير بالمثال: كسوته ثوباً(١٢٩).

وقد تأثر السيوطي بابن جني، فذكر الباب في الأشباه والنظائر في النحو، بعنوان: ورود الشيء على خلاف العادة(١٣٠).

والباب الثاني الذي استخدم فيه ابن جني مصطلح النقض هو (باب في الامتناع عن نقض الغرض).

وشبه ابن جني امتناع العرب "من نقض أغراضها بالبداء الذي تروم واليهود إلزامنا إياه في نسخ الشرائع وامتناعهم منه"(١٣١).

ونقل ابن منظور عن ابن الأثير أن البداء بمعنى القضاء، وهو "استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم، وذلك على الله غير جائز"(١٣٢).

وأكد ابن جني في معالجته لمصطلح البداء "أن نسخ الشرائع ليس ببداء عندنا..." ثم اتبع ذلك بقوله: "لأن فيه انتكاثاً، وتراجعاً، واستدراكاً، وتتبعاً. فكذلك امتناع العرب من نقض أغراضها"(١٣٣).

ويمكن حصر الحالات التي ذكرها ابن جني تمثيلاً لامتناع العرب من نقض أغراضها في اللغة بما يأتي:

١- "امتناع العرب من "إدغام الملحق، نحو: جلبب، وشملل، وشربب... وذلك أنك إنما أردت بالزيادة والتكثير إلى البلوغ إلى مثال معلوم، فلو أدغمت في نحو شربب فقلت: شرب لانتقض غرضك الذي اعتزمته: من مقابلة الساكن

بالساكن، والمتحرك بالمتحرك، فأدى ذلك إلى ضد ما اعتزمته، ونقض ما رمته، فاحتمل التقاء المثلين متحركين..".

٢- "امتـــناعهم من تعريف الفعل، إذ لا بد للفعل من أن يكون منكوراً لا يسوغ تعـــريفه، لأنــــه لــــو كان معرفة لما كان مستفاداً، لأن المعروف قد غني بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام".

٣- "امتـــناعهم مـــن إلحـــاق (من) بأفعل إذا عرفته باللام، نحو الأحسن منه، والأطول منه..." (١٣٤).

٤- "امتـــناعهم من إلحاق علم التأنيث لما فيه علمه"، ومثل ابن جني على ذلك بالجمـــع من (مسلمة): مسلمات، " لم يقولوا: مسلمتات" لئلا يلحقوا علامة تأنيث مثلها.." (١٣٥).

٥- "امتناعهم من تنوين الفعل. وذلك أنه قد استمر فيه الحذف والجزم بالسكون لثقله. فلما كان موضعاً للنقض منه لم تلق به الزيادة فيه..."(١٣٦).

تقييم وخلاصة:

لقد أفاد ابن جني من جهود علماء اللغة والفقه والكلام والحديث والمنطق في درسه اللغوي المتميز، فاستفاد من طرق بحثهم واستخدم مصطلحاتهم وطبقها على الدرس اللغوي، وقد اعترف في بداية خصائصه بهذا الأثر للمناهج المتبعة في هذه العلوم كلها، وأنه تعرض في الخصائص "لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه".

وتتبعنا في ثنايا البحث العناوين التي كان يصدر بها أبواب خصائصه، فهي عناوين متنوعة: لغوية، وفقهية، وكلامية، فقد أخذ بعض مصطلحات شيوخه البصريين من لدن الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج إلى شيخه أبي علي الفارسي الذي كان له الأثر الأكبر والمباشر في توجيه ابن جني موضوعات الدرس النحوي.

ولم يكتف ابن جني بنقل الموضوعات وعناوينها عن شيوخه، بل كان يستخرج من أقوال شيوخه عنوان البحث فيجعله مصطلحاً يطور به وبطريقته الخاصة ما كان الشيوخ قد تناولوه وتدارسوه من دون أن يضعوا له المصطلح الملائم.

ورأينا في ثنايا البحث كذلك أن ابن جني صاحب العقلية اللغوية المتفتحة التي لم تقصر عن ابتداع وضع المصطلح، ومنهج البحث في أي موضوع لغوي مستفيداً من ثقافته العالية التي جمعت، كما لاحظ الدارسون جميعاً، بين ثقافة الفقهاء وثقافة المتكلمين إلى جانب الثقافة اللغوية. وقد تنبه الدارسون إلى أن ابن جني وإن استخدم مصطلحات الفقه وعلم الكلام إلا أنه عبر عنهما بمفاهيم لغوية تختلف عن مفاهيم الفقهاء، والمتكلمين، كما في تناوله لمصطلح (الدور) في باب (دور الاعتلال)، وكما في تناوله علل النحو مستمداً مصطلحات الفقهاء، فالعلة عنده نوعان: موجبة ومجوزة، وكذلك عند تناوله تخصيص العلل، والاستحسان، وخلع الأدلة، فإن مفاهيمها في الفقه والكلام تختلف عن مفاهيمها في اللغة.

واستخدم ابن جني المصطلحات اللغوية البصرية، ولم يعرج على غيرها، إذ لم يؤثر عنه استخدام ما عبر عنه الدارسون بأنه مصطلحات كوفية، وعلى الرغم مما كان يكنه لعلماء الكوفة من التقدير والاحترام. ولحظ

الدارسون، مثالاً على هذا – أن ابن جني استخدم مصطلح (اسم الفاعل) كما في قوله: "إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير، متى جرى على غير من هو لـــه لـــم يحتمل الضمير". وأما الكوفيون فإنهم يسمون اسم الفاعل: الفعل الدائم، وذكر الأنصاري أن الفراء سمى أسماء الأفعال: الخالفة.

ودلـــت الدراسات السابقة واللاحقة أن لابن جني الفضل في تأسيس علم أصـــول الـــنحو علـــى طريقة الفقهاء والمتكلمين، ثم جاء بعده من العلماء كابن الأنـــباري في (لمع الأدلة)، والسيوطي في (الاقتراح)، فطورا ولخصا ما ذكره ابـــن جنـــي وتميزا عنه بكثرة التقسيمات – وربما زادا في بعض الفروع – إلا أنهمـــا لم يتتبعا القضايا اللغوية التي تكتنفها هذه المصطلحات بمثل ما فعل أبو الفتح ابن جني.

الحواشي

١- عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص ١٢١.

٢- أحمد مطلوب، بحوث لغوية ص ٢٠٧، وينقل مطلوب عن مصطفى الشهابي (المصطلحات العلمية) التعريف التالي للمصطلح: "هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية".

٣- حاول أحد الدارسين المحدثين تفسير الاختلاف الظاهر بين اللفظين، لمزيد من التفصيل، انظر شاهين، المرجع السابق، ص ١١٩-١٢١.

٤- الصاحبي في فقه اللغة ص ٧٨ و ص ٨١.

يرى مطلوب (المرجع السابق ص ٧٢-٧٣) في تعليقه على أقوال ابن فارس أن العرب استجابت للتطور، فما يتعلق بألفاظ الشريعة يسمى "الحقيقة الشرعية" وأما ألفاظ اللغة فإنها تستعمل على الحقيقة إن كان هذا الاستعمال على أصل وضعها في اللغة، وقد سمى مطلوب الحقيقة هذه بالحقيقة اللغوية، وهي نوعان: نوع عام في الاستعمال كاستعمال القارورة للدلالة على بعض الآنية دون غيرها، ونوع خاص، وهو ما يطلق عليه المصطلحات "نحو ما يجريه أهل العلوم في كتبهم، وما يصطنعه أهل الحرف والصناعات في أعمالهم، وانظر ص ١٦٥، وشاهين، المرجع السابق، ص ٥٩.

٥- انظر: جعفر عبابنة، مكانة الخليل في النحو العربي، ص ١٥٧ وما بعدها. ويرى القوزي (المصطلح النحوي ص ٧ وما بعدها) أن النحاة قبل الخليل، كعبد الله بن أبي اسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم قد وضعوا عدداً من هذه المصطلحات التي استعملها هو ومن جاء بعده". على أن جل الدارسين المحدثين يقرون أن عقلية الخليل الفذة لا

يعجزها اصطناع المصطلحات والمسميات. وانظر أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص ٤٣٦-٤٣٧.

٦- مطلوب، المرجع السابق، ص ١٩٠٠.

٧- عباينة، المرجع السابق، ص ١٧٣-١٧٦.

٨- انظر الأنصاري، المرجع السابق. ذكر مهدي المخزومي (مدرسة الكوفة، ص ٢٤١) أن الفراء سمى اسم الفاعل: الفعل الدائم، وأن هذه التسمية توافق ما في اللغة البابلية، وأضاف أنه سأل أحد أساتذته عن تسمية الفعل الدائم، فذكر له أن التسمية توافق ما في اللغة الأكدية.

٩- المرجع نفسه، ص ٢٠٧، و ص ٢٤٢.

١٠- انظر: المخزومي، المرجع نفسه، ص ٢٥٦-٢٥٨، وقارن، الأنصاري، المرجع السابق، ص ٤٣٨، والقوزي، المرجع السابق، ص ١٨١، وعباينة، المرجع السابق، ص ١٦ و ص ١٧٨، وانظر سعيد جاسم الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، ص ٤١ وما بعدها.

١١- مراتب النحويين، ص ١٢٥.

١٢- انظر: سعيد جاسم الزبيدي، المرجع السابق، ص ٧.

١٣- كتاب سيبويه، ج١، ص ١٣-١٥.

١٤- المبرد، المقتضب، ١/١٤١ وما بعدها.

١٥- ابن السراج، الأصول في النحو، ١/٤٥.

١٦- المسائل العسكرية، ص ٢٢٩-٢٣٠، يذكر محقق الكتاب (د. محمد الشاطر أحمد) أن أبا علي الفارسي عرف الإعراب والبناء في (الإيضاح العضدي): البناء خلاف الإعراب، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العوامل"، ج ١ ص ١٥، ج١ ص ١٤١.

١٧- مفاتيح العلوم، ص ٦٢-٦٦.

١٨- مرجع سابق، ص ١٥٨-١٥٩، وانظر كتاب سيبويه، ٢٤٧/١، ٢٨٠/١، ٣٠٢/١.

١٩- يظهـــر هذا التصنيف جلياً في عمل ابن النديم في الفهرست الذي صنفت فـــيه العلـــوم إلـــى مقالتين، علوم العرب وعلوم العجم، وكذلك في عمل الخوارزمي في مفاتيح العلوم، وانظر: د. إحسان عباس، تصنيف العلوم عـــند العرب، محاضرة في مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي الأول ١٩٨٣م.

٢٠- شاهين، مرجع سابق، ص ١٧١.

٢١- مطلوب، مرجع سابق، ص ١٩٠، وانظر ص ١٩٨-١٩٩.

٢٢- انظر مقدمة محقق الخصائص، ٤٢/١.

٢٣- فاضل السامرائي، ابن جني، ص ٢٦٥.

٢٤- المـــرجع نفـــسه، ص ٢١٨، وانظر: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية، ص ٤٩٣.

٢٥- الأصول في النحو، ٤٣٢/٣ وما بعدها.

٢٦- المسائل العسكرية، ص ١٣٤ وما بعدها.

٢٧- الخصائص، ٩٦/١ وما بعدها.

٢٨- ٢٣٦/١ وما بعدها.

٢٩- الخـــصائص، ١٣٣/٢-١٣٩، ذكر إبراهيم أنيس (من أسرار اللغة، ص ٦٢) أن الاشتقاق عند علماء اللغة الأوائل هو "استخراج لفظ من لفظ آخر مـــتفق معه في المعنى والحروف الأصلية"، فإذا اتحد المشتق والمشتق منه في ترتيب الحروف سمي هذا بالاشتقاق العام، وإلا فهو الاشتقاق الكبير أو الأكبـــر. ويرجع الفضل في مثل هذا التقسيم إلى ابن جني في الخصائص، وإن لم يطلق على هذه الأنواع تلك المسميات المتعارفة الآن".

٣٠- انظر. السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٥.

٣١- حسين نصار، المعجم العربي، ١-٢٩٦. وانظر محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية، ص ٤٩٣.

٣٢- الاشتقاق، ص ٣٧٠ وما بعدها.

٣٣- إبراهيم أنيس، مرجع سابق، ص ٦٦، وانظر، علي وافي، فقه اللغة، ص ١٨٠، سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ١٣٠.

٣٤- سيبويه، الكتاب، ١/٢٤ وما بعدها. وانظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، باب الأسماء كيف تقع على المسميات، ص ٩٦ وما بعدها، والسيوطي، المزهر، ١/٣٦٩.

٣٥- الخصائص، ٢/٩٣-٩٤.

٣٦- المصدر نفسه، ٢/٩٩-١٠٠.

٣٧- المصدر نفسه، ٢/١٠٢.

٣٨- المصدر نفسه، ١/١٩٧.

٣٩- لمزيد من التفصيل، انظر: النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص ٢٠-٢٤.

٤٠- الخصائص، ١/٢٦٥-٢٦٦.

٤١- المصدر نفسه، ٢/٤٧٣.

٤٢- الكتاب، ١/٣٨٧. وقد فسر سيبويه المثال بقوله: "ولو قال: أما أبوك فلك أب، لكان على قولك: فلك به أب أو فيه أب، وإنما يريد بقوله: فيه أب مجرى الأب على سعة الكلام، وليس إلى النصب ههنا سبيل" الكتاب، ١/٣٨٩-٣٩٠.

٤٣- الخصائص، ٢/٤٧٣-٤٧٤، وانظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ١٨٩، وقرأ حمزة والكسائي: "قال اعلم، موصولة الألف ساكنة الميم".

٤٤- المصدر نفسه، ٣٢١/١ وما بعدها.

٤٥- المصدر نفسه، ٧٥/٣، وما بعدها، وانظر: سر صناعة الإعراب، ٣٦/١ وما بعدها.

٤٦- الإتباع والمزاوجة، ص ٢٨، وانظر: الصاحبي في فقه اللغة، ص ٢٧٠

٤٧- السيوطي، المزهر، ٤١٤/١-٤١٥. ولمزيد من التفصيل انظر: حسين نصار، دراسات لغوية، ص ٤٧ وما بعدها.

٤٨- الكتاب، ١٠٧/٤-١٠٨، يرى حسين نصار (مرجع سابق، ص ٥٩) أن القياس عند بني تميم فيما كان على (فَعِل) الحلقي العين من الأفعال كشهد، والأسماء كفَخِذ، والصفات كمَحِك، وما كان على (فَعِيل) الحلقي العين كسعيد ورَغيف" القياس عندهم إتباع الفاء للعين فيقولون: شِهِد، وفِخِذ، ورِغيف، وقد جعل نصار هذا من الإتباع المطرد في حركات المفردات.

٤٩- الخصائص ١٦/٢. ذكر سيبويه هذا المثل في أكثر من موضع في كتابه: ٦٦/١-٦٧، ٤٣٦/١، وقال فيه: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جحر ضب خرب" ٦٧/١.

٥٠- انظر الخصائص باب: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، ١/ ٣٦٦.

٥١- الكتاب، ٦٦/١-٦٧.

٥٢- المصدر نفسه، ٣٦٠/٤-٣٦٤، وقد بين سيبويه أن سبب هذا القلب في وزن (فعل) نحو: صيم في صوم، لأن الياء أخف عليهم (أي العرب) لشبهها بالألف، وذلك أنها جاءت بعد ضمة، ومن أمثلته: عتي في عتو، وجثي في جثو، وعصي في عصو".

٥٣- الخصائص، ٢٢٠/٣.

٥٤- المصدر نفسه، ٣/٢٢٢.

٥٥- المصدر نفسه، ٢/١٣٩-١٤٠.

٥٦- المصدر نفسه، ٢/١٤١.

٥٧- المصدر نفسه، ٢/١٤٣.

٥٨- المصدر نفسه، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/١٦.

٥٩- الخصائص، ٢/١٤٤.

٦٠- المصدر نفسه، ٢/١٤٥.

٦١- المصدر نفسه، ٢/٣٢٨.وانظر في تعريف الإشمام: الجرجاني، التعريفات، ص٤٤، وفي تعريف الروم، ص١٥١.

٦٢- الخصائص، ١/٥.

٦٣- المصدر نفسه، ١/١٣.

٦٤- المصدر نفسه، ١/١٧-١٨.

٦٥- المصدر نفسه، ١/٣٢.

٦٦- السامرائي، ابن جني، ص ٢٩١-٢٩٢، وقارن: الأنباري، أسرار العربية وشرح الأشموني، ص٣، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل ١/١٨-٢٠، وشرح الأشموني، ١/٢٠.

٦٧- الخصائص، ١/٣٣.

٦٨- انظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص ٦.

٦٩- الخصائص ١/٣٣، هامش ٨ ،هامش ٩.

٧٠- الراجحي، مرجع سابق، ص ٧٤.

٧١- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ١/٢٠٩.

٧٢- الخصائص، ٢/١٠-١٢.

٧٣- المصدر نفسه، ٣٤/١، وأضاف ابن جني مثالاً آخر وهو أن (الكعبة) تعرف اصطلاحاً بأنها "بيت الله" فقال: "وكما أن بيت الله خص به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله، وله نظائر في اللغة في قصر ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه".

٧٤- السامرائي، مرجع سابق، ص ٢٩٢-٢٩٤.

٧٥- الخصائص، ٣٥/١ وما بعدها.

٧٦- السامرائي، المرجع السابق، ص ٢٩٥.

٧٧- المسائل العسكرية، ص ٢٢٩.

٧٨- الخصائص، ٣٧/١-٣٨. ذكر ابن جني في تعريفه للبناء معاني أخر ومنها قول العرب: "قد بنى فلان بأهله" يعني في الزواج، وكذلك في المجاز استعاروا البناء في الشرف والمجد، نحو قول لبيد:

فبنى لنا بيتاً رفيعاً سمكه فسما إليه كهلها وغلامها

وقد تأثر بتعريف ابن جني للإعراب ابن الأنباري في (أسرار العربية، ص ٢٦)، والأشموني (شرح الأشموني، ٤٩/١-٥٠)، يقول الأشموني: "إن البناء في اللغة وضع الشيء على صفة يراد بها الثبوت"، ثم قال: "وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال" انظر: السامرائي، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

٧٩- الخصائص، ٤٤٢/٢-٤٥٧.

٨٠- الصاحبي في فقه اللغة، ص ١٩٧.

٨١- الخصائص، ٤٤٢/٢-٤٤٣.

٨٢- المصدر نفسه، ٤٨/٢.

٨٣- السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٤٢٩.

٨٤- الخصائص، ٤٦/٢-٤٨.

٨٥- المصدر نفسه، ٣/٥٦.

٨٦- عبد الغني الدقر، معجم النحو، موضوع النداء، ص ٣٩٤.

٨٧- الخصائص، ٣/١٥٤.

٨٨- المصدر نفسه، ٣/١٥٥.

٨٩- هامش (١) المصدر نفسه، ٢/١٧٩.

٩٠- المصدر نفسه، ٢/١٧٩ وما بعدها، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/٢٢٠، ١/٢٧٣.

٩١- المصدر نفسه، ٣/١١١ وما بعدها.

٩٢- المصدر نفسه، ٣/١١٧.

٩٣- المصدر نفسه، ٢/٤٤-٤٩.

٩٤- المصدر نفسه، ٢/١٣٣ وما بعدها

٩٥- المصدر نفسه، ٢/١٤٥-١٥٢.

٩٦- الكتاب، ٤/١٤ وما بعدها.

٩٧- الخصائص، ٢/١٥٢-١٥٥.

٩٨- المصدر نفسه، ١/٣٤٧-٣٤٨ وقد ذكر ابن السراج المثال بأو في مباحث حروف العطف، وذكر أن معنى (أو) الإباحة. الأصول في النحو، ٢/٥٦.

٩٩- الكتاب، ٣/١٨٤.

١٠٠- الخصائص، ١/٣٤٨.

١٠١- المصدر نفسه، ١/٣٤٩ ومن الأمثلة قولهم: أبيض لياح وهو من الواو، لأن أصله يلوح.

١٠٢- المصدر نفسه، ١/٣٥٦.

١٠٣- المــصدر نفسه، ٣٧٦/١ وما بعدها. ومثل هذا قولهم: قنط يقنط، وقنط يقنط.

١٠٤- المصدر نفسه، ٢/١.

١٠٥-وضـــع في الفقه الحنفي كتباً عدة منها: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والمبـــسوط، وذكر أحمد أمين أن كتبه كانت عماد من أتى بعده في فقه أبـــي حنـــيفة. (ضـــحى الإســـلام، ٢٠٤/٢). ويذكر محقق الخصائص (المقدمة، ٤١/١) أن ابن جني كان معنياً بكتب محمد بن الحسن، وكذلك شيخه أبو علي الفارسي.

١٠٦-الخصائص، ١٦٣/١. وانظر السامرائي، مرجع سابق، ١٤٢-١٤٣، إذ يقـــول: "فتتبع العناوين وحدها يدلك على أثر الفقه وعلم الكلام والمنطق في بحثه".

١٠٧- الخصـائص، ١٤٥/١.

١٠٨- أشرف النواجي، المرجع السابق، ص ٩٦-٩٧.

١٠٩-الخصائص، ١٨٣/١-١٨٤، ويرى محقق الخصائص أن ابن جني "يريد بـــدور الاعـــتلال أن يعلـــل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء. والدور بين شـــيئين توقـــف كل منهما على الآخر، وهذا من مصطلحات المتكلمين، ولهم فيها تقاسيم وبحوث.

١١٠-المصدر نفسه، ٢٠٨/١-٢١١. ويفسر محقق الخصائص كلام ابن جني بـــأن "القياس على النظائر في بعض الأمور يقضي بحكم فتكف العرب عـــنه لأنه يفضي إلى الدور، ومن أمثلة الدور أنك لو نسبت إلى العصا تقلب الألف واواً فتقول: عصوي، فإذا قلت هذا فإن الواو تدخل في باب الواو المتحركة المفتوح ما قبلها، وهذا يقضي بقلبها ألفاً، ولكن تجنب هذا فـــراراً مـــن الـــدور، فـــإن لو قلبت الواو ألفا لعدت فقلبت الألف واواً،

لوقوعها قبل ياء الإضافة، فترجع إلى الواو"، وانظر السيوطي، الاقتراح، ص ١٤٣.

١١١- محقق الخصائص، الخصائص، ١٤٤/١.

١١٢- المصدر نفسه، ١٤٥/١.وانظر: السيوطي، الاقتراح، باب القوادح في العلة، ص١٣١ وما بعدها.

١١٣-المصدر نفسه، ١٦٤-١٦٥.وانظر: السيوطي، المصدر السابق، ص١٠٨، والسامرائي، مرجع سابق، ص١٦١.

١١٤- محقق الخصائص ، هامش (١)، ١/ ١٨١-١٨٢

١١٥- الخصائص، ١٨١/١-١٨٢.

١١٦- الجرجاني، التعريفات، ص٨٢.

١١٧- الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٢٣.

١١٨-الجرجاني، المصدر السابق، ٨٢-٨٣. ويرى أبو البقاء (الكليات، ص١٠٧) أنه "إذا كان الدليل ظاهراً جلياً وأثره ضعيفاً يسمى قياساً، وإذا كان باطناً خفياً وأثره قوياً يسمى استحساناً".

١١٩- الخصائص، ١٣٣/١.

١٢٠-المصدر نفسه، ١٣٤/١-١٣٧، وانظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٣٣-١٣٤، السيوطي، الاقتراح، ص١٥٢-١٥٤، محمود جفال، الاستحسان عند ابن جني، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية) مجلد٢٢ (أ)، العدد ٦، ١٩٩٥م، ص٣٣٢٣-٣٣٤٣.

١٢١- الكتاب، ٥٨٢/٣-٥٨٣، ٥٩٩/٣، الخصائص، ١٠٨/٢ وما بعدها.

١٢٢- المصدر نفسه، ١٠٨/٢-١٠٩.

١٢٣- الكتاب، ٣٩٧/٣.

١٢٤- الخصائص، الهامش، ١٠٨/٢. وانظر النواجي، مرجع سابق، ص ١٢٣

١٢٥- السامرائي، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٦.

١٢٦- النواجي، مرجع سابق، ص ١٠٢.

١٢٧- الخصائص، ٢/٣٥٦-٣٥٧.

١٢٨- النواجي، المرجع السابق، ص ٨٩-٩٠.

١٢٩- الخصائص، ٢/٢١٤ وما بعدها.

١٣٠- ١/٣٨١ وما بعدها.

١٣١- المصدر نفسه، ٣/٢٣١.

١٣٢- لسان العرب، مادة (بدى)، ١٤/٦٦.

١٣٣- الخصائص، ٣/٢٣٢.

١٣٤- المصدر نفسه، ٣/٢٣٢-٢٣٣.

١٣٥- المصدر نفسه، ٣/٢٣٥.

١٣٦- المصدر نفسه، ٣/٢٤٠ وأضاف ابن جني سبباً آخر وهو أن "التنوين إنما لحق في الوقف مؤذناً بالتمام، والفعل أحوج شيء إلى الفاعل، فإذا كان من الحاجة إليه من بعده على هذه الحال لم يلق به التنوين اللاحق للإيذان بالتكامل والتمام، فالحالان إذاً كما ترى ضدان".

المصادر والمراجع

أ- المصادر:

١- أبو البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق.

٢- أبو البركات ابن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٩٧١، ط٢، بيروت.

٣- ابن جني، عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص (٣م) تحقيق محمد علي النجار، د.ت، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

٤- ابن جني، عثمان، سر صناعة الإعراب (٢م)، تحقيق حسن هنداوي، ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.

٥- ابن السراج، أبو بكر (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو (٣م)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦- ابن فارس، أحمد، (ت ٣٩٥هـ) الإتباع والمزاوجة، تحقيق كمال مصطفى، ١٩٤٧م، مطبعة السعادة، مصر.

٧- ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، ١٩٦٣م، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت.

٨- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب (١٥م)، د.ت، دار صادر، بيروت.

٩- الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، التعريفات، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م، بيروت.

١٠- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ)، مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، ١٩٨٤م، دار الكتاب العربي، بيروت.

١١- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ١٩٨٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢- سيبويه، عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، الكتاب (٥م)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، بيروت.

١٣- السيوطي، جلال الدين(ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو (٤م)، ١٩٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤- السيوطي، جلال الدين ، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، مكتبة الصفا، القاهرة.

١٥- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة (٢م) تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، د.ت، دار الفكر، بيروت.

١٦- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، المسائل العسكرية، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ١٩٨٢، مطبعة المدني، القاهرة.

١٧- المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) المقتضب (٢م)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ١٣٩٩هـ، عالم الكتاب، بيروت.

ب- المراجع:

١- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٧، ١٩٨٥م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٢- أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ١٩٨٧، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

٣- أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة.

٤- أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ٢٠٠١م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٥- جعفـر عبابـنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ١٩٨٤، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

٦- حسين نصار، دراسات لغوية، ط٢، ١٩٨٦، دار الرائد العربي، بيروت.

٧- حسين نصار، المعجم العربي، نشأته وتطوره (٢م)، ١٩٦٨، مكتبة مصر، القاهرة.

٨- سعيد جاسم الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، ١٩٨٨، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

٩- عبد الصبور شاهين العربية لغة العلوم والتقنية، ١٩٨٦م، ط٢، دار الاعتصام، القاهرة.

١٠- عبد الغني الدقر، معجم النحو، ط٣، ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١- عبد الله أمين، الاشتقاق، ١٩٥٦م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

١٢- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ١٩٧٢، دار النهضة العربية، بيروت.

١٣- عوض القوزي، المصطلح النحوي – نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض.

١٤- فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، ١٩٦٩م، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.

١٥- محمود جفال، الاستحسان عند ابن جني، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، مجلد ٢٢ (أ)، العدد ٦، ١٩٩٥م.

١٦- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، ١٩٥٨م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

ثانياً: مع الكتب

إصلاح كتاب الحيوان
(الجزء الأول)

الأستاذ صبحي البصام

تمهيد

مقالتـــي هذه هي في (إصلاح الجزء الأول) من كتاب الحيوان لعمرو بن بحـــر الجـــاحظ. وهـــي جزء من كتاب ألفته وسميته (إصلاح كتاب الحيوان). وكتبت له خطبته، وأنا ذاكرها لكي تكون دليلاً على المقالة وعلى الكتاب، وهي هذه:

أ- بسم الله الرحمن الرحيم. أشكر الله تعالى وأحمده على تيسيره ما تعسر من أمري، وإنارته ما أظلم من سبيلي، أما بعدُ، فيحتوي هذا الكتاب على ٥٨٠ مادة، منها ٢٤٥ مادة هي استدراك على مؤلف كتاب الحيوان عمرو بن بحر الجاحظ، وعلى ٣٢٥ مادة هي استدراك على محقق الكتاب الأستاذ محمد عـــبد الـــسلام هارون. والباقي مواد مفيدة هي ليست استدراكاً على أي منهما. وكان جلّ اعتمادي في ذلك على ما رُزقت من علم، وعلى دفاتري وفيها نحو مـــن ثمانـــية آلاف فائدة في اللغة والأدب وذلك لأن مدينة شفيلد التي اتخذتها وطناً، وضربت بها عطناً، منذ ثماني عشرة سنة خالية من خزانة كتب عربية عامـــة، ولـــيس معي إلا كتب قليلة. وقد استفدت في أثناء التأليف من صديقي الأديب أحمد العلاونة، وهو من قاطنة الأردن. كنت أكتب إليه أرجوه أن ينقل لي ما أشاء من كتب أعيّنها له، فأحوجه ذلك إلى السفر مراراً كثيرة من قريته (الطيبة) إلى إربد أو عمان ليدخل خزانة كتب عامة لهذا الغرض.

ولم أقدر على أن أجزيه حتى الآن إلاّ بالشكر والود، وبدعائي العليّ القدير أن يـــبارك مـــساعيه في خدمة الأدب وعلم التراجم. واستفدت من بعض كتب

صديقي الدكتور عبدالله الزعبي إمام مسجد قبا وخطيبه في شفيلد. فأنا أُثني عليه ثناء مستطاباً، وأسأل الله تعالى أن يبارك هداه، ويؤتيه مبتغاه.

ب- وأهم ما انتقدت الجاحظ عليه توالي جمله الاعتراضية بما يجعل بيانه صعب المركب، ضيق المسلك. مثال ذلك ما في (٣٧/٧) وهو قوله: (وقال بشر أخو بشار). وأخّر قول بشر بجمل اعتراضية هي:(وكانوا ثلاثة، واحد حنفي، وواحد سدوسي، وبشار عقيلي، وإنما نزل في بني سدوس لسبب أخيه). ويلي ذلك:(لو خيّرك الله أن تكون شيئاً من الحيوان أي شيء كنت تتمنى؟ قال: عقاب. قيل: لمَ تمنيت ذلك؟ قال: لأنها تبيت حيث لا ينالها سبع ذو أربع وتحيد عنها سباع الطير). ويلي ذلك تكريره لما سبق أن قاله وهو: (وكان لبشار أخوان، بشر هذا وهو سدوسي، وجعفر وهو حنفي، أما بشّار فعقيلي).. وقوله (وقال بشر أخو بشار... لو خيّرك الله أن تكون شيئاً من الحيوان أي شيء كنت تتمنى؟) هو خطأ، والصواب أن يقول (وسئل بشر... لو خيّرك الله...) إلى آخر القول. وأُعيدت كتابة النص بما يزيل عواره (وسئل بشر أخو بشار: لو خيّرك الله أن تكون حيواناً أي حيوان كنت تختار؟ قال: عقاب. قيل: لمَ اخترت ذلك؟ قال: لأنها تبيت حيث لا ينالها سبع ذو أربع وتحيد عنها سباع الطير. وكان لبشار أخوان، بشر هذا وهو سدوسي، وجعفر وهو حنفي، أما بشار فعقيلي، وإنما نزل في بني سدوس لسبب أخيه). وقوله (تتمنى) في غير محله، لأنّ الله تعالى يخيّره فالحق أن يختار لا يتمنى، لأن التمني يكون لما يصعب نيله أو يتعذّر، وهل يصعب أو يتعذر على الله تعالى أن يحقق له ما يريد؟

ج- وانـتقدتُ عليه الضعف والفضول في قسم من تعابيره. فمن ذلك قوله فـي (٢٥٧/١) (وكذلك قول الأسود بن المنذر فإنه قال:...) و(فإنه قال) حقها الحذف لزيادتها، ولأن التأكيد بأنّ لا حاجة إليه. وقوله مكرراً (أحد) (١٥٩/٣): (وهـذه فـضيلة لا ينكـرها أحد، ومزية لا يجحدها أحد). وخير من ذلك أن يقول:(وهذه فضيلة لا ينكرها منكر، ومزية لا يجحدها جاحد). وقوله (٢٣/٤) (والعماني ممّن يُعَدّ ممّن جمع الرجز والقصيد)، و(ممّن) الأولى فضلة ممجوجة ومخلـة بالبيان. وقوله (٥٠٠/٥) (والجِلام بكسر الجيم وتعجيم نقطة من تحت الجـيم). ولا وجـه لقوله (وتعجيم نقطة من تحت الجيم) وكان يجب اجتنابه. فمعلـوم أن قوله (الجيم) معناه بنقطة من تحته، لأنه لا يلتبس في اللفظ بحرف آخـر عند عدم الإعجام كما يلتبس الحاء بالخاء والسين بالشين والعين بالغين. وقـوله (٣٣/٦) (لأن الفـرخ إنمـا يخلق من البياض والصفرة غذاء الفروج) والفصيح أن يقول (والصفرة غذاؤه).

د- وانـتقدت عليه خروجه عن المختار من أصول اللغة والنحو، فمن ذلك مـا فـي (٤٦/١) وهو قوله (لَمَا) في جواب (لو). والاختيار في نثر الفصحاء (ما) دون اللام. وكما في (٣٢٩/١) وهو تعديته (عيّر) بفي والفصيح بالباء، أما تعديـة (عيّر) بنفسه فمن لغة الشعر وهي دون تعديته بالباء فصاحة. وكما في (١٥٣/٤) وهـو قـوله (بـسهولة وسـعة المخرج) بالعطف على المضاف، والاختيار (بسهولة المخرج وسعته). ولم أر فصيحاً قديماً استعمل ذلك في نثر، ونـدر استعماله في الشعر، وكما في (٣٥٩/٦) وهو تذكيره الأرنب والفصيح تأنيـثها. وقـد قـال هـو بتأنيثها في ص ٣٥٧ ففيم خرج عما قال؟ وكما في

ص (١٦٩/٦) وهو استعماله (بل إنّ) مع أن العرب تحاشت تأكيد (بل) بإنّ. وكما في (٢٦٢/١) وهو قوله (بل إنما) والوجه عدم الجمع بين (بل) و(إنما).

هـــ- وساءني منه أن أراه يقع في الخليل الفراهيدي في كتابه في (١٥٠/١) ثم يقع فيه واصفاً إياه بالجنون، قال في (١٦٦/٧): (إن أبا إسحاق النظّام لم يشك في جنونه، وفي اختلاط عقله، وكذا كان الخليل). وهذه عضيهة منه ومن شيخه النظّام، وهملجة إلى الباطل. فقد كان الخليل معروفاً بكمال العقل وطهارة النفس. وساءني أيضاً من الجاحظ أن يخيّل لنفسه أن ناقداً انتقد عليه كتبه فيشتمه بقوله (١٣/١): (هل يضرّ السحاب نبحُ الكلاب)، ويستشهد بقول حسان بن ثابت (أم لحاني بظهر غيب لئيم) (١٣/١) ويخاطب من ينتقده في (١٥/١) قائلاً (وكفيت نفسكَ لزومَ العار). ولم يكتف بذلك بل قال في (١٥٦/٥) في قارئ كتاب الحيوان (وإن أنت وجدتني إذا صحّ عقلك وإنصافك وفيتك ما ضمنت لك فوجدتَ نشاطك بعد ذلك مدخولاً، وحدّك مفلولاً، فاعلم أنّا لم نُؤتَ إلاّ من فسولتك ومن فساد طبعك). فهو قد شتم من يقرأ كتاب الحيوان فيكون نشاطه مدخولاً وحدّه مفلولاً، شاملاً بذلك الملكَ والسّوقة، والعالمَ والجاهل، والشريفَ والوضيع. وهو بذلك كلّه كأنه بقميص الكبرياء متقمّص، وبشتم الأبرياء متخصّص.

و- وقد أخذت على الأستاذ المحقق غفلته عن نحو ١٤٥ تحريفاً ونحو ٤٥ تصحيفاً، وخطأه في ضبط كلمات بالشكل، وهو دليل على عدم فهمه للنص أو سهو في علم النحو. وأخذت عليه كثرة أخذه بالغلط الذي في سائر الأصول مع إعراضه عن الصواب الذي في نسخة ل، وكثرةَ أخذه بالغلط الذي في نسخة ل وهو معرض عن الصواب الذي في سائر الأصول، وجهلَه لنصوص جاء

بأكثرها من ل، وهي في الأكثر حواش أدخلها الناسخ في متن الكتاب وكأني بها تــصرخ قائلــة: أخرجوني. وأخذت عليه جهله لأوزان الشعر، مثال ذلك قول المثقب العبدي (٢٧٨/١):

فــسلّ الهــمّ عــنك بِــذات لــوث عذافـــــرة كمطـــــرقة القـــــيونِ

وبـــصادقة الوجـــيف كـــأنّ هـــراً يـــــباريها ويأخـــــذ بالوضـــــينِ

والـــباء في (وبصادقة) تكسر وزن البيت، والصواب حذفها لأنها تحريف. ونــسخة ط بــلا باء، وأشار إليها المحقق ولكنه لم يأخذ بها. والمُثُل على ذلك كثيرة. على أني وجدته في موضعين أو ثلاثة ينبه على اختلال الوزن، ويجوز أن يكون بعضهم نبهه عليه، وفي آخر الكتاب فهرست للأشعار في ٤٦ صفحة يُذكــر فــيه أوزان شعر الكتاب، فهذا من الطويل، وهذا من الخفيف، وهذا من المتقارب، وهذا من مجزوء الرمل، وهذا من مجزوء الكامل وهذا من المنسرح إلـــى آخــره، فتحيّرت في الأمر. وأخذت عليه في لغته بعض العثرات اللغوية وهـــي لا تشاكل تحقيق كتاب قديم ككتاب الحيوان فأصلحتها مع الاستطراد إلى التنبيه على عثرات مثلها في لغة قسم من الأدباء العصريين. على أني أشهد أنه كان مع ذلك مجيداً في تحقيقه، فرجع إلى مراجع كثيرة، وأصلح باجتهاده كثيراً مـــن النصوص المضطربة في الأصول معتمداً على صفاء ذهنه وسعة معرفته لأســلوب الجاحظ. وألزم نفسه بشرح أغلب الشعر والأمثال وغيرها من أقوال فكان موفقاً في أغلبها، وله في آخر الكتاب فهارس لم أرَ مثيلاً لها في جودتها. وإنما وقع فيما وقع فيه من أغلاط لأن كتاب الحيوان جبل وعر مزدحم بالحصى والعُكَر والحُفَر، فمن صعده لم يخلُ من عثرات وكدمات.

ز- وقد عززتُ نقودي بما أرجو أن يكون الدليل الناهض، والبرهان الداحض، معتمداً في كثير منها على آيات من القرآن الكريم وعلى ما لدي من شواهد في اللغة والنحو، وربما اعتمدت على فطنة القارئ حين أتناول النص فأبني منه ما انهدم، أو أسد ما انثلم، مما لا يحتاج إلى دليل ولا برهان. ولولا ذلك كله لجاز أن يُقال فيَّ: هو يحدو وما له بعير، ويتجشأً وما به شِبَع، وقد كان الخطيب البغدادي يقول: (من صنّف فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس). قلتُ: فإن قابل العلماء المنصفون عقلي المجعول على طبق بالقبول، فذلك لعيني قرّة، ولقلبي مسرّة، ولصدري شفاء. وإن وجد واجدٌ منهم لي عثرات فما أُبرّئ نفسي. وقد يغلبُ العلمَ حبّاتٌ من جهل، وقد يصحبُ الفكرَ سهوة باعثها الهمُّ، وقد يركبُ الاحتياط هفوة مصدرها الكلال. هذا إلى قلّة مراجعي، وهي قلّة ضيّقت عَطَني، وجرّعتني نُغَبَ التّهمام. وبحسبي أني ذرَعتُ أجودَ ذَرعي، وقدّمت أحمد وُسعي، وفوق كل ذي علم عليم، ويحسن ممن ينتقد عليّ كتابي أن ينشر نقده، فللنقد المقرون بالعدل والعلم فوائده وعوائده.

وأسأل الله تعالى، الكاشفَ من كُربتي، والمؤنسي في غُربتي، أن يعزّز خدمتي للغة قرآنه، وأن يهديني إلى التي هي أبرّ وأتقى، إنه المسؤول الأكرم، والمأمول الأعظم، والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين، وعلى آل محمد الطاهرين الطيبين.

إصلاح كتاب الحيوان

الجزء الأول

١- (٣/١) كتب الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه كتاب الحيوان ما سماه (تقديم مكتبة الجاحظ)، والأولى أن يقول (تقديم خزانة كتب الجاحظ). وقال فيه ص٣ (أحد زعماء المكتبة العربية) والأولى أن يقول (أحد زعماء خزانة الكتب العربية). وقال فيه ص٧ (يفن الكتب والمكتبات) والأولى أن يقول (يفن الكتب وخزائنها). وقد استعمل القدماء (خزانة الكتب) دون مكتبة. جاء في الوزير أبي القاسم الحسن بن علي المغربي ت ٤٢٨ هـ أنه وقف (خزانة الكتب المعروفة إلى الآن بخزانة المغربي)(العلائق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة ج٣ ق١/٩٠٠). وجاء في الوزير قوام الدولة ت ٤٣٣ هـ أنه وقف (خزانة كتب في مدينة فيروزآباد تشتمل على سبعة آلاف مجلد)(البداية والنهاية ٥٠/١٢). وجاء في الشاعر محمد بن نصر القيسراني ت٥٤٨هـ أنه سكن حلب (وولي خزانة الكتب)(سير أعلام النبلاء ٢٢٤/٢٠ و٢٢٥). إن مكتبة مما قُلّد فيه بعض اللغات الأوروبية في بعض الأعصر الحديثة. واستعمال (خزانة الكتب) هو اللائق بكتاب الحيوان.

٢- ذكر المحقق في (تقديم مكتبة الجاحظ) ص ١٠ قول المسعودي في مروج الذهب (٤٧/٤): (ما لم يقصد منها إلى نصب ولا إلى دفع حق)، واستدرك عليه استعماله (ولا) قائلاً (صوابها: أو) ولم يزد. وقول المسعودي من الفصيح العالي، والواو في (ولا) للعطف و(لا) لتأكيد النفي. وذلك كقوله تعالى:

(ومـــا يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء) (يونس/٦١).
وكقول الأعشى:

ليست كمن يكره الجيران طلعتها … ولا تراها لسرّ الجار تختتلُ

وفي الحيوان (٥، ١٠٨) جاءني شرط الراعي على ربّ الماشية:(ليس لك أن تذكر أُمي بخير ولا شر) ومن تمثيل النحاة للفظة (ولا) هذه قولهم: ما جاءني زيد ولا عمرو.

٣- قـــال المحقق في (تقديم مكتبة الجاحظ) ص٢٥ في الجاحظ (وهو في سن عالية مفلوج) والوجه أن يقول (... مفلوج ومُنقرس) لقول الجاحظ كما في الصفحة نفسها (أنا من جانبي الأيسر مفلوج فلو قُرض بالمقاريض ما علمت به، ومن جانبي الأيمن مُنقَرس فلو مرّ به الذباب لألمت).

وقـــول الجـــاحظ في جانبه الأيسر: (فلو قُرض بالمقاريض ما علمت به) الـــوجه فـــيه أن يقول (ما شعرت به) في مكان (ما علمت به)، لأنه لو قرض بالمقاريض لعلم بالقرض لرؤيته له ولكنه لا يشعر به لمكان الفالج.

٤- قـــال المحقق في (تقديم مكتبة الجاحظ) ص٣١ (وكنت أجدني أمضي فـــي الكـــتاب وأتابع قراءته رغم ما كان يحفل به من خطأ). واستعماله (رغم) وبعدها غير عاقل غير فصيح، والفصيح (على ما كان يحفل به من خطأ). قال تعالـــى: (وإنَّ ربـــك لـــذو مغفرةٍ للناس على ظلمهم) (الرعد،٦) ولم يقل: رغم ظلمهم. وقال الحارث بن حلّزة:

فبقينا على الشناءة تنميـ … نا حصون وعزة قعساء

فقال: على الشناءة، ولم يقل: رغم الشناءة، ويجوز استعمال (مع) بدلاً من (علـــى).ولــم يستعمل القدماء (رغمَ) لغير العاقل لا في نثر ولا في شعر، على أنهم ربما قالوا في الشعر (على الرغم) و(بالرغم) وكلاهما قليل وغير مختار. وممن أخذ بغير الفصيح الدكتور طه حسين، قال في كتابه الأيَّام ٣٩: (كان خليقاً رغم حفظه للقرآن أن يذهب إلى الكتّاب) والفصيح: على حفظه للقرآن.

٥- (١٤/١) للمسعودي:

ولا تأنفا أن ترجعا فتسلّما   فما حُشي الأفواهُ شرّاً من الكِبْرِ

وقال المحقق في (تصحيحات واستدراكات عامة ٦٧٥/٧): (في الأمالي: فمـــا حُـــشي الأقوام. وفي جمع الجواهر ٣ واللسان: فما حشي الإنسان). وكان يحسن من المحقق أن يصلح رواية (الأفواه) لأن الكبر لا يكون في الفم، وأراها محرّفة عن (الأقوام) لقربها في الكتابة من (الأفواه)، وذلك كما في الأمالي. أما رواية جمع الجواهر واللسان وهي (الإنسان) فأظنها موضوعة وإن كانت أجود من (الاقوام).

ج٦- (١٦/١) قـــال الجاحظ: (فأمَّا ما قالوا في المثل المضروب... وأما قول الشعراء...) فاستعمل (أمَّا) مرتين من دون أن يخصها بجواب.

ج٧- (١٦/١) قال الجاحظ: كقول النابغة حيث يقول في شعره:

وكلفتني ذنب امرئ وتركته   كذي العُرّ يُكوى غيره وهو راتعُ

وقوله (حيث يقول في شعره) زائد أغنى عنه (كقول النابغة).

٨- (١٨/١) لعوف بن الخرع:

تمــنّت طــيــئ جـــــهلاً وجبـــــناً وقـــد خاليــتهم فأبـــــــوا خِــلائي

هجونـــي أَن هجــوت جــبال ســلمى كــضــرب الــثور للبــقر الظمــاءِ

ولا يــستقيم معنى البيت الأول بــ(تمنَّت). وما أراه إلا تحريف (تجنت) وبه يستقيم المعنى. فمن تجنيهم أنهم أبو إلا مخاصمته من طريق الهجاء مع أنه تجنب أن يخاصمهم.

٩-(٢٤/١) (وجــاء المــسلمون يروي خلف عن سلف وتابع عن سابق، وآخَــر عن أوّل) وضُبط خاء (آخَر) بالفتح والصّواب الكسر، لأنَّ الأول ضده الأخِــر ولا سبيل إلى أن يلي (آخِر) نظيره، ومن ذلك ربيع الأول وربيع الأخِر وجمادى الأولى وجمادى الأخِرة.

١٠- (٢٤/١) قالت التغلبية للجحاف في وقعة البشر: (فوالله إن قتلت إلا نــساءً أعالــيهنّ ثُديّ وأسافلهنّ دُمىً). وضبط المحقق آخر (دُمىً) بتنوين الفتح ظانــا أن أسافلهنّ كالصور المنقشة التي من الرخام أو غيره وأن المفرد دُمية. والصواب (دُمِيّ) بضم فكسر مع تشديد الياء وهو جمع دم. أرادت التغلبية بدُمِيّ ما يعرض للنساء من دم الحيض، وعدم فهم المحقق للنص أضاع على قسم من القراء السجعة بين ثُدِيّ ودُمِيّ التي قصدت إليها التغلبية.

١١- (٣٩/١) قــال الجاحظ (وبعدُ، فمتى رأيت بستاناً يُحمل في رُدن؟). فاستعمل (وبعدُ) والأفصح (أما بعدُ). وكرّر (وبعدُ) في مواضع كثيرة من كتابه. وهو أقدم من وجدته ينحرف عن (أمّا بعدُ) إلى (وبعدُ). وممن استعمل (أما بعدُ)

الرســول صــلى الله علــيه وسلم، قال في رسالة له (من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذّاب. سلام على من اتّبع الهُدَى. أمّا بعدُ، فإنّ الأرض لله يورثها من يشاء من عباده...) (سير أعلام النبلاء ٢/٢٧٨).

وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (أما بعدُ، فقد جاءني كتابكما...) (إعجــاز القــرآن للباقلاني ١/١٨٧ من حاشية على الإتقان في علوم القرآن). وكــتب علــي بن أبي طالب رضي الله عنه في عهده إلى الأشتر النخعيّ، وقد اســتعمل (أمّــا بعدُ) من بعد مضي صفحات من العهد: (وأما بعدُ، فلا تطوّلنّ احــتجابك عــن رعيــتك...) (نهج البلاغة ٣/١٠٣ ش. محمد عبده). وأغلب المــولدين مــن بعــد الجاحظ آثروا العدول إلى (وبعدُ)، منهم الثعالبي، قال في خطبة كتابه يتيمة الدهر ٤ (وبعدُ، فلمولانا الأجلّ شمس المعالي أدام الله علوّه، وكــبت عــدوّه عبيد...). ومنهم الفيروزآبادي، قال في خطبة معجمه القاموس (وبعدُ، فإنّ للعلم رياضاً...) (ترتيب القاموس ١/١٠).

١٢- (١/٤٦) قال الجاحظ (ولو أدركوا ذلك لما أدركوه إلا بعد أن تغلظ المئونة) وقوله (لَمَا) في جواب (لو) الاختيار فيه في النثر (ما) بحذف اللام. قال عز وجل (ولو شاء ربك ما فعلوه) (الأنعام/ ١١٢) وقال تبارك اسمه (ولو أنما فــي الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) (لقمان/٢٧). وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في خطبة له (فلو أن امــرأ مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً)(نهج البلاغة ١/٦٨) فقال (ما كان) ولم يقل (لما كان) وفي رسالة بعث بها إلى بعض الولاة (ووالله لو أن الحسن والحسين فعلا مثل الذي فعلت ما كانت لهما عندي هوادة) (نهج البلاغة ٣/٦٧). وجــاء في قول له (... ولو صببتُ الدنيا بجمّاتها على المنافق على أن

يحبني ما أحبني)(نهج البلاغة ١٣/٤). واستعمل الجاحظ (لَمَا) في جواب (لو) كثيــراً في كتابه، منها في الجزء الأول ١٩٠ (لو تمّ للكلب معنى السبع لما ألف الإنسان)، وأيضاً ٢١٠ (ولو وقف عليه رجل رقيق اللسان صافي الذهن... لَمَا برح تحسره المعاني وتغمره الحكم).

١٣- (٥٣/١) قــال ابن الجهم: (وإن كان المصحف عظيم الحجم كثير الــورق كثير العدد فقد تم عيشي وكمل سروري). و(كثير) في (كثير الورق) تصحيف (كبير)، والتصحيف بين هاتين الكلمتين في الكتب القديمة معروف. ولا يصح (كثير الورق) ههنا لأنه تلاها (كثير العدد) وهو عدد الورق، فأي فائدة في التكرير؟

١٤- (٦٣/١) (وخط آخر هو خط الحازي والعرّاف والزاجر وكان فيهم حليس الخطاط الأسدي ولذلك قال شاعرهم في هجائهم:

فأنتم عضاريط الخميس اذا غزوا غناؤكُمُ تلك الأخاطيط في الترب)

ولــي ههــنا تعليقان: أحدهما: ترك المحقق (حليس) دون ضبط بالشكل، وقــال فــيه: (كذا في س ورسائل الجاحظ طبع الساسي ص ١٣٠ وورد في ل برســم حليس. وفي ط برسم جلس). قلتُ: هو حُلَيْس بضم ففتح فسكون تصغير حِلْس بكسر فسكون وهو كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة. وحُلَيس مــن أســمائهم ومــنهم حُلَيس الحمصي ذكره الفيروزآبادي في القاموس (مادة ح ل س)، وجاء في بعض شواهد النحو:

أُمُّ الحُلَيسِ لعجوز شهربَهْ ترضى من اللحم بعظم الرقَبَهْ

والتعليق الآخر: فتح المحقق خاء (الخميس) وكسر ميمه وكأنه أراد به الجيش المكوّن من خمس فرق المقدّمة والقلب والميمنة والميسرة والساقة. وأرى أن (الخميس) تحريف (الحُلَيس)، أي هم عضاريط حُلَيس الخطاط في الترب. ومما يؤيد ذلك قول الجاحظ بعد ذكره لحُلَيس الخطاط: (ولذلك قال شاعرهم في هجائهم) أي في هجائهم وهجاء حُلَيس. وأفاد المحقق أن البيت لأبي نواس وأنه في ديوانه ١٥٩. وقد فتش عنه صديقي الأديب المؤرخ أحمد العلاونة في طبعتين لديوان أبي نواس فلم يجده، وكتب إليّ بذلك من الأردن. وهو يجب إصلاحه حيث وُجد.

١٥- (٦٥/١) قال المقنّع الكندي في قلم من قصيدة له:

يَسِمُ الحروف إذا يشاء بناءها   لبيانه بالنقط من أرسامهِ

و(أرسامه) لا معنى لها في البيت، وأراها تحريف (ايسامه) وهي مصدر (يسم) الذي تقدمها. والشاعر في قصيدته هذه مولع برد جزء من الصدر على العجز كقوله (سُخامه) ثم (بسُخامه)، وكقوله (تلاعم) ثم (تلآمه)، وكقوله (مستعجم) ثم (استعجامه).

١٦- (١٦٦/١) وقال المقنع في قصيدته المشار إليها آنفاً يصف حاله:

قد كان أبيض فاعترته أُدمةٌ   فالعين تنكره من ادهيمامهِ

ولولع الشاعر في قصيدته برد جزء من الصدر على العجز أقول: أرى أن (ادهيمامه) تحريف (ادميمامه) وهي موافقة لأُدمة التي قبلها. وقد تكون (أُدمة) تحريف (دُهمة) لتوافق (ادهيمامه) التي بعدها.

١٧- (١٧/١) (ووعـــى المجـــنون الوعيد والتهدّد). وقال المحقق: في ل (وودع المخنوق)، وفي ط (وردع المجنون). قلتُ: ما في ط هو الصواب وكان حقاً على المحقق أن يأخذ به. ومعلوم عند قسم من العوام في العراق أن الوعيد والتهدد مما يردع المجنون. وسألت طبيباً عن ذلك فقال: أظن ذلك. أما استعمال المحقق (ووعى) من عنده فغريب.

١٨- (٧٢/١) (وعلـــى أن الشعر يفيد فضيلة البيان على الشاعر الراغب والمـــادح وفضيلة المأثرة على السيّد المرغوب إليه). وأرى أن (يفيد) تحريف (يضفي) بدلالة (على) في (على الشاعر). أي الشعر يضفي على الشاعر المادح فـــضيلة البـــيان وعلى السيد الممدوح فضيلة المأثرة، و(يفيد) قريبة المعنى من (يضفي) ولكنّ (على) في (على الشاعر) و(على السيّد) تُبطل الأخذ بها.

١٩- (٧٢/١) (وذهـــبت العجـــم على أن تقيّد مآثرها بالبنيان). وإنْ كان الجـــاحظ استعمل (ذهبت) ههنا كان ذلك منه نحو قولهم مضى على كذا وكذا وجرى على كذا وكذا وإنْ لم يستعمله كان تحريف (دأبت) أقول ذلك لأني لم أر (ذهب على).

٢٠- (٧٢/١) قـــال الجـــاحظ (وبنى أردشير بيضاء اصطخر وبيضاء المدائن والحضر). والمعروف(أبيض المدائن).

ففـــي كـــتاب الموفقـــيات ٥٢٨: (فأوقـــرهم حديداً فأبعث بهم إلى أبيض المدائن). وقال البحتري:

حضرت رحلي الهموم فوجَّهـــ   ـــتُ إلى أبيض المدائن عنسي

وحُــرّف (أبيض المدائن) إلى (أرض المدائن) في الأغاني (١٢٤/١٩ ط، الهيــئة المــصرية العامــة) ولم ينبه على ذلك محققه عبد الكريم العزباوي ولا مــراجعه محمــد أبــو الفضل إبراهيم. وبعد عصور تدرج الاسم إلى (القصر الأبيض) ففي الروض المعطار ٩ (ويقال له القصر الأبيض... وهو من المدينة العتيقة من المدائن) وأيضاً (الأبيض) ففي معجم البلدان ٨٥/١ (والأبيض أيضاً قصر الأكاسرة بالمدائن).

٢١- (٧٩/١) (فمــا ظــنكم بكتاب تتعاقبه المترجمون بالإفساد وتتعاوره الخطــاط بشر من ذلك أو مثله). و(تتعاقبه) بالتاء تصحيف (يتعاقبه) بالياء لأن الفاعل جمع مذكر سالم وهو (المترجمون)، ولو كان ملحقاً بجمع المذكر السالم لجاز استعمال التاء.

٢٢- (٨٠/١) قــال الجــاحظ (ألــيس معلوماً أنّ شيئاً هذه بقيته وفضلته وســؤره وصبابته ... حريّ بالتعظيم؟). وهذه ألفاظ مترادفة المعنى وليس في جمعهــا فــي هــذا النص وجه بياني، وهي من طريق أن يُقال: (قبرناه، دفنّاه، وأريناه التراب) وفعل الجاحظ نحواً من ذلك في رسالة صناعة القوّاد. قال كما في رسائل الجاحظ ٣٤٥ (والحسود مسلوب المعقول بإزاء الضمير في كل حين وزمــان ووقــت). وتأثــر بهذا الأسلوب أبو حيّان التوحيدي فقال في الإمتاع والمؤانسة (٨٨/٣-١٠٧): (بل لكل ذلك وقت وحين وأوان).

٢٣- (٨١/١) (والأســرنج والزنجفور واللازورد والأشربة والأنبجات). وفــسّر المحقــق (الأنبجِات) فقال (جمع أنبج). قال الخليل: حمل شجرة بالهند يــربب بالعــسل على خلقة الخوخ محرّف الرأس في جوفه نواة كنواة الخوخ). قلت: نقل ابن البيطار في كتابه الجامع لمفردات الأدوية والأغذية (٦٥/١) أنبج)

عـن أبـي حنـيفة أنـه منه الحلو ومنه الحامض الذي يحلو بعد مدة. ويكبس الحـامض مـنه في الحباب. وعندنا في شفيلد -من انكلترا- النوعان، الحامض المكـبوس بالخل والفلفل الحار وما يُقال له (الكاري)، والحلو الطري الذي يباع فاكهة. وكلاهما يجلب من الهند. والأنبج سماه داود الأنطاكي في تذكرته باسمه الهـندي وهو (أنبه) بالهاء المهملة . وهو في العراق لا يُعرف منه إلا المكبوس ويُقـال لـه (عَنْـبَه) بقلب الهمزة عيناً. وقلب العرب هاء (أنبه) إلى جيم عند التعريب معروف، كقولهم في نيله نيلج، وفي لوزينه لوزينج. وأغلب العراقيين لا يعلمون معنى (أنبج) ولا (أنبجات) وإنما يعلمون معنى (عنبه). وفيما ذكرته توضيح عسى أن ينفعهم.

٢٤- قول في الفرق بين استعمل واستخدم:

(٩٧/١) كتب المحقق عنواناً هو (استخدام الكتابة في أمور الدين والدنيا). وفـي ٢٤٨/٧ كتب عنواناً يقول (استخدام القرون). و(استخدم) لغير العاقل لغة غيـر فـصيحة، وقـد استعملت مع ذلك في شعر قليل من المولدين. وذلك أنها مختصة بالعاقل. تقول استخدمت الحمّال في حمل حقائبي، واستخدمت حاسباً في تجارتـي. ومـن ذلك قول الجاحظ في كتابه الحيوان (١٦٥/١) (والخصي مال وملك واستخدامه حسن وجميل). أما لغير العاقل فيستعمل (استعمل) كقول علي ابن أبي طالب في عهده للأشتر (فإن تعاهدك في السرّ لأمورهم حدوة لهم على اسـتعمال الأمانة) (نهج البلاغة ٩٦/٣)، وكقوله من خطبة له (استعملت المودة باللسان وتشاجر الناس بالقلوب) (نهج البلاغة ٢٠٩/١). وكقول الجاحظ (إما أن تكونـوا استعملتم الاشتقاق في علم ما أورثوكم وإما أن يكون ذلك تهيأ لكم من طريق الاتفاق) (الحيوان ٨٣/١)، وكقول ابن الرومي:

ولو كان الفتى حقاً إذاً ما استعمل الكذبا

فالفصيح أن يقول المحقق (استعمال الكتابة...) و(استعمال القرون..). إن استعمال (استخدم) لغير العاقل مشاع في عصورنا الحديثة، كقول الدكتور طه حسين (إنما نلائم بين حاجاتنا وبين الأدوات التي نستخدمها لنرضي تلك الحاجات) (حديث الأربعاء ٥٩٠) والفصيح: الأدوات التي نستعملها. ثم إنّ الحاجات تُقضى ولا تُرضى، قال تعالى: (إلاَّ حاجة في نفس يعقوب قضاها) (يوسف،٦٨)، وقال زهير بن أبي سُلمى:

وقال سأقضي حاجتي ثم أتقي عدوّي بألف من ورائي مُلْجَمِ

وممّن استعمل (استخدم) لغير العاقل أيضاً العلامة محمد كرد علي في قوله: (يحاولون استخدام كل قوة) (سيرة أحمد بن طولون ٦)، والفصيح: يحاولون استعمال كل قوة.

٢٥- (١٠٥/١) لسعيد بن وهب فيمن التحى وزال جماله:

فالآن حين بدت بخدك لحيةٌ ذهبت بملحك مثل كفّ القابضِ

ولا أجد معنى مقبولاً في (مثل كف القابض). وأجد أن (مثل) تحريف (ملء) وهي نعت للحية – أي بدت لحيتك ملء كف من يقبضها. وهو قول فيه صورة ذات حركة تدعو إلى الابتسام والانشراح.

٢٦- (١٠٧/١) مما ذكره عبد الأعلى القاصّ في بعض قصصه (الفقير مرقته سُلْفة، ورداؤه عِلقة، وجردقته فِلقة، وسمكته شِلقة، وإزاره خِرقة). فوردت (سُلْفة) بالفاء وبضم السين، وهي لا تشاكل أربع سجعات بعدها بالقاف فالهاء. وواضح أنها تصحيف (سِلْقة) بالقاف وبكسر السين. والسلق من أرخص

الـــبقول وأنفعها للفقراء وغيرهم، لذلك نعته جالينوس بالبقلة الرحيمة. ووردت (سِــلْقة) علـــى الـــصواب عـــند إعادة القول مختصراً في المحاسن والمساوئ (٤٥٣/١) وهـــو (قـــال عـــبد الأعلى القاضي: الفقير مرقته سلقة). و(القاضي) تحـــريف (القاص)، وهو عبد الأعلى الذي تقدم ذكره، ولم ينبه محقق المحاسن والمساوئ على هذا التحريف، وهو محمد أبو الفضل إبراهيم.

٢٧- (١١٢/١) قال الجاحظ (ولشدة نهم الإناث صارت اللبؤة أشد عراماً وأنزق إذا طلبت الإنسان لتأكله). ولا أجد وجهاً لذكره الإنسان وحده مطلوباً من قبل اللبؤة. والوجه أن يقول (... إذا طلبت الحيوان أو الإنسان). إن صيد اللبوءة للحيوان أكثر من صيدها للإنسان بمرار كثيرة.

٢٨- قول في عرق النسا:

(١١٦/١) فـــي نـــسخة ل (وكـــأنّ العـــضو الذي كان يسند توتير عرق النسا...). ولم يرتض المحقق رواية (عرق النسا) وأخذ برواية (النسا) من ط ، وقـــال (ولا يُقال عرق النسا وإنما هو النسا من دون إضافة. قال الزجّاج: لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه).

أ- قلتُ: كان يقال (نسا) دلالة على عرق، كقول امرئ القيس:

وأنشب أظفاره في النسا   فقلتُ هُبلتَ ألا تنتصرْ؟

وأيضاً كان يُقال (عرق النسا) دلالة على عرق، ودلالة على داء أو وجع، وســـيأتي بـــيان ذلـــك. ثم منع الأصمعي من قولهم (عرق النسا). قال كما في إصـــلاح المنطق ١٨٥ (هو النسا ولا يقال عرق النسا كما لا يقال عرق الأكحل ولا عرق الأبجل). ثم جاء الزجاج بأَخَرَة فخطأ ثعلباً في استعماله (عرق النسا)

فـــي كـــتابه (الفـــصيح) كما ذكر السيوطي في المزهر ٢٠٤. وقول الأصمعي مدفوع. قال الفراء، كما في الصحاح (١١٩٩/٣ جمع): (العرب تضيف الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين كما قال الشاعر:

فقلتُ انجوا عنها نجا الجلد إنه سيُرضيكما منها سنامٌ وغاربُهْ

قلــتُ: جلــد ونجــا بمعنى واحد. وقد أضيف الشيء إلى نفسه في أسماء كثيرة من طريق الإضافة البيانية كحبل الوريد في قوله تعالى (ونحنُ أقرب إليه من حبل الوريد) (ق/١٦) أي الحبل الذي هو الوريد. وكحقُّ اليقين في قوله عزّ وجــل (إنّ هــذا لهــو حــقُّ اليقين) (الواقعة/ ٩٥) أي الحق الذي هو اليقين. و(سِــنخ أصل) في قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما في نهج البلاغة ٥١/١ (لا يهلك على التقوى سِنخ أصل) [1] أي السِنخ الذي هو أصل. و(كرى النوم) في قول تأبّط شراً كما في الديوان ٥٣ والحيوان (٦، ٤٦٧):

إذا خاط عينيه كرى النوم لم يزل له كالئ من قلب شيحان فاتكِ

أي الكرى الذي هو النوم، و(عُرّة الجرب) في قول عمر بن أبي ربيعة:

هندٌ أطاعت بي الوشاة فقد أمست تراني كعُرّة الجَرَبِ

أي العُــرّة التي هي الجرب. و(عرق النسا) كما في قول ثعلب في كتابه الفــصيح مــثل ذلك. والعرب تقول للدهن المستخرج من الزيتون (زيت) ولكن العــراقيين يقول له خاصيهم وعاميهم (دهن الزيت) أي الدهن الذي هو الزيت.

---

1. ذكر العلاّمة الشيخ محمد عبده شارح الكتاب أنّ لسِنخ أصل تفسيرين هذا أحدهما. وفي الكتاب (سَنخ) بفتح السين والصواب الكسر وهو خطأ مطبعي.

وهـــو عامي فصيح معاً. والشواهد التي زدتها على شاهد الفراء فيها مزيد دفع لقول الأصمعي ولمن تابعه فيه كالزجّاج وغيره.

ب- وكانـــت العـــرب تقول للمصاب بداء أو وجع في النسا (به نسا) أو (به وجع النسا)، كقول الأغلب، كما في التنبيهات على أغاليط الرواة:

من اللجيميين أرباب القرى ليست به واهنة ولا نسا

وكقول علقمة التيمي أو ابنه أو أبي المرهف كما في سمط اللآلئ ٤٥٦/١:

ولا قصرت من خطاي خطوتي ولا وجعت من نساي ركبتي

وأيـــضاً كانت العرب تستعمل (عرق النسا) للدلالة على داء أو وجع في النـــساء، وذلك عندي لاجتناب اللبس بـــ(نسا) الذي هو عرق. وأقدم زمن أعلمه لذلك هو زمن الرسول صلى الله عليه وسلم. ففي أنساب الأشراف (ق٣ص١٠) أن عائشة رضي الله عنها قالت: (كانت الخاصرة تأخذ رسول الله ونقول عرق النسا). وفي تأريخ الطبري ١٣٥/٣ أنّ فروة بن مسيك توجه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وألقى بين يديه شعراً منه:

لمـــا رأيـــت ملـــوك كـــندة أعرضت كالـــرجل خان الرجلَ عرقُ نَسَائها

يمّمـــــت راحلتـــــي أؤمّ محمـــــداً أرجـــو فواضـــلها وحـــسن ثرائها

ثم نرى في أنساب الأشراف (٤٩٤/١) أن الحسن البصري قال (انطلقت أنـــا وأنس بن مالك إلى أبي بكر نعوده وكان به عرق النسا). وفي المستطرف مـــن كـــل فـــن مستظرف (٢٣٢/٢) جاء في عبدالله بن جعفر وعبد الملك بن

مـــروان: (فقال ما الذي تشكوه يا أمير المؤمنين؟ قال: هاج بي عرق النسا في ليلتـــي هذه فبلغ مني ما ترى). والخبر مذكور أيضاً في جمع الجواهر في الملح والـــنوادر ٥٧ للحصري. وقال الفراء كما في معاني القرآن (٢٢٦/١) في الآية ٩٣ مـــن ســـورة البقـــرة في النبي إسرائيل عليه السلام: (يُذكر في التفسير أنه أصـــابه عـــرق النسا). وقال النضر بن شميل في تهذيب اللغة (٨٢/١٣ نسا): (رجـــل أنسى وامرأة نسيا إذا اشتكيا عرق النسا). قلتُ: (نسيا) تحريف (نسياء) وهـــو كألمـــى ولمياء، وسكت عن ذلك محقق الكتاب أحمد عبد العليم البردوني والمراجع علي محمد البجاوي. وقال الطبري كما في تأريخه (٥٣١/٣): (وكان بـــسعد عرق النسا ودماميل). وقال أبو هلال العسكري كما في الفروق اللغوية ١٣٩ (والوجع الذي يسمى عرق النسا).

ج- وعلى الجملة: يقال (النسا) لعرق في الجسم. ومنه قول امرئ القيس:

وأنشب أظفاره في النسا فقلتُ: هُبلتَ ألا تنتصرْ؟

ويقـــال (عرق النسا) بمعنى داء في النسا أو وجع فيه. ومنه قول عائشة رضـــي الله عنها (كانت الخاصرة تأخذ رسول الله ونقول عرق النسا). واطراد استعمال ذلك منذ زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ادّى إلى ترك تعبيرين كانا في زمانه بالتدريج، التعبير الأول (به نسا) أو (به وجع النسا) للدلالة على داء، والآخر قولهم (عرق النسا) بمعنى (النسا) أي من دون دلالة على داء أو وجع. وما ذكره النضر بن شُميل وهو (رجل أنسى) و(امرأة نسياء) للدلالة على داء أو وجع من الفصيح العالي إلاّ أن استعماله في غاية القلة. وأما ما ذكره الأصمعي من أنه لا يقال (عرق النسا) فغير صحيح.

فائدة: من المفيد أن أختم البحث بأن أخرج عنه بعض الخروج فأثبت ههنا ما قاله ديسقوريدوس في معالجة عرق النسا. وهو أجلّ عشّاب في تأريخ الطب عـــرف حتـــى الآن. قال – كما في الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ٢/١٦- (يُملّـــح الجرّي ويترك ساعة ثم يطبخ في الماء مضافاً إليه الماء الذي سال منه دون أن يغسل الجرّي، ثم يُحتقن بمائه فيُبرئ من به عرق النسا).

٢٩- قول في زاد عن:

(١١٩/١) قال الجاحظ (ويحطهم عن مقادير إخوانهم كما يزيد الصقالبة عن إخوتهم)، فعدّى (يزيد) بعن، وهي تعدية مولدة، وخير منها التعدية بعلى.

والجـــاحظ أقـــدم من وجدته يعدي (زاد) بعن. وأظن أن سنده في ذلك أن العرب ربما عدّت الفعل بحرف الجرّ الذي يعدّى به ضده. والضد ههنا (نقص)، وأرى أنَّهم استعملوا هذه التعدية في الشعر دون النثر. ومن الشواهد على تعدية زاد بعلى قوله تعالى. (أو زد عليه ورتّل القرآن ترتيلا) (المزمل،٤).

وقول النابغة الذبياني (معجم ما استعجم ١٠٢٦/٣):

وقد خفت حتى ما تزيد مخافتي   على وعل في ذي الفقارة عاقلِ

وقول عمرو بن قميئة (الديوان/ ٤٣):

وفيهنّ خولة زين النساء   زادت على الناس طرّاً جمالا

وقول الأعشى (الديوان/ ٣٧٩):

فذا الشنء فاشنأه وذا الود فأجزه   على ودّه أو زد عليه الغلانيا

وقول أبي صخر الهذلي (أمالي القالي ١٤٩/١):

فياحب ليلى قد بلغت بي المدى   وزدت على ما ليس يبلغه الهجرُ

وقول يزيد بن مفرغ الحميري (خزانة الأدب ٤/٢٥٠):

فاكفف دعيّ زياد عن أكارمنا   ماذا تزيد على الأحقاد والدمنِ

وكتب به المغيرة بن شعبة وهو على السواد (فتوح البلدان ق ٢/٣٣١) (إنّ قبلنَا أصنافاً من الغلة لها مزيد على الحنطة والشعير).

٣٠- (١/١١٩) في الخصي (فإن هم لم يستقصوا جبابه فإنما يُدخل الرجل منزله من له نصف ذلك العضو). وقال المحقق (في الكلام نقص وتحريف ولعلّ صواب العبارة: فأما من لم يُستقص جبابه فقلما يدخل الرجل منزله منهم). هكذا، يتألف كلام جديد الألفاظ والتركيب مع خروج عن المعنى، وقوله (منهم) يريد: أحداً منهم. وقول الجاحظ لا نقص فيه ولا تحريف ومعناه واضح، أراد: إذا لم يُستقص جباب الخصي فمشتريه يُدخله منزله ويخلطه مع النساء (دون أن يدري أن له قدرة ما على الجماع.

٣١- (١/١٣٢) قال الجاحظ (وشكت امرأة زوجها وأخبرت عن جهله بإتيان النساء وعيه وعجزه، وأنه إذا سقط عليها أطبق صدره، والنساء يكرهن وقوع صدور الرجال على صدورهنّ، فقالت: زوجي عياياء طباقاء وكلّ داء له داء). وكان الأولى بالجاحظ أن يقول: (جاء في حديث أم زرع قول إحداهنّ تشكو زوجها وتخبر عن جهله بإتيان النساء...) إلى آخر قوله. أما حديث أم زرع فعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت للرسول صلى الله عليه وسلم: (جلس إحدى عشرة امرأة فتعاهدن وتعاقدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهنّ شيئاً...). قلت: وتكلمت الأولى فالثانية فالثالثة فلما وصلت النوبة إلى السابعة

قالـــت:(زوجي غياياء أو عياياء طباقاء، كلّ داء له داء، شجّك أو فلّك أو جمع كلاً لكِ). فالصواب فيما رواه الجاحظ (زوجي غياياء أو عياياء) و(كل داء) دون إدخـــال الـــواو علـــى (كل)، والحديث بتمامه رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وللقاضـــي عياض كتاب في هذا الحديث اسمه (بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد) وهو كتاب شائق ومفيد.

٣٢- (١/١٣٤) قـــال الجاحظ (وقال عبدالله بن الحارث وكتب بها إلى عبد الملك بن مروان حين فارق مصعباً:

بـــأيِّ بـــلاء أم بأيـــة علّـــةٍ يُقـــدَّم قبلـــي مـــسلمٌ والمهلَّـــبُ

ويُدعـــى ابـــنُ مـــنجوف أمامي كأنه خـــصيٌّ دنـــا للماء من غير مشربِ

... فلمـــا أخذتـــه قيس نصبوه وجعلوا يرمونه بالنبل... فلما أُتي مصعب برأسه قال لسويد: يا أبا المنهال كيف ترى؟ قال: أيها الأمير هو والله الذي أتى المـــاء من غير مشرب). وقد وهم الجاحظ في قوله إن عبدالله بن الحارث كتب بالبيتـــين إلى عبد الملك بن مروان، لأن اللائق بالخبر أن يكون بعث بهما إلى مـــصعب بن الزبير يعاتبه في تقديمه جماعة عليه منهم المهلب بن أبي صفرة. وكان المهلب حينئذ بالعراق وتحت إمرة مصعب. وأرى أن عبدالله بن الحارث هـــمّ باللحاق بعبد الملك فعوجل بالقتل. وآخر البيت الأول مضموم وآخر الثاني مكسور وهو إقواء لم ينبِّه عليه المحقق.

٣٣- (١/١٣٩) قال الجاحظ (ويقال إن الحُمر الوحشية، وخاصة الأخدرية، أطـــول الحميـــر أعمـــاراً، وإنما هي من نتاج الأخدر فرس كان لأردشير بن

بابــك...) قلــت: القــول فـــي (الحمر الوحشية) عامة لقوله (ويقال إن الحمر الوحشية)، وقوله: (وخاصة الأخدرية) عبارة اعتراضية، ففيم انقلب الإخبار كله وهــو فـــي نحو أربعة أسطر عن الأخدرية؟ وأين خبر إنّ في قوله (إنّ الحمر الوحــشية)؟ أرى أن الــوجه فـــي الكـــلام أن يكون: (والحمر الوحشية طويلة الأعمـــار، ويقال إن الأخدرية أطولها أعماراً وهي من نتاج الأخدر فرس كان لأردشير بابك...) إلى آخر قوله فيها.

٣٤- (١/١٤٠) قـــال الجاحظ (فعرف آخرهم صنيع أولهم وعرفوا مقدار مقادير أعمارهم). و(مقدار) حقها أن تجتنب، لزيادتها ونبوّها.

٣٥- (١/١٤٩) قال الجاحظ (فمن الباطل أن الشبوط ولد الزجر من البني). ولكـــنه أورد بعـــد ذلك خبراً هو (زعموا أن أم جعفر بنت جعفر بن المنصور حصرت في حوض لها ضخم أو بركة كبيرة عدداً كثيراً من الزجر والبني وأنها لـــم تخلـــط بهمـــا غيرهما فمات أكثره وبقيت بقية كانت الصميم في القوة وفي احتمال تغيّر المكان، فلم تحمل البيض حيناً، ثم إنَّها حملت بالشبابيط). قلت: إذا صـــحّ الخبـــر- وأراه صـــحيحاً- كــــان الشبوط كالبغل ولد الفرس من الحمار وكالعـــسبار ولد الضبع من الذئب وكالديسم ولد الكلبة من الذئب. وفي ص١٥١ نفـــى الجـــاحظ خبر أم جعفر بقوله (وكذبوا على أم جعفر) هكذا، بلا بيّنة ولا شـــاهد. وفي ص١٥٠ سخر من الألمعي إياس بن معاوية لقوله إن الشبوط ولد الزجر من البني، وقال فيه (وهّمه العُجب بنفسه أنه لا يروم شيئاً فيمتنع عليه، وغرّه من نفسه الذي غرّ الخليل بن أحمد حين أحسن في النحو والعروض فظنّ أنه يحسن الكلام وتأليف اللحون فكتب فيهما كتابين لا يشير بهما ولا يدل عليهما

إلاّ المـــرّة المحتـــرقة، ولا يؤدي إلى مثل ذلك إلا خذلان من الله) هكذا، وهي سخرية من رجلين هما من مفاخر العرب.

٣٦- (١/١٥٨و ١٥٩) (وذلـــك أيضاً مما يعرض للنساء والإفراط في شهوتهن وشدة الهمة لهنّ والغيرة عليهنّ). وأظن أن شيئاً سقط من النص في أثناء النسخ أو الطـــبع. أمـــا (وشدة الهمة) فلا معنى لها ههنا، وأجد أن (الهمة) محرّفة عن (الغلمـــة) وهي الشهوة إلى النكاح. واستعمل الجاحظ هذه اللفظة في مواضع من كتابه كقوله (٣/١١٠) (وقلت لأعرابي: أيما أشد غلمة المرأة أو الرجل؟). وكما في (٣/١٥٩) و(٥/٢٢٣) و(٧/٢٢١).

٣٧- (١/١٦٠) فـــي قطع ألية الشاة ليسهل عليها اللحاق بالقطيع: (وقطع الألية فـــي جواز العقول أشبه من الميسم، لأن الميسم ليس للبعير فيه حظ وإنما الحظ فيه لرب المال، وقطع الألية من شكل الختان ومن شكل البط والفصد)، و(جواز العقـــول) لا معنـــى لها ههنا، وأرى أن الصواب ما في ط وهو (جواز القول) وكـــان علـــى المحقق أن يأخذ به. و(أشبه) أراها محرّفة عن (أشوى) أي أهون وأقل أذى.

٣٨- قول في (بل إنّ):

(١/١٦١) قـــال الجـــاحظ (قال الأولون بل لعمري إن للإبل في السمات لأعظمَ المـــنافع). والفـــصيح أن يقـــول (بل لعمري للإبل في السمات لأعظمُ المنافع)، بحذف (إنّ) لأن العرب لم تقل (بل إنّ). قال عزّ من قائل (لا تحسبوه شراً لكم بـــل هـــو خيـــر لكم) (النور/١١) ولم يقل بل إنه خير لكم. وقال جلّ ثناؤه (بل الإنـــسانُ على نفسه بصيرة) (القيامة/١٤)، ولم يقل بل إنّ الإنسان. وقال تعالى (بـــل قلوبُهم في غمرة) (المؤمنون/٦٣)، ولم يقل بل إنّ قلوبهم في غمرة. وقال تـــبارك اســـمه (إنا لمغرمون بل نحن محرمون) (الواقعة/٦٦) ولم يقل بل إننا محرومون. وقال عمرو بن شأس (أمالي القالي ١/٢٦٩):

لسنا نموت على مضاجعنا   بالليل بل أدواؤنا القتلُ

وقالت الخنساء (العقد الفريد ٤/٤١٨):

بأفضل سيباً من يديك ونعمة   تجود بها بل سيب كفّك أجزلُ

ولي بحث مطوّل في ذلك نشرته في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ٥٩ ج٤ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ فمن شاء الرجوع إليه فعل إن شاء الله.

٣٩- قول في نفي الفعل الثاني:

(١٦٢/١) قال الجاحظ (حلّ لك من ذلك ما كان لا يحل)، والاختيار أن يقول (حلّ لك من ذلك ما لم يكن يحل)، فيكون النفي للفعل الأول دون الثاني. قال تعالى (إذا أخرج يده لم يكد يراها) (النور/٤٠) ولم يقل كاد لا يراها. وقال جلّ ثناؤه (فذبحوها وما كادوا يفعلون)(البقرة/٧١) ولم يقل وكادوا لا يفعلون. وقال علي ابن أبي طالب رضي الله عنه في كتاب له إلى عماله على الخراج- كما في نهج البلاغة ٣/٨١- (فإنه لا ينبغي للمسلم أن يدع ذلك في أيدي أعداء الإسلام) ولم يقل: فإنه ينبغي للمسلم أن لا يدع ذلك. وقالت ليلى الأخيلية:

لنا صاحب لا ينبغي أن نخونه   وأنت لأُخرى صاحب وخليلُ

وقال الراجز:

رأت على الماء جُذيلاً واتدا   ولم يكن يخلفها المواعدا

وكان الوزن يجيز له أن يقول: وكان لا يُخلفها المواعدا، ولكنه آثر اختيار المختار. وقال الأمير عبدالله بن محمد الخفاجي في (سرّ الفصاحة ١٦٥): (وهذان عبّرا عما لا يجب أن يُكنى عنه) ولم يقل: عبّرا عما يجب أن لا يُكنى عنه. وقال الحطيئة كما في الإعجاز والإيجاز ٦٦:

جـــــاورت آل مقلّــــــد فحمـــــــدتهم إذ لا يكـــاد أخـــو جـــوار يُحمــدُ

وممن اضطرّ إلى العدول عن ذلك زهير، قال:

صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفــر مــن ســلمى التعانيق فالثقل

ومن أخذ بغير المختار ابن درستويه، قال في (تصحيح الفصيح ١/٢٤١): (فماضــيه يجــب أن لا يكــون مفتوحاً) وهو يريد: فماضيه لا يجب أن يكون مفــتوحاً. وقال الدكتور طه حسين في (حديث الأربعاء ٦٢): (وأكاد لا أعرف شاعراً) والمختار: ولا أكاد أعرف شاعراً. وقال في الصفحة نفسها (وتكاد أن لا توجد في سائر القصيدة) والاختيار: ولا تكاد توجد في سائر القصيدة.

وفــي كــتاب العين (٣/١٨٣ لحد) قال محققاه الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي (وجاء في الأصول المخطوطة ما يجب أن لا يُضمّ إلــى كــتاب العــين) والمختار:... ما لا يجب أن يضم إلى كتاب العين، وقال أســتاذي العلامـــة الدكتور مصطفى جواد في مقدمته لكتاب تقويم اللسان والقلم (ومثل هذا القول يجب أن لا يتخذ حجة) والاختيار:... لا يجب أن يتخذ حجة.

٤٠- (١/١٦٤) (وقد أقررتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قبل له من المقوقس كما قبل مارية واستخدمه). والعبارة (قد قبل له من المقوقس) حقها أن تكــون (قــد قبل من المقوقس خصياً له) بدلالة (واستخدمه) في النص المذكور وبدلالة ما جاء بعده وهو (فقد علمنا أنه ليس في الحديث أنه قبل منه بعد أن علم منه أنه خصي). وأرجح أن ذلك من عثرات الطبع دون النسخ ولم يُنبّه عليه.

٤١- (١٦٦/١ و١٦٧) وصـــف الجـــاحظ منيّ الخصي بأنه قليل متغيّر الريح ضعيف، وقال إنه عند خروجه منه عند الجماع: (لا يُخرجه من القوة إلى الضعف مثل الذي يعتري من يخرج منه شيء يكون من إنسان وهو أخثر وأحدّ ريحـــاً وأصح جوهراً). وقوله (مثل الذي يعترى من يخرج منه شيء يكون من إنسان) تعبير غير بيّنٍ، وأراه أراد أن يقول: (مثل الذي يعتري الفحل الذي يكون منـــيّه أخثر وأحد ريحاً وأصح جوهراً) ولكنه عبّر عنه بما ترى. و(الفحل) أي الإنسان الفحل، واستعملها الجاحظ بهذا المعنى كثيراً.

٤٢- (١٦٧/١) قال الجاحظ في ملامسة الرجل للمرأة (وأن تكون مرة من فوق ومرة من أسفل). والاختيار أن يقول (... ومرّة من تحت)، لأن (تحت) ضد (فوق). وقال في الديك (٢، ٢٥٨) (وضَلالُهُ من أسفل كضلاله من فوق) والاختيار (وضـــلاله من تحت).قال أبو هلال العسكري في (الفروق اللغوية ١٧٩): (الفرق بـــين أعلى وفوق أن يكون أعلى الشيء منه. يُقال: هو في أعلى النخلة يراد أنه في نهاية قامتها. وتقول السماء فوق الأرض، ولا يقتضي ذلك أن تكون السماء مـــن الأرض، وأعلـــى يقتضي أسفل، وفوق يقتضي تحت، وأسفل الشيء منه وتحته ليس منه) قلت: وقال تعالى: (فلما جاء أمرنا جعلنا عاليها سافلها) ولم يقل (فوقها سافلها) ولا (عاليها تحتها).

وتقـــول: هو فوق الفراش، لأنه ليس منه، وتقول: (هو تحت اللحاف)، لأنه لـــيس مـــنه. وقد قالت التغلبية للجحّاف في وقعة البشر الحيوان (الحيوان١/٢٤): (فـــوالله إن قـــتلت إلا نساء أعاليهن ثُدِيّ وأسافلهنّ دُمِيّ) فأعاليهن وهنّ الثديّ منهنّ، وأسافلهنّ وهنّ الدُّميّ منهن.

٤٣- قول في الاسم (سعيد بن سلم):

(١٧٠/١و ١٧١) (قال سعيد بن مسلم، لأن يرى حُرمتي ألف رجل على حال تكشف منها وهي لا تراهم أحب إلي من أن ترى حُرمتي رجلاً واحداً غير متكشف). و(مسلم) تحريف (سلم)، وسكت عنه المحقق. وأيضاً حُرّف في (٣٢/٣) ثم جاء على الصواب في (١٦١/٥) فعرّف به المحقق تعريفاً ناقصاً، ولم يتلفت إلى ما سبق من تحريف في اسم أبيه. وورد الاسم على الصواب في البيان والتبيين (٢٠٠/٢ و ٢٥٤) وجاء فيه أنه كان يساير الخليفة موسى الهادي. و أورد ابن قتيبة في عيون الأخبار (٣٢/٤) قول أعرابي في مدحه:

أيا سارياً بالليل لا تخش ضلةً   سعيدُ بن سلم ضوء كل بلادِ

وأورد المبرد في الكامل (٧/٣) قول عبد الصمد بن المعذّل فيه:

كم يتيم نعشته بعد يُتمٍ   وفقير أغنيته بعد عُدم

كلما عضت الحوادث نادى   رضي الله عن سعيد بن سلم

وأفاد ابن خلّكان في الوفيات (٨٨/٤) أنه حفيد قتيبة بن مسلم وقال (تولى سعيد أرمينية والموصل والسند وطبرستان وسجستان والجزيرة وتوفي سنة سبع وعشرين ومئتين). ومع أن ابن خلكان ذكر اسم أبيه صحيحاً في كتابه وكذلك فعل الخطيب البغدادي في ترجمته في تأريخ بغداد (٤٦٥/٨) فقد حرّفه الذهبي إلى (مسلم). وإن حُرّف (سلم) إلى (مسلم) فقد حُرّف في الأغاني إلى (سالم). جاء فيه (وركب الرشيد يوماً قبّة وسعيد بن سالم معه في القبة). وكُرّر الخطأ

في الصفحة مرتين. ولم ينتبه إلى ذلك المحقق عبد الكريم العزباوي ولا المراجع محمد أبو الفضل إبراهيم.

٤٤- (١٧٢/١) في الخصي (ويحمل في ذلك الحديد، ويقاتل دون السخول ويتمشى مع الشطّار). وقال المحقق في (السخول) إنها في ط (السجون). قلتُ: أرى أن (السخول) و(السجون) تحريف (الفحول) والمراد بالفحول في النص مالكي الخصيان. وسياق النص يدل على ما أقول، والخصي ضد الفحل، ومما يدل على ذلك ما جاء في الحيوان (١٠٩/٤) وهو: (وزعم لي رجال من الصقالبة خصيان وفحول).

٤٥- (١٧٥/١) لأبي عبدالله الجمّاز:

ظبيٌّ سنانُ شريكي فيه فبئس الشريكُ

فلا ينيك سنانٌ ولا يَدَعْنا ننيك

وفي البيت الأول رُسمت ضمة على آخر (سنانُ) وكأنه ممنوع من الصرف، والصواب تنوين الضم لأنه ليس ممنوعاً من الصرف. وفي البيت الثاني جُزم (يَدَعْنا) من غير جازم. ويجوز أن يكون الذي قاله الجمّاز (ولم يَدَعْنا) وبه يستقيم البيت من جهة الوزن والنحو، ثم وقع عليه التحريف.

٤٦-(١٧٦/١) روى الجاحظ أربعة أبيات لبعضهم في متاعه، جاء في آخرها:

فلا والله ما أمسى رفيقي ولولا البول عوجل بالخصاءِ

وعجز البيت لا يصح، لأن الخصاء لا يمنع من البول، والخصيان يبولون كسائر الفحول، وإن كان قائل البيت لم يلتفت إلى فساد المعنى في قوله هذا فكيف سكت الجاحظ عنه؟.

٤٧- (١/١٨١) قال الجاحظ (ولنصلْ هذا الكلام بالكلام الذي قبل هذا)، هكذا، وهو قول فيه ضعف تأليف، والأولى أن يقول: (ولنصلْ هذا الكلام بالكلام الذي قبله).

٤٨- (١/١٨٢) قال الجاحظ مفسراً قول الشاعر (يقول إذا هرب المطلوب الهارب من الطالب الجادّ)، وقوله (الهارب) زيادة لا حاجة إليها، والبليغ أن:(... إذا هرب المطلوب من الطالب الجاد).

٤٩- (١/٢٠٦ و٢٠٧) قال الجاحظ مخاطباً القارئ: (وأظنك ممن يرى أن الطاووس أكرم على الله تعالى من الغراب، وأن التُدْرُج أعز على الله تعالى من الحِدَأة، وأن الغزال أحب إلى الله تعالى من الذئب). وقوله (وأظنك) سوءُ ظنّ بالقرّاء، وهو حقيق بالاستغراب، واللائق به أن يقول: وقد يظن قسم من القرّاء أن الطاووس... إلى آخر قوله.

٥٠- (١/٢٠٨) قال الجاحظ في التين (... وأنه عند أهل الكتاب الشجرة التي أكل منها آدم عليه السلام وبورقها ستر السوءة عند نزول العقوبة). قلت: قوله هذا فيه نظر. فبين يديّ مصوّرات لتفاسير قوله تعالى (ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين)(البقرة/٣٥) وهي للطبري والقرطبي وابن كثير والزمخشري. وكلها تخالف زعم الجاحظ في التين أنّه عند أهل الكتاب الشجرة

التـــي أكل منها آدم عليه السَّلام، وأنا راجع إلى تفسير الطبري لأنه البحر الذي اغتـــرفت مـــنه ســـائر التفاســـير فأقول: يقول الطبري في تفسيره جامع البيان (٥١٨/١) إنّ وهـــب بن منبه اليماني قال (وأهل التوراة يقولون هي البُرّ)، وإنّ موســـى بـــن هارون قال:(وتزعم اليهود أنها الحنطة). وذكرت الحنطة والبر والـــسنبلة والمعنـــى واحـــد في عشرة مواضع من قبل عشرة علماء. وقيل هي الكرمة أو العنب أو شجرة الخمر والمعنى واحد في عشرة أقوال من قبل عشرة علماء، فمن ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه (هي الكرمة) (٥١٨/١). وقيل هي شجرة التين في قولين ضعيفين، أحدهما (وقال آخرون هي التينة)(٥٢٠/١). والقـــول الآخـــر:(عـــن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال: تينة) (٥٢٠/١). فلـــيس فـــي أيّ من القولين الأخيرين الخاصين بالتين عبارة (أهل الكتاب) ولا (أهل التوراة) ولا (أهل الإنجيل)، وإنما ذكرت التوراة واليهود في الحنطة والبُرّ.

أمـــا بعدُ، فإنّ الشجرة لم يُذكر اسمها في القرآن ولا في الحديث النبوي، ولـــذلك اخـــتلف أهل العلم في اسمها. وعندي أن (تلك الشجرة) هي كناية عن الباءة، وقيل لها شجرة لأنها تسقى من ماء الإنسان. يدل على ذلك أنّ حواء وآدم علـــيهما الـــسلام لما أصابا منها انكشفت عوراتهما (وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة). وكأني بالشيطان أيقظ عوراتهما بعد سبات دائم، بمكره وخبثه.

٥١- (٢١٠/١) قال الجاحظ (ولو وقف عليه رجل رقيق اللسان، صافي الذهن، صحيح الفكر، تام الأداة، لما برح تحسره المعاني وتغمره الحكم). وقوله (لمَـــا) في جواب (لو) قد مضى القول فيه في (٤٦/١) وأنا متوقف عند (رقيق)

فـــي (رقـــيق اللسان) وأُرجّح أنَّها تحريف (ذليق) وهي توافق سياق القول دون (رفيق).

٥٢- (٢١٠/١)قـــال الجاحظ: (ونحن نرى أن تمثيل ما بين خصال الذرّة والحمامـــة، والفـــيل والبعير، والثعلب والذئب أعجب، ولسنا نعني أن للذرة ما للطـــاووس من حسن ذلك الريش وتلاوينه). ولا معنى لـــ (تمثيل) ما بين كذا وكـــذا، وإنمـــا هـــي تصحيف (تمييل) أي موازنة. ووردت (الذرّة) في النص مرتين، وبيّنٌ عندي أنها محرّفة عن (الوزّة). وأي خصال للذرة لتقاس بخصال الحمامة؟ وأي ريش لها ليُمَيَّل بينه وبين ريش الطاووس؟.

٥٣- قول في الأوتار الأربعة:

(٢١٣/١) ذُكـــرت طـــبائع البشر الأربع أو الأخلاط الأربعة وهي البلغم والسوداء والصفراء والدم. وجاء بعد ذلك (وعلى طبائعه الأربع وضعت الأوتاد الأربعة)، هكذا، بالدال من (الأوتاد). وقال المحقق: إنه في ل (الأوتار الأربعة).

قلـــتُ: مـــا في ل هو الصواب الذي كان عليه أن يأخذ به، وهذه الأوتار تكـــون فـــي صـــناعة العـــود وهي: الزير فالمثنى فالمثلث فالبمّ. والزير سبع وعـــشرون طاقـــة إبريسم، والمثنى ست وثلاثون طاقة إبريسم، والمثلث ثمان وأربعون طاقة إبريسم، والبمّ أربع وستون طاقة إبريسم. وهذه الأوتار تتدرّج في القـــوة من أضعفها وهو الزير، إلى المثنى، فالمثلث، فالبمّ، وهو أقواها جميعاً. وبأنغام هذه الأوتار يداوى أصحاب الطبائع الأربع من الجهة النفسية. فصاحب الطبـــيعة البلغمـــية وخلطهـــا بارد رطب يداوى بنغمة الزير، وصاحب الطبيعة السوداوية وخلطها بارد يابس يداوى بنغمة المثنى، وصاحب الطبيعة الصفراوية

وخلطها حار يابس يداوى بنغمة المثلث، وصاحب الطبيعة الدموية وخلطها حار رطب يداوى بنغمة البمّ، وكلُّ إنسانٍ له طبيعة واحدة من هذه الطبائع، انتهى مختصراً من كتاب إخوان الصفا (٢٠٣/١) مع زيادة هي مما أحفظه.

٥٤- (٢١٤/١) ذُكرت أضداد في خلق الإنسان منها (النصيحة والغش، والوفاء والغدر... والتبذّل والتعزّز). وأرى أن (التبذّل) محرّفة عن (التذلّل). قال الفيروزآبادي في القاموس في (تعزّز): (قويَ بعد ذلة). وقال أبو العالية كما في الخصائص ٢٤٤/٢:

فبُدّلت كثرتهم بقلّةْ وأُعقبت عزتهم بذلّةْ

في كتاب العين جاء في (الطُّفى) وهي جمع طُفية، وهي حيّة لينة خبيثة:

وهم يذلّونها من بعد عزتها كما تُذل الطُفى من رُقية الراقي

٥٥- (٢١٥/١) قال الجاحظ (فالكلب سبع وإن كان بالناس أنيساً، ولا تخرجه الخصلة والخصلتان مما قارب بعض طبائع الناس إلى أن يخرجه من الكلبيّة) وقوله (ولا تخرجه) ثم (إلى أن يُخرجه) قصور في البيان. وقوله (الكلبية) الوجه فيه (السبعية). ولأعيد قوله معدّلاً أقول: (فالكلب سبع وإن كان بالناس أنيساً، ولا يُخرجه من السبعية الخصلة والخصلتان مما قارب بعض طبائع الناس).

٥٦- (٢١٩/١) قال الجاحظ في نسك الناس ما هو تكرير لما سبق في ص ١٧٤ مع اختلاف يسير، كقوله في ص٢١٩ (ونسك الخراساني أن يحج وينام على قفاه)، وهو في ص ١٧٤ (ونسك الخراساني أن يحجّ)، وكقوله في

ص٢١٩ (ونـــسك البنوي والجندي طرح الديوان والزراية على السلطان)، وهو في ص١٧٤ (ونسك البنوي أن يدع الديوان). وفي ص ٢١٩ (ونسك الرافضي تـــرك النبـــيذ) وهو في ص١٧٤ (ونسك الرافضي إظهار ترك النبيذ) وفي ص ٢١٩(ونـــسك دهاقـــين السواد ترك شرب المطبوخ) وهو في ص١٧٤ (ونسك السوادي ترك شرب المطبوخ فقط)، وفي ص ٢١٩ (ونسك المغني الصلاة في الجماعة وكثرة التسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وهو في ص ١٧٤ (ونـــسك المغنـــي أن يُكثر التسبيح وهو يشرب النبيذ والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة في الجماعة). وهو تكرير غير سائغ، وفي بعضه شيء من الاختلاف والاختلال، وغريب أن لا يلتفت المحقق إلى ذلك كله.

٥٧- قول في هداية الحمار الأهلي:

(٢٢١/١) ذكـــر الجـــاحظ أمثالاً منها (أضلّ من حمار أهلي). وهذا مَثَل غيـــر صـــحيح، بـــل عكسه هو الصحيح، أي (أهدى من حمار أهلي). وهداية الحمار الأهلي معروفة ودليلها قائم. قال القزويني في عجائب المخلوقات (مادة: حمـــار) : (فإنـــه إذا مـــشى بطريق لا ينساه بعد ذلك) وقال الدميري في حياة الحيوان (مادة: حمار أهلي): (ويوصف بالهداية إلى سلوك الطرقات التي مشى فـــيها ولو مرّة واحدة). قلتُ: ومما يدل على هدايته هذه ما ورد في كتاب أخبار النـــساء ١٠٨ عـــن المدائني أنه قال: كان بمكة سفيه يجمع بين النساء والرجال علـــى أقـــبح الرّيب، فشكا أهل مكة ذلك إلى الوالي فنفاه إلى عرفات. فأخذ بها منزلاً ثم دخل مكة مستتراً فلقي حرفاءه من الرجال والنساء فقال لهم: ما يمنعكم منـــي؟ قالوا: وأين بك وأنت في عرفات؟ فقال لهم: حمار بدرهمين وقد صرتم إلى الأمن والنزهة والخلوة واللذة. فأخذوا يأتونه. فكثر ذلك حتى أفسد على أهل مكـــة أحداثهم وسفهاءهم. فعادوا بالشكاية إلى أميرهم، فأرسل وراءه، فأُتي به، فقـــال: أي عدو الله، طردتك من حرم الله عز وجلّ فصرت إلى المشعر الأعظم

تفسد وتجمع بين الخبائث، فقال: أصلح الله الأمير يكذبون عليّ ويحسدونني. فقالوا للوالي: بيننا وبينه واحدة، تجمع حمير المكارين وترسلها نحو عرفات، فإن قصدت إلى داره لما اعتادت من السير إليها فالقول كما قلنا، وإلا فالقول كما قال. فأمر الوالي بحمير المكارين فجُمعت وأُرسلت فقصدت نحو منزله، وجاءه بذلك أمناؤه. فأمر الوالي بتجريده، فلما نظر إلى السياط بكى، فقال له الوالي: ما يبكيك يا عدو الله؟ قال: ما من الضرب جزعت، ولكن يسخر منا أهل العراق، ويقولون: إنّ أهل مكة يجيزون شهادة الحمير). والحكاية مذكورة أيضاً في (إخبار العلماء بأخبار الحكماء) لعلي بن القاضي الأشرف يوسف القفطي.

٥٨- (٢٢٥/١) لأبي الشمقمق:

يوسفُ الشاعرُ فرخٌ وجدوه بالأُبُلّة
حلَقيٌّ قد تُلُقي كامناً في جوف جُلّة
خيّطوها خشية الكلب عليه بمسلّة

وغيّر المحقق في البيت الثاني ما في الأصول وهو (كامنٌ) بأن جعله (كامناً) كأنه أراد أنه حال من تُلُقي. وعندي أن (تُلُقي) تصحيف (بَلَقي) المذكورة في ط ومعناها أحمق. و(قد) زائدة حقها الحذف. فرواية البيت الصحيحة:

حلَقيٌّ بَلَقيٌّ كامنٌ في جوف جُلّة

أي أنه لقيط. وقال المحقق في (حلَقي): (انظر شفاء الغليل في تفسير الحلقي)، هكذا مع أن الجاحظ فسّر الحلقي بالمخنث وذلك في كتاب الحيوان (٤٨٨/٦). وكان المحقق قد فسر الحُلاق في ١٣٦/١ فسر المحقق الحُلاق قائلاً: (أن يفسد متاعه فينعكس ميله الجنسي)، فقيم أَحالنا من بعد على شفاء

الغلـــيل؟ وقوـــله (مـــيله الجنسي) فيه الجنس بالمعنى الذي أراده لفظة عصرية جاءتـــنا من بعض اللغات الأُوروبية. وخير من ذلك كله أن يُقال: الحُلاق رغبة الـــرجل فـــي أن يُؤتى ويقال للمصاب به حلقي. أو أن يُقال: هو التخنث ويقال للمصاب به مخنّث.

٥٩- (٢٢٦/١) قال الراجز:

أحرصُ من كلبٍ على عِقْيِ صَبي

وقـــال المحقق (والعِقي بالكسر ما يخرج من بطن الولد حين يولد). وكان الأولى به أن يقول (سيفسّر الجاحظ العِقي)؛ لأنه فسره بعد ثلاثة أسطر بقوله: (يقال للذي يخرج من بطن الصبي حين يخرج من بطن أُمه عِقي بكسر العين، ويُقال: عَقَى الصبيُّ يَعْقى عَقياً).

٦٠- (٢٣٤/١)(وقد علم الناس كيف استطابة أكل الجرّي لأذنابها). وقال المحقـــق:(فـــي ط: لأذنابها محشواً. وفي ل: لأذنابها محسياً. ومحسياً ومحشواً كلمـــتان مقحمـــتان فأسقطتهما. واللام في لأذنابها بمعنى إلى). وعدّه (محشواً) مقحمـــة وإسقاطها خطأ. وإنما هي تصحيف (محسوّاً). وقول الجاحظ (محسوّاً) علـــى القلب لأن المحسو في الأصل هو الماء، ويضاف إلى القدر على قطرات قلـــيلة فإذا نشفت أُضيفت غيرها... إلى آخره. والمراد أن أذناب الجرّي تتحسّى المـــاء – في القدر– كما يتحساه الطائر قطراتٍ فقطرات. وعندئذ يذوب دهنها وتقلى به في أثناء التحسية، على أن تجعل حرارة الموقد قليلة جداً. وهذه طريقة للطـــبخ يعرفها الحُذّاق من الطهاة. والمراد بذنب الجرّي القسم الذي يلي البطن. وقول الجاحظ (أكل الجري لأذنابها) أراد به: أكل أذناب الجري. وليس اللام في

(لأذنابهــا) بمعنى (إلى) كما قال المحقق. إن الأصل في (أكل الجرّي لأذنابها) أكل الجرّيَ أذنابها. وأذنابِ بدل بعض من كل، وأُدخلت عليه اللام لتقوية العامل الذي ضعف كما هو معروف في علم النحو. يؤيد ذلك قول الجاحظ في الجري فــي ص ٢٣٥ (ويُرمى كلُّه إلا ذَنَبَه). إن آكلي الجرّي في العراق يفضلون أكل ذنبه على سائر بدنه حين يكون مقلوّاً أو محسوّاً.

٦١- (٢٣٦/١) لابن عبدل:

نعــم جــار الخنزيــرة المرضعُ الغر ثــي إذا مــا غــدا أبــو كلــثومِ

وضُمت العين من (المرضعُ) والصواب الكسر لأنه نعت للخنزيرة.

٦٢- (٢٤١/١) لحماد عجرد في هجاء بشار وتفضيل الخنزير عليه:

وعُــوده أكــرمُ مــن عــوده وجنــسُهُ أكــرم مــن جنــسه

وقــال الجاحظ ينتقد على حمّاد هذا البيت: (وأنا، حفظك الله، أستظرف وضــعه الخنزيــر بهذا المكان وفي هذا الموضع حين يقول: وعوده أكرم من عــوده. وأي عــود للخنزير قبحه الله تعالى وقبح من يشتهي أكله). ولا موضع (لأســتظرف) لأن الجــاحظ مستغرب في قوله: (وأي عود للخنزير قبحه الله). لذلك أرى أن (أستظرف) تحريف (أستغرب) وبها يصح معنى النص.

٦٣- (٢٤٣/١) لأبي كريمة في كنيفه:

إذا أتاني دخيلٌ زادني بدعاً كأنه لهج عمداً بإضراري

وأرى أن (دخيل) تحريف (خليل) كما يُفهم من سياق البيت ومما بعده وهو

قد اجتواني له الخلان كلهُمُ وباع مسكنه من قربه جاري

فذكر المفرد (خليل) ثم جمعه على (خُلاّن).

٦٤- (٢٥١/١) لابن عبدل في الهجاء:

وما يدنو إلى فيه ذبابٌ ولو طُليت مشافره بقندِ

يذقن حلاوة ويخفن موتاً زعافاً إن هممن له بوردِ

وقال المحقق في (يذقن حلاوة) هي في ل (يرين حلاوة). قلت: يذقن التي اختارها المحقق فيها نظر. ورواية ل صحيحة. وقد تكون الرواية (يرُمْنَ) وهي أيضاً صحيحة. فالذباب (يرَين) الحلاوة على مشافره -أو يرُمن تلك الحلاوة- ولكنهنَّ يتحاشين الوقوع عليها خوفاً أن يقتلهن نتن فيه، إن الذي يُبعد رواية (يذقن) ما في البيت الأول وهو (وما يدنو إلى فيه ذباب) ويُبعدها أيضاً ما في البيت الثاني وهو (يخفن موتاً... إن هممن له بورد). فكان الوجه أن يأخذ المحقق براوية ل.

٦٥- (٢٥٤/١) لابن الذئبة:

مــن يجمــع المــال ولا يــتُبْ بهِ   ويتـــرك المـــال لعـــام جَدْبــهِ

يهُن على الناس هوان كلبهِ

وقــال المحقــق في (يتُب): كذا في عيون الأخبار ٢٤٣/١ وفي ل يثبْه وهو تحــريف إملائي. وفي البخلاء يثبته وليس بشيء. قلت: أرى أن ابن الذئبة قال: (يُــثِبْ بــه) بالياء المضمومة فالثاء المكسورة فالباء الساكنة، من أثاب بالمال. والفعل مجزوم باسم الشرط (مَنْ). أي الذي لا يثيب المستحقين من ماله يحتقره الناس.

٦٦- (٢٥٥/١) أربعة أبيات لأبي حزابة أولها:

يا ابن عليّ برح الخفاءُ   أنت لغير طلحة الفداءُ

و(لغيــر) لــيس لها معنى مقبول في البيت، فهي كالذم لطلحة مع أنَّ المراد مدحـــه. وأجـــدها تحـــريفاً (لعين) كما في الأغاني (١٥٣/١٩). والفداء بالفاء تحريف القذاء بالقاف فالذال كما في الأغاني أيضاً. وبرواية الأغاني يرتفع معنى البــيت ويكون له وزنه. وأشار المحقق إلى رواية الأغاني، فليت شعري لمَ لمْ يأخذ بها؟.

٦٧- (٢٥٧/١) قال الجاحظ (وكذلك قول الأسود بن المنذر فإنه قال:) ويلي ذلك بيتان من الشعر. وقول الجاحظ (فإنه قال) زائد ولا موضع له. وقوله (فإنه) تأكيد بأن لا حاجة إليه. وكان يكفيه أن يقول: وكذلك قول الأسود بن المنذر:

٦٨- (٢٦١/١) لأبي الهول في هجاء جعفر البرمكي:

أعني فتىً يُطعن في دينه   يشبّ مَعَه خشب الصُلْبِ

هكـذا عُرض البيت، وكأنّ روايته مرتضاة، مع أنه لا معنى لعجزه. وعندي أن (يشبّ) تصحيف (يُسَبُّ) بالسين المهملة. و(مَعَه) المفتوحة العين الوجه فيها إسـكان العين لأن الفتح كسر وزن البيت. و(الصُلْب) بضم الصاد الصواب فيها فتح الصاد. ومعنى البيت: أعني الذي هو مغموز الدين ويُسَبُّ معه الخشب الذي صُلب عليه.

٦٩- قول في (بل إنما):

(٢٦٢/١)(وإذا صُغّر شأن من هُزموا فقد صُغّر شأن الممدوح، بل إنما قال: أرسـلت أسـداً علـى سود الكلاب)، فاستعمل (بل إنما) وفي استعمالها نظر، فاسـتقرائي مـنظوم العـرب ومنثورهم في الجاهلية وصدر الإسلام يدل على خلـوّهما مـنها. وأوجز القول فيهما فأقول: إن (بل) في معنى (إنما) في أكثر الأحيان، وقد قعّدت فيهما -حين تكونان كذلك- ثلاث قواعد:

منها: إن العرب لم تقل (بل إنما).

ومـنها: يجـوز فـي (بل) و(إنما) إحلال إحداهما محل الأخرى في الجملة المسبوقة بنفي. لذلك يستوي معنياهما في قول علي رضي الله عنه (ما كان به ملـوماً بـل كان به جديراً) (البيان والتبيين ٥٤/٢) وقول الحجاج (إني سمعت تكبيراً لا يراد به الله إنما يُراد به الشيطان)(البيان والتبيين ١٣٢/٢).

ومـنها: يجوز إحلال إحداهما محلّ الأخرى عند وجود نفي مقدّر. مثال ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم سأل زيد الخيل: من أنت؟ فقال: أنا زيد الخيل.

فقــال الرســـول صـــلى الله عليه وسلم: بل أنت زيد الخير. والتقدير: لست زيد الخــيل بل أنت زيد الخير. وقال علي لطلحة رضي الله عنهما: (أخرجتم أمكم عائــشة وتــركتم نــساءكم). فقــال طلحـــة: (إنما جاءت للإصلاح) (الإمامة والسياسة ١/٥٨).

والتقدير: ما جاءت للحرب إنما جاءت للإصلاح. فــ(بل) في العبارة (بل أنت زيد الخير) في معنى (إنما) في العبارة (إنما جاءت للإصلاح).

فمـــن شـــاء بسط القول في (بل) و(إنما) فليراجع مقالتي المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، وانظر في ذلك المادة ٣٨.

٧٠- (١/٢٦٦) قـــال الجاحظ: وقال خليد عينين وهو يهجو جرير بن عطية ويرد عليه:

وعيّرتنا بالنخل أن كان مالنا ... وود أبوك الكلب لو كان ذا نخلِ

وســـبق أن روى الجـــاحظ هـــذا البيت قبل صفحتين (ص٢٦٤) منسوباً إلى الـــصلتان يجاوب فيه جريراً مع تغيير يسير في الشطر الأول وهو: تعيّرنا أن كانت النخلُ مالنا. ولم ينبه المحقق على ذلك.

٧١- (١/٢٧٠) روى الجاحظ لأبي عدنان قوله هذين البيتين:

فمــا كلــبة ســوداء تفــري بــنابها ... عُــراقاً مــن الموتــى مراراً وتكدمُ

أتــيح لهــا كلـــب فــضنت بعَــرْقها ... فهارشَــها وهـــي على العَرق تعذمُ

والشعر يحتاج إلى تتمة، وذلك أنّ (كلبة) التي هي مبتدأ ظلت بلا خبر، وقال الجاحظ (فقف على هذا الشعر فإنه من أعاجيب الدنيا) هكذا، وسكت المحقق عن ذلك.

٧٢- (١/٢٧٨) للمثقب العبدي:

فسلّ الهمّ عنك بذات لوث عذافرة كمطرقة القيونِ

وبصادقة الوجيف كأن هراً يباريها ويأخذ بالوضين

والباء في (وبصادقة) تكسر وزن البيت والصواب حذفها وبذلك يصلح الوزن ويبقى المعنى مستقيماً. ونسخة ط بلا باء وأشار إليها المحقق ولكنه لم يأخذ بها.

٧٣- (١/٢٨٤) في أصول كتاب الحيوان (والوجه الآخر فلأن الليل موحش مخوف الجوانب)، ولكن المحقق أضاف إلى أول النص (أمّا) من عنده فجعل النص: (وأما الوجه الآخر فلأن الليل...) إلى آخره. وقال في (أما)(زيادة يفتقر إليها الكلام) وقد أخطأ فيما فعل، فما في الأصول هو كلام الجاحظ لم ينقص منه شيء، وهو ذو بيان عالٍ، و(أمّا) فيه مستغنى عن ذكرها، وتُفهم من الفاء الدالة عليها، ونظير ذلك قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه فيما كتب به إلى أبي عبيدة: (وعمرو فأوصيك به خيراً) (فتوح الشام للواقدي، ٤٢) والتقدير: وأما عمرو. وقول صعصعة بن صوحان: (إذا لقيت المؤمن فخالصه، وإذا لقيت الكافر فخالفه، ودينَك فلا تكلمنّه)(مجمع الأمثال ٣/٣٢٩) والتقدير: وأما دينك، وانظر بحثي المفصل ذلك في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. وأضيف شيئاً جديداً فأقول: قد تجيء الفاء بعد المبتدأ لتدل على وجوب

وقـــوع الخبـــر، ولا حاجة عندئذ إلى تقدير أمّا قبل الخبر، كقوله تعالى(الزاني والــزانية فاجلــدوا كل واحد منهما مئة جلدة) (النور/ ٢). وكقوله تبارك اسمه (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) المائدة /٣٨).

وقــيل في الزاني والزانية إن التقدير فيهما: الذي زنى والتي زنت، وقيل في السارق والسارقة: الذي سرق والتي سرقت، فاجتلبت الفاء لأن الاسم الموصول يــضمّن معنى الشرط، كأنّ الأصل: من زنى فاجلدوه، ومن سرق فاقطعوا يده، فالجلد واجب والقطع واجب.

٧٤- قول في سُوء بالضم وسَوء بالفتح:

(٢٨٦/١) (فأمـــا اليتن فخروج رِجل المولود قبل رأسه وذلك علامة سُوء)، وضـــمّت السين من (سُوء) والصواب فتحها. وتكرر مثل ذلك في مواضع من الكتاب كما في (٨٣/٣) في قول معن بن أوس:

إذا المجدُ الرفيع تعاورته بُناة السُّوء أوشك أن يضيعا

وكما في قول المقنع الكندي (١٣٨/٣):

وصـــاحب الــسُّوء كالــداء العَيَاء إذا ما ارفضّ في الجوف يجري ههنا وهُنـ

كمهـــر سُـــوء إذا رفعـــت ســـيرته رام الجمـــاح وإن خفـــضته حَـــرَنَ

إنّ (الــسُّوء) بالــضم و(الــسَّوء) بالفـــتح في الأصل بمعنى واحد كالضُّعف والــضَّعف ولكــن المفتوح منه غلب أن يُضاف إليه ما يُراد ذمّه من كلّ شي كقوله تعالى (يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سَوء) (مريم/٢٨). أما المضموم فجـــار مجـــرى الــشر وهـــو نقـــيض الخير كقوله تعالى (إنما يأمركم بالسُّو

والفحشاء) (البقرة/١٦٩). وعدم التمييز بين (سُوء) و(سَوء) في هذا الكتاب له نظائر في كتب كثيرة، منها ما هي مراجع عالية المنزلة، وهي تدل على سهو المحقق أو عدم تثبته أو جهله. ففي رياض الصالحين ١٥٩ ورد الحديث النبوي (وإنما مثل الجليس الصالح وجليس السُّوء كحامل المسك ونافخ الكير)، وضُمت السين من (السُّوء) والصواب فتحها، ومحقق الكتاب هو الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. وفي كتاب العين (٨/٤٣ بلد):

جرَى طَلَقاً حتى إذا قيل سابح تداركه أعراق سُوء فبلّدا

والصواب (سَوء) بالفتح. ومحقِّقا الكتاب هما الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي. وفي لسان العرب (مادة: خبط): (نعوذ بالله من خاتمة السُّوء) والصواب: السَّوء بالفتح. وهذا المعجم طبعة صادر ولم يذكر اسم محققه. وفي نهج البلاغة (٢١٦/١):(وصدقة العلانية فإنها تدفع ميتة السُّوء) والصواب فتح السين، ومحقق الكتاب وشارحه هو العلامة الشيخ محمد عبده. وفي الأغاني (١١٩/١٧): (إن عامراً أنزلكم منزل سُوء) والصواب فتح السين، ومحقق الكتاب هو علي البجاوي ومراجعه هو محمد أبو الفضل إبراهيم. وفي ديوان حسان بن ثابت ١٨٠ لحسان:

أرى كثرة المعروف يورث أهله وسوّد عصر السُّوء غير المسوّدِ

والصواب فتح السين، ومحقق الديوان هو عبد الرحمن البرقوقي. وفي الجليس الصالح الكافي ١٣١/١:

فتلك ولاة السُّوء قد طال عهدهم فحتام حتام العناءُ المطوّلُ

والصواب فتح السين، ومحقق الكتاب هو محمد مرسي الخولي. وفي ديوان القطامي ٥٣ (طبعة بريل) للقطامي:

فلما بدا حرمانها الضيف لم يكن ... عليّ مناخ السُّوء ضربة لازبِ

والصواب فتح السين. ومحقق الديوان هو بعض المستشرقين، وفي ديوان حاتم الطائي وأخباره ٢٢٣ لحاتم:

تَبَغّ ابن عمّ الصدق حيث لقيته ... فإن ابن عمّ السُّوء إن سَرّ يُخلِفُ

والصواب فتح السين، ومحقق الكتاب هو الدكتور عادل سليمان جمال. وعسى أن يلتفت صانعو المعجم الكبير إلى الغلط الواقع في (سوء) في كتاب العين ولسان العرب إذا أرادوا أن ينقلوا منهما.

٧٥- (٢٨٧/١) قال الجاحظ (وفي المَثَل: صاحبي مَئِق، وأنا تئق)، وهذا مَثَلٌ مبتور، وحفظي: (أنا تئق وأنت مئق فكيف نتفق؟).

٧٦- (٢٩٦/١ و٢٩٧) (ربما دَمَروا على صاحب الحمام إذا خيف قِبَلَه القمار وظنوا أنه الشرف). وقال المحقق في (الشرف): (الاشفاء على خطر من خير أو شر) هكذا. وقال إنه في ل (به التشرّف)، قلت: وهو الصواب الذي كان يجب الأخذ به، أي التشرف على بيوت الجيران من السطح. ومما يدل على ذلك أن الجاحظ قال في أصحاب الحمام (١٩٠/٣ و١٩١): (والذين يتشرّفون على حُرَم الناس والجيران). وهذا من الأمور المعروفة الآن في الأحياء القديمة من بغداد لكثرة أصحاب الحمام فيها.

٧٧- (٢٩٩/١) (فخبّرنا عمن يتخذ الحمام من بين جميع سكان الآفاق ونازلة البلدان من الحرميين والبصريين). وقال المحقق: في ل (الحرمين والمصرين)، قلتُ: وهو الصواب الذي كان يجب أن يؤخذ به، إن الحرمين هما مكة والمدينة، والمصرين هما الكوفة والبصرة. ثم وردت (الحرمين)و(المصرين) في ص٣٠٣ على وجه الصحة في قول الجاحظ (وبعدُ فلم صارت نساء الحرمين لا يُرَين نهاراً ونساء المصرين لا يُرَين ليلاً).

٧٨- (٣١٤/١) روى الجاحظ لعلاج بن شحمة في بنته ميّة:

إن تكُ قد بانت بمية غُربة   فقد كان مما لا يُمَلّ مَزَارُها

و(كان) خطأ نحوي أحوج إليه وزن البيت، والصواب (كانت) لأن اسم كان ضمير مستتر يعود على مؤنث حقيقي هو مية. وقوله (مما) الفصيح فيه (ممّن). وسكت الجاحظ والمحقق عن ذلك. ويجوز أن يكون علاج قال: لعمريَ كانت لا يُمَلّ مزارها، ثم حُرّف بلسان الجاحظ أو قلم الناسخ.

٧٩-(٣١٦/١) لبشر بن أبي خازم:

إذا غدوا وعصيّ الطلح أرجلهم   كما تنصّب وسَط البيعة الصُلُبُ

وفتح المحقق السين من (وسَط) والصواب التسكين لأنه ظرف. ثم إنّ الفتحة تكسر وزن البيت.

٨٠-(٣١٨/١) لأعرابي:

لقد شان صغرى والسياها وزيّنا   لصُغرى فتىً من أهلها لا يزينها

كلاب لعاب الكلب إن ساق هجمة   يعذّب فيها نفسه ويُهينها

وقال المحقق في (كلاب لعاب الكلب) كذا. وعندي أن (كلاب) تحريف (كذاك) والمراد بلعاب الكلب زوج صغرى، وقد يكون هذا لقبه أو أن قائل الشعر نبزه به.

٨١- (٣١٩/١) للحارث بن الوليد:

وبقيت في خَلْف كأنّ حديثهم ولْغُ الكلاب تهارشت في منهلِ

وأسكن المحقق اللام من (خَلْف) والصواب (خَلَف) بفتح ففتح، جمع خالف، ونظير هذا الجمع: تابع وتَبَع، وحارس وحَرَس، وخابل وخَبَل، والخابل هو الشيطان، وخادم وخَدَم، ورائح ورَوَح، وراصد ورَصَد، وسالف وسَلَف، وسامر وسَمَر، وشارد وشَرَد، وطالب وطَلَب، وعاسّ وعسس، وغائب وغَيَب، وفارط وفَرَط، وقاعد وقَعَد، ولاحق ولحق، ونَاشئ ونَشأ، وهامل وهَمَل؛ والهامل البعير الضال.

٨٢- (٣٢٤/١) قال الجاحظ في تسمية الناس: (وإن كان حماراً تأوّل فيه الوقاحة والقوة والجَلَد). قلت: أما أن يُتأوّل في الحمار الجَلَد فصحيح، وأما أن يُتأوّل فيه القوة فقوته دون قوة البعير والفرس والبغل والثور. وأما أن يُتأول فيه الوقاحة فالحمار معروف بالوداعة. ولو جُعل (الصبر) في مكان (الوقاحة) لكان مقبولاً، لأن الحمار معروف بالصبر ولذلك قيل له: أبو صابر.

٨٣- (٣٢٥/١) لبعضهم في عبد له اسمه كوكب:

كوكبُ إن مِتُّ فهي ميتتي لا مت إلا هرماً يا كوكبُ

ولم يفهم المحقق معنى البيت بدلالة أنه ضم تاء (متُّ) في صدر البيت، والصواب (متَّ) بفتح التاء. وقائل البيت يقول لعبده من شدة حبه له: إنّ متَّ

مـــتُ أنـــا أيـــضاً. وتُركت تاء (مت) في عجز البيت بلا ضبط بالشكل والوجه فتحها.

٨٤- قول في تعدّي عيّر:

(٣٢٩/١) قـــال الجـــاحظ (كما عيّر زيد الخيل حاتماً الطائي في خروجه من طيئ ومن حرب الفساد إلى بني بدر) فعدّى (عيّر) بفي، والفصيح بالباء أي أن يقـــول: (عيّر زيد الخيل حاتماً الطائي بخروجه). فإن قلت: الفصيح أو الأفصح أن يـــتعدّى (عيّـــر) بنفـــسه كما أفاد العلماء في كتب اللغة والأدب. قلت: كنت نـــشرتُ مقالة في مجلة البلقاء التي تصدرها الجامعة الأهلية في عمّان عنوانها (دفـــع الأذى عـــن عيّرته بكذا) مج ٣ عدد١/١٤١٣ هـــ١٩٩٢م ذكرت فيها ما اســـتطعت جمعه من شواهد تعدّي (عيّر) بالباء فكانت اثني عشر شاهداً شعرياً، وواحـــداً وعـــشرين شاهداً نثرياً. وذكرت ما استطعت جمعه من شواهد لتعدّي (عيّر) بنفسه فكانت تسعة عشر شاهداً من الشعر ولم أجد له أي شاهد من النثر. وتحاشـــيت فـــي عملي شواهد المولدين. وخلصت من ذلك إلى أن الأصل في (عيّـــر) أن يتعدى بالباء وهو الأفصح. أما تعدّي (عيّر) بنفسه فمن لغة الشعر، والأصـــل فيه التعدّي بالباء وحُذفت الباء على ما يُسمّى الحذف والإيصال لأجل وزن الـــشعر. وخالفـــت بهـــذا الاستقراء ابن قتيبة وهو أول من غضّ من قدر (عيّر) متعدياً بالباء مؤثراً عليه المتعدي بنفسه وذلك من جراء استقرائه الناقص لهـــذا الفعـــل وهـــو مذكور في كتابه أدب الكاتب ٤١١ وخالفت من تابعه من اللغويين وغيرهم الواردة أقوالهم في المعاجم وغيرها، كالجوهري في الصحاح (عيّر)، والأزهري -كما في اللسان (عيّر)-، والحريري في درة الغواص -كما

في كشف الطرّة عن الغرّة ١٢٤-، والفيروزآبادي في القاموس (عيّر). على أن الأحوص عدّى (عيّر) بفي في قوله كما في الشعر والشعراء ٥٠٢:

وإني وإن عُيّرت في طلب الصبا لأعلم أني لست في الحب أوحدا

أراد الباء ولكنه اضطر إلى جعلها (في) لوزن البيت. وإن كان في ذلك ضرورة شعرية فأي ضرورة تضطر الجاحظ إلى أن يقول: عيَّرفي؟.

تتمة: أضيف إلى شواهد (عيّر) المتعدي بالباء النثرية وهي واحد وعشرون شاهداً قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو كما في نهج البلاغة ١٥/٣ (وإن كان الرجل ليتناول المرأة في الجاهلية بالقهر أو الهراوة فيُعيَّر بها وعقبُهُ من بعده). وعسى أن يقف صانعو المعجم الكبير على هذا الذي أوردته مختصراً .

٨٥- قول في (محلِّم):

(٣٢٩/١) وقال عوف بن محلَّم، وفتح المحقق اللام المشدّدة من (محلَّم) والصواب (محلِّم) بالكسر، سواء أكان هو عوف بن محلِّم الخزاعي أم محلِّم بن عوف الشيباني أم من نُسبت إليه عين محلِّم بالبحرين أم غيره. قال ياقوت الحموي في (عين محلِّم) في معجم البلدان: (بضم أوله وفتح ثانيه وكسر اللام المشدّدة ثم ميم. يجوز أن يكون من الحِلْم وهو مفعِّل يعلِّم الحلمَ غيره... ويجوز أن يكون من حلّمتُ البعيرَ إذا نزعت عنه الحَلَم. والمحلِّم الذي يفعل ذلك. وهو اسم رجل نُسبت إليه العين في قول الأزهري. وقال ابن الكلبي: (محلِّم بن عبدالله زوج هَجَر بنت المكنَّف من الجرامقة). قلتُ: الخطأ مشاع في ضبط لام محلِّم. ففي التكملة والذيل والصلة (٤٦٢/١): (وعسلَّج قرية بالبحرين ذات نخل

وزروع تسقيها شعبة من عين محلَّم) هكذا، بفتح اللام المشدّدة من (محلَّم) والصواب الكسر، ومحقق الكتاب هو عبد الحليم الطحاوي. وفي تهذيب اللغة (١٦٥/٥ صاح): (في الحديث أن محلَّم بن جثامة قتل رجلاً). وفتحت اللام المشددة من (محلَّم)، والصواب الكسر. ومحقق الكتاب هو عبدالله درويش ومراجعه هو محمد علي النجّار. والغلط نفسه وقع في المحاسن والمساوئ ١٧٥ ومحققه هو محمد أبو الفضل إبراهيم. إن الغلط في تهذيب اللغة وفي التكملة والذيل والصلة في ضبط (محلِّم) قد ينتقل إلى (المعجم الكبير) فليكن صانعوه على حذر منه.

٨٦- (٣٣٢/١) قال الجاحظ (ولكن لمّا طال إلقاؤهم النجو والزبل في أفنيتهم سُميت تلك الأشياء التي رموا بها باسم المكان الذي رُميت به)، ولكنه قال بعد ثلاثة أسطر: (ولكنهم لكثرة ما كانوا يلقون نجوهم في أفنيتهم سمّوها باسمها)، وهو تكرير لا حاجة إليه.

٨٧- (٣٣٥/١) قال الجاحظ (وكلمات النبي صلى الله عليه وسلم لم يتقدمه فيهنّ أحد، من ذلك قوله: إذاً لا ينتطح فيها عنزان). وقوله: (وكلمات النبي) في غير محلّه، لأنّ الكلمات غير معهودة، والوجه أن يقول (وللنبي صلى الله عليه وسلم كلمات لم يتقدمه فيهن أحد). فإن قلتَ: يجوز أن يكون الأصل في العبارة (وكلمات للنبي) ثم وقع عليه التحريف. قلت: هذا يصلح من قوله بعض الإصلاح.

٨٨- (٣٣٧/١) قال الجاحظ: (وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: دققت الباب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: من هذا؟ فقلت: أنا. فقال: ما أعرف أحداً يسمّى أنا. كأنه كره قولي: أنا). قلتُ: لم يكن داق الباب علي بن

أبـــي طالب، بل هو جابر بن عبدالله. جاء في صحيح البخاري في الحديث الذي رقمـــه ٦٠٣٠: (سمعتُ جابر بن عبدالله يقول: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان على أبي، فدققت الباب فقال: من ذا؟ فقلت: أنا. فقال: أنا، أنا، كأنه كرهها). وكتب الحديث كلها تذكر اسم جابر في هذا الحديث. فالجاحظ مخطئ في اسم داق الباب ومخطئ في نقل نص كلام الرسول صلى الله عليه وسلم. ولا عجـــب أن يقول ثعلب فيه من أجل ذلك وغيره: (اعذبوا عن ذكر الجاحظ فإنه غيـــر ثقـــة ولا مأمون) (تهذيب اللغة ١/٣٠). ومن ذلك أنه يروي بيتاً وتكون روايـــته في البيان والتبيين مختلفة. ويروي بيتاً ثم يرويه في الجزء نفسه أو في جـــزء آخـــر برواية أُخرى. وروى ثلاثة أبيات ورواها في البيان والتبيين على روي آخـــر. ونـــبّه المحقق على أغلب ذلك. فعلى أي رواية من روايتيه يعتمد طلاب الشواهد اللغوية؟.

٨٩- (٣٤٦/١) قـــال الجـــاحظ (وخبّرني النُّوشرواني قال: قلت للحسن القاضـــي: أوصى جدّي بثلث ماله لأولاده، وأنا من أولاده. قال: ليس لك شيء. قلت: ولمَ؟ قال: أو ما سمعت قول الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا   بنوهنّ أبناء الرجال الأباعدِ

والـــنص يحتاج إلى عبارة توضيحية تقول: (وكان جدّه هذا لأمه). أو أن العـــبارة (أوصـــى جـــدّي) الأصل فيها (أوصى جدّي لأمي) فسقطت لأمي في النسخ. واستنادي فيما قلته استشهاد القاضي بالبيت المذكور.

٩٠- (٣٤٨/١) قـــال الجاحظ (والترك للشيء لا يكون إلا بالجارحة التي بها الشيء وفي مقداره من الزمان وتكون بدلاً منه وعقباً) هكذا، وهو قول عليه

ضباب الغموض، وأراه مما يسميه الجاحظ علم الكلام. وجاء في تتمته (فواحدة أن يسمّى السجود كفراً. وإذا كان كفراً كان جحوداً. وإذا كان جحوداً كان شركاً. والسجود ليس بجحد، والجحود ليس بإشراك، إلاّ أن تصرّفه إلى الوجه الذي يصير [به] شركاً) هكذا، وهو أيضاً قول عليه ضباب الغموض. ولكي يظهر لنا المحقق أنه فهم هذا كله أضاف من عنده إلى القسم الأخير منه [به]وقال (زيادة يحتاج إليها القول). وقول الجاحظ (فواحدة) هو عدٌّ مبتور لأنه لم يُلحَق به (وثانية) وكان يحسن منه اجتنابها.

٩١- (٣٥٩/١) قال الجاحظ (والمبتلى والملقَّى والمحروم والمظلوم مثل باهلة وغني مما لقيت من صوائب سهام الشعراء وحتى كأنهم آلة لمدارج الأقدام). والواو في قوله (وحتى) زائدة ولم أر نظيراً لها في أقوال الفصحاء ولا غيرهم، وهي ليست معطوفة على (حتى) قبلها. وقد كرر ذلك في قوله (٢٠١/٣) في حمام الزاجل: (وبيعت البيضة بخمسة دنانير فيقوم الزوج منهما في الغلّة مقام ضيعة وحتى ينهض بمؤنة العِيال). وكرره في قوله (٢٨٠/٥ و٢٨١): (وإذا كان للنابغة أن يبتدئ الأسماء على الاشتقاق من أصل اللغة كقوله: والنؤي كالحوض بالمظلومة الجَلِد، وحتى اجتمعت العرب على تصويبه).

٩٢- (٣٥٩/١) (آلة ينكب فيها كلّ ساعٍ ويعثر بها كل ماش)، ولا معنى لِ (ينكب) وأراها تحريف (ينقب)، أي ينقب فيها خفّ كل ساعٍ. و(نقب) أي تخرّق. وقوله (كُلّ ساعٍ) على حذف المضاف، أي خفّ كلّ ساعٍ.

٩٣- (٣٦٠/١) قـال الجاحظ(وجلّ معظم البلاء لم يقع إلا بغني وباهلة).
ولا أرى وجهاً لإضافة (جلّ) إلى (معظم). فإما أن يقول (وجلّ البلاء) وإما أن يقول (ومعظم البلاء) لأن جلّ ومعظم بمعنى واحد.

٩٤-(٣٦٣/١) قـال الجاحظ (وربّ قوم قد رضوا بخمولهم مع السلامة على العامـة حتـى يـصب الله تعالـى على قمم رؤوسهم حجارة القذف). وهو في قـوله(حتى يصب الله على قمم رؤوسهم حجارة القذف) قد جعل نفسه كالخضر علـيه السلام عالماً ببعض أسرار القضاء والقدر. فهو لم يعزُ إلى أولئك الناس كفراً ولا تعدياً على أحد، وبدلاً من أن يذم من هجاهم عزا الهجاء إلى تدبير من الله تعالى، وهو عزوٌ حقيق بأن يُصرف عنه القلم لما فيه من تسرع بل تترّع.

٩٥-(٣٦٦/١) (ولقد ضعضعت قريش لما جاءت به من الخصال الشريفة التامة مـن أركـان كنانة سنامَ الأرض وجبلها وعينها التي تبصر بها وأنفها التي بها تعطـس). وفـتح المحقق ميم(سنامَ) ونون (عينَها) وفاء (أنفَها) وحق ذلك كله الكـسر لموضع الجرّ من كنانة لأنها مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة بدلاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، وقد ترك هو آخر كنانة غير مضبوط بالشكل. وسنام وجبل وعين وأنف تابعة له في الإعراب، والقول (وأنفها التي بها تعطـس) أرى أن(التي بها) تحريف(الذي به) لأن القول في الأنف. وقد يكون ذلك سهواً من الجاحظ.

٩٦- (٣٦٨/١) لمزرّد بن ضرار:

نشأت غلاماً أتقي الذمّ بالقرى إذا ضاف ضيف من زرارة راغبُ

و(من) في عجز البيت تحريف (في)أراد: إذا ضاف ضيف راغب في فزارة.

٩٧- (٣٧٥/١) قـــال الجاحظ(وبعدُ، فما وجدنا كلباً وثب على صبي من تلقاء نفسه، وإنه ليتردّد عليه في المهد وهو لحم على وضم فلا يشمه ولا يدنو منه).

قلتُ اذا كان الكلب مدللاً في دار، وولد لأهل الدار طفل، وعُني به أهله ودلّلوه، فقــد تــصيب الكلـــب الغيرة فيقتل الطفل، وقد حدث في بضع سنوات خلت في إنكلتـــرا ثلاثُ حوادث في هذا المعنى أو أربع. وقد يعضُّ الصبيانَ من الجيران أو المـــارّين في الطريق بغاية الشدة دون أن يتحرّش به أحد. وعندهم أن الكلب القاتل أو الذي يُحدث جرحاً بليغاً يجب أن يُقتل، ويقوم بقتله البيطار.

٩٨- (٣٨٠/١) روى الجاحظ لابن الطثرية:

ولقـــد طـــرقتُ كلاب أهلك بالضحى حتـــى تـــركت عقـــورهن رُقـــودا

يـــضربْنَ بالأذنـــاب مـــن فـــرح بنا متوســـــدات أذرعـــــاً وخــــــدودا

وروايـــة الجـــاحظ(طرقتُ...بالضحى) لا تصح، لأن الطرق هو الإتيان بالليل. وأظـــن أن الشاعر قال(بالدجى) في مكان (بالضحى). فإن قلت: اذا كان الطَرْقُ خاصـــاً بالليل ففيم يقول الشاعر(بالدجى)؟ قلتُ: ذلك مستعمل عند العرب ومنه قول المرقش الأصغر كما في المفضليات ٢٤٢:

بأطيب من فيها إذا جئت طارقاً من الليل بل فوها ألذّ وأنصحُ

ونحو ذلك (أسرى) في قوله تعالى(سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً) (الإسراء/١). فوردت (أسرى) الخاصة بالليل وأعقبها (وليلاً). واستعمل الطرق كثيّر دون أن يذكر الليل أو الدجى، قال يرثي خندقاً الأسدي:

فلا تبعد فكل فتى سيأتي عليه الليل يطرق أو يُغادي

أي يأتيه الموت ليلاً أو نهاراً.

٩٩- (٣٨٣/١) لبعضهم:

مـــن دون سـيبك لــون لـيلٍ مظلمٍ   وحفــيف نافجـــة وكلـــبٌ موســـدُ

ثـــم جـــاء في الكلب بعد أسطر ص٣٨٤(فإن كان الكلب إنما أسره أهله فإنما اللـــوم على من أسره). وعندي أن (أسره) في الموضعين تحريف (آسده). يقال آسَـدَ الكلبَ وأوسده وأسّده أي أغراه. ويشهد لما قلت ما في البيت المذكور آنفاً وهو: وكلبٌ مُوسدُ:

١٠٠- (٣٨٦/١) لأعشى بني تغلب:

بكيت على زاد خبيث قريته   ألا كل عبسيّ على الزاد نابحُ

وأفـــاد المحقـــق أن الـــشعر في العمدة١٥١/٢ للراعي وأن الرواية فيه: ألا كلُّ عبسيّ على الزاد نائح . قلت: الصواب(نائح) كما في العمدة، وهي توافق(بكيت) في أول البيت، فما في الحيوان تصحيف واضح ارتضاه المحقق. وكسر المحقق راء (قـــريته) بالبـــناء علـــى مـــا لم يُسمّ فاعله، والصواب (قَرَيتَهُ) بفتح ففتح، والمعنى: أنت تقدّم الزاد لضيفك ونفسك شحيحة به نائحة عليه.

ثالثاً: تعليقات ومناقشات

وقائع مؤتمر "العربية وقرن من الدرس النحوي"

١٨-١٩ من شباط ٢٠٠٣م

د. عباس علي السوسوة

جامعة تعز - اليمن

فـي رحاب كلية دار العلوم في جامعة القاهرة عُقد المؤتمر الثاني للعربية والدراسـات النحوية، وعنوانه " العربية وقرن من الدرس النحوي" وشارك فيه باحـثون من عدة دول عربية وباحث من بلجيكا، بأبحاث، وبعضهم أرسل بحثاً ولـم يحـضر. على مدى يومين دارت أعمال المؤتمر في جلسات سبع ختمت بالتوصـيات، وحـدثت فيها مداخلات مفيدة؛ وإن كان هناك تداخل في محاور الجلسات وبعض الأبحاث.

(١)

بـدأت الأعمال بالجلسة الافتتاحية؛ فكانت كلمة شعبان صلاح رئيس قسم الـنحو والصرف بالكلية ومقرر المؤتمر، ثم كلمة أحمد محمد كِشك عميد كلية دار العلوم ورئيس المؤتمر، ثم كلمة حامد طاهر نائب رئيس جامعة القاهرة. تبع ذلـك استراحة قصيرة لتناول المرطبات ثم بدأت الجلسة الأولى بإلقاء ملخصات سبعة على النحو الآتي:

١- **أحمد مصطفى عفيفي (دار العلوم): النظرية النحوية- المفاهيم والتحديات.**

يرى الباحث أن النظرية النحوية مجموعة متجانسة من المبادئ والأسس والقواعد التي ينتظمها مفهوم مستوعب لكلام العرب وأحكامه، قادر على إيصال الدلالات الصحيحة للمخاطب. وأن هذه النظرية النحوية تتسم بالاتساق والقدرة على احتواء المادة الكلامية التي اعتمدت عليها هذه القواعد. غير أن جهود النحاة الأوائل – بسبب اتساع المادة اللغوية- قابلتها تحديات تعوق هذه النظرية وهي:

أ- اضطراب المصطلح النحوي دلالياً: ومن أبرز ذلك مصطلح (المفرد) فهو في باب المبتدأ والخبر يعني دلالة (ما ليس جملة ولا شبه جملة) وفي باب النداء يعني(ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف).

ب- تعدد الآراء في المسألة الواحدة، من منطلق: اختلاف اللغات، أو اختلاف المذهبين النَّحويين أو اختلاف بين نحويين من مذهب واحد.

ج- الخلط بين الفترات التاريخية وحركة النُّمو اللغوي، وأمثلة ذلك كثيرة كالخلاف على أصل كلمة (فم) أثنائية هي أم ثلاثية وإعرابها إعراباً أصلياً أو فرعياً. وكالخلاف على دخول حرف النداء على كلمة (اللهمّ)، وكالحكم على كلمات بالفعلية تارة وبالحرفية تارة أخرى.

د- دراسة الشواذ داخل المنظومة النحوية.

هـ- تساهل الدراسة النحوية في البعد عن المعنى.

و- طرح افتراضات بعيدة عن الواقع اللغوي.

ز- اتكاء القاعدة على مثال واحد ربما كان مجهول القائل أو مصنوعا صنعة لفظية واضحة.

٢- محمد عبد العزيز عبد الدايم (دار العلوم): النظرية اللغوية العامة في التراث العربي:

يُناقش البحث جملة الآراء التي قيلت عن النظرية النحوية التراثية لينتهي إلى تصور خاص عنها. إذ يرى أن ما شاع في الدرس الحديث عن أن النحو العربي يقوم على (نظرية العامل) قول غير صحيح. فالعامل (فكرة) لا (نظرية)، ويرى أن هناك نظريات كثيرة لا واحدة في نحونا العربي لأمرين يقتضيان ذلك هما:

أ- تعدد أعمال الدرس النحوي للغة من وصف وتصنيف وتحليل وتفسير الخ، مما يصعب معه على النحاة العرب أن يقدِّموا ما قدَّموه من درس نحوي شامل متكامل للعربية من دون اعتماد على جملة واسعة من النظريات تناسب كل واحدة الغرض الذي صمِّمت له.

ب- تعدد الأنظمة النحوية من الظاهرة اللغوية، الأمر الذي لا يمكن معه لنظرية واحدة مفردة أن تغطيها مهما يكن لها من اتساع وشمول.

٣- عباس السوسوة (جامعة تعز- اليمن): دراسة نحو العربية تاريخياً:

هدف البحث أن يتعرف مكانة الدرس التاريخي لظواهر بناء الكلمة والجملة في العربية الفصحى في القرن العشرين. وقد اتضح للباحث بعد جرد الفهارس: فهارس المطبوعات، وفهارس الدراسات الجامعية، وقوائم النشر، وبالخبرة الشخصية، أن هذا اللون من البحث النحوي منتقد أو يكاد في القرن العشرين. لذلك ينتقد البحث الأعمال التي زعمت لنفسها التأريخ لنحو العربية، ثم يذهب إلى أن بعض الأعمال المفردة التي لم يرد في عناوينها كلمة (تاريخ) فيها دراسات نحوية جزئية، ويعرض لها بالتقييم . ثم يعرض الباحث جهده في هذا الباب، وكيف أنه أفاد من الدراسات المفردة، وأعمال المجامع اللغوية، وبعض الأعمال الجامعية القائمة على المنهج الوصفي، في أبحاثه التاريخية (نشر منها ثلاثة أبحاث في مجلة المجمع الأردني). وعرض بسرعة لنتائج واحد منها.

وقد أظهر بعض المجمعيين الذين حضروا الجلسة الاهتمام بالبحث، وشدوا على يدي صاحبه مهنئين وداعين له بالتوفيق؛ إذ كان البحث الوحيد المقدم في المؤتمر، المهتم بالجانب التاريخي.

٤- محمد ربيع الغامدي(جامعة الملك سعود- الرياض): اللغة والكلام في التراث النحوي العربي:

يرى الباحث أن هناك التقاء بين مصطلحي دوسوسير وطبيعة الدرس النحوي التراثي كما هو عند الخليل وسيبويه. والمصطلحان معنيان بفرز العناصر التي ينبغي أن تدخل في مجال الدرس والتحليل وهو النظام الذهني

المتفق عليه بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، وما يعد من قبيل الأداء الفردي الذي ربما وافق النظام وربما خرج عنه. وهذا ما فعله النحاة المؤسسون. ويرى الباحث أهمية ذلك في تصور طرق التيسير وإصلاح النحو، إذ شاع في كثير من جهود التيسير في القرن العشرين الدعوة إلى نبذ العلل والعوامل والتقدير، ونحو ذلك، وهذا سوء تقدير لطبيعة الدرس النحوي التراثي.

٥- عوض بن حمد القوزي(جامعة الملك سعود- الرياض): الجهود المبعثرة في خدمة التراث.

عرض الباحث لجهود المستشرقين في نشر التراث النحوي، ثم لجهود العرب. وذكر أن بعضهم خدموا التراث بصدقٍ وأمانةٍ، ثم أصبح (التحقيق) مجالاً رحباً يتسع لأهله ولغيرهم من الأدعياء، وتطرق إلى شيوع التسرع في التحقيق الذي نتج عنه سلبيات كبيرة من حيث نشر كتب منسوبة لغير أصحابها وشيوع السرقات، كما تكررت الأعمال دون داع، وقلّ التمحيص وضعفت الدقة في الإنتاج (المحقَّق)، وذكر الباحث أن التنسيق منعدم بين هذه الجهود، وأنه لا توجد رقابة ثقافية أو رسمية تقول للمسيء أسأت، أو تقول للمحسن أحسنت.وبذلك أصبح التراث ضحية الاجتهادات الفردية التي يطغى عليها الارتجال.

٦- عبد الواحد خيري(آداب بني ملاّل-المغرب) مشكل تركيب اسم الإشارة في اللغة العربية.

يرى الباحث أن اسم الإشارة يعين تركيبياً إما مدّاً أو مبتدأ بحسب الخصائص الصرفية، فهي لا تحدد الاسم الفاعل أو المفعول- مثلاً- إلا عند

اقتـــرانه بـــلام التعـــريف، وأما عند اقتران الاسم بالتنوين أو الإضافة فإنَّ تعييـــنها يوجب استدعاء موقع المبتدأ. وهذه المفارقة الغريبة في نحو أسماء الإشارة سيعالجه بالاعتماد على نحو " التيسير".

٧- عامـــر صـــلاح (جامعـــة قناة السويس): المسائل الصرفية في(بدائع الفوائد) لابن قيم الجوزيّة.

يـــرى أن فـــي الكتاب خمسين مسألة صرفية لم تعرض لها الدراسات التي تـــناولت جهـــود ابن قيم وأنه سيعرضها، بمقابلتها بما في كتب التراث وكتب المحدثين.

بهـــذا تكـــون الجلسة الأولى التي عنوانها " في النظرية النحوية التراثية" قد انتهت وهي برئاسة علي أبو المكارم.

(٢)

بعـــد الغـــداء بـــدأت أعمال الجلسة الثانية برئاسة محمد شفيع الدين السيد، وعـــنوانها " المـــصطلح النحوي مفهومه وتطوره". وسيظهر أن العنوان غير مطابق لما جاء في الأبحاث التي قرأ ملخصاتها أصحابها. وهي أربعة:

١- دانـــيال تـــيومان (معهد الترجمة - بلجيكا): ترجمة المصطلحات اللغوية الغربية إلى العربية.

ركـــز الـــباحث على المحاولات الأولى لترجمة المفاهيم النحوية الغربية إلى العـــربية فـــي النـــصف الثانـــي مـــن القرن التاسع عشر، خصوصاً محاولات الطهطـــاوي المـــصري وسليمان الحرايري التونسي، ثم عرج على نماذج في

القرن العشرين، وأوضح أنها تشتمل على قدر كبير من عدم التوافق، وأن بعضها له مقابلات كثيرة.

٢-فاطمة أبركان (جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء بالمغرب): من الحقول الدلالية إلى الحقول التصورية .(تولى زوج الباحثة قراءته نظراً لغيابها):

ترى الباحثة أن مفهوم الحقل الدلالي يضم اعتباطاً عدداً من المفردات يصعب الاستدلال على ارتباطها بعضها ببعض بالنظر إلى الجانب اللساني، وزعمت أنها تتبنَّى فرضية ورزبيكا (١٩٩٠) في الدلالة وفرضية بوهاس (١٩٩٧) في الصوت. وأن الحقل الدلالي ليس له معنى لساني، وأنها ستدافع عن الحقل المعجمي الذي يجمع بين الأصوات والمعاني. وانتقت من (أساس البلاغة) ح م ر، و خ ض ر، ور ق ش. وزعمت أن أحمر أصله ح م، وأخضر أصله خ ض!

وقد عقب كثيرون على البحث، وقالوا إن ابن جني سماه " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" وأن مسألة التقاليب أشار إليها الخليل ولم يطبقها، وأن ابن فارس خصص معجمه " مقاييس اللغة" لهذه القضية، وأن الأب مرمرجي الرومنيكي أشار إلى الثنائية.

٣-عبد الكريم جبل (كلية العلوم الإنسانية- الإمارات): دلالات صيغ العربية بين جهود القدماء والمحدثين، (فَعُلَ) أنموذجاً:

يرى الباحث أن توضع أحكام القدماء على محك النقد والتدقيق والإحصاء بغية مزيد من الضبط. ويوضح ذلك بصيغة (فَعُلَ) التي زعموها

خاصـــة بالطـــبائع والغرائز، فقام الباحث باستقراء ما ورد عليها من أفعال في معجم تاج العروس للزبيدي. وقال: إنَّ الأولى أن تكون صفة متأصلة أو تحول الصفة إلى لازمة أو نسبية.

والـــبحث وإن اتّسم بالاستقصاء فقد هاجمه المداخلون وقالوا: إن القدماء قد فعلوا ما زعمه الباحث فقالوا " أو كالسجية " وإن القدماء لم يكونوا غافلين عن ذلك إذ قالوا بالكثرة والقلة. وأما التدقيق فمطلوب دائماً.

(٣)

ثـــم كانـــت الجلـــسة الثالـــثة برئاسة عبد الحكيم راضي، وأُلقيت فيها ملخـــصات لخمـــسة بحـــوث تمـــت على هذا النحو؛ وتحت وعنوانها "العربية والنظريات المعاصرة، دراسات وتطبيقات".

١- صـــلاح الـــدين صـــالح حسنين (دار العلوم): البؤرة والتبئير وتحديد المعنى التداولي للجملة:

يطـــبق البحث النحو الوظيفي الذي يرى أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصـــل، ويتـــناول الجملـــة من زوايا الدلالة والتركيب والتدوال والصوت، ويدرس ثلاثة أنماط للجملة: الاسمية والفعلية والربطية. ويرى أن التبئير يتركز حـــول العنصر الحامل للمعلومة التي لا تدخل في القاسم المشترك بين المتكلم والمخاطـــب ومع ذلك فإن المخاطب كان يعلم هذه المعلومة مع ترددٍ في قبولها أو إنكارها، فيأتي التبئير ليدفع هذا التردد، ويؤكد البلاغيون مصطلح (القصر) المعني بدفع التردد.

ويرى أن الجملة المرتبطة بالمبتدأ هي موضوع الحديث عن هذا المبتدأ وأنــه يسند إليها بؤرة الحديث.وهذا يعني أن هذه الجملة يجب أن تكون خبرية كي تقبل أو لا تقبل، وإذا تصادف وجود جملة إنشائية فهي منقطعة من المبتدأ. ويرى أن التقديم والتأخير لا يؤثران في البنية التركيبية، فالفاعل هو الفاعل تقدم أو تأخر، وإنما المتغير هو الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب.

٢- عبد الحميد مصطفى السيد (الجامعة الهاشمية بالزرقاء- الأردن)

التراكيب النحوية من الوجهة التداولية:

يعــالج الــبحث التراكيب النحوية في العربية من وجهة نظر تداولية بغية الوصــول إلى دراسة نحوية تعنى بالتركيب والتحليل ودلالات الجمل بوساطة مقاماتهــا. وقــد انــتفع البحث- بقدر ما- بالأنظار اللسانية الحديثة خصوصاً الاتجاه الوظيفي ونظرته التداولية إلى اللغة. واستكنه أنظار النحاة، وتوقف عند أعمــال البلاغيين؛ فانتهى إلى أن مباحث النحو يتحقق بها فهم البنية التركيبية ودلالاتها، وأن مباحث البلاغة يتحدد بها أهداف التعبير والتواصل، وبهما معاً يوقف على دلالة التراكيب وأسرارها.

وقــد عُقّب على البحث بأن الذين تناولوا التداولية نبهوا إلى أن هذه الأفكار موجــودة فــي التراث، لكن تشومسكي لم يعد يعوّل على البنية العميقة، بل إن البنية السطحية فيها كل شيء، وأن القواعد التحويلية قد انتهت.

وعقّب آخر بقوله إنَّ للدكتور عثمان أمين كتاباً في فلسفة اللغة العربية وأنه أول مــن تحــدث – قبل تشومسكي بدهر- عن (الجَوّانيّة) وعن عميق وغير عميق.

وعقــب ثالــث بــأن أمثال هذه الأبحاث لم تهتم بالسياق غير اللغوي على أهميــته. وكــان للــباحث نفــسه ردّ فقــال: إن القواعد التحويلية قد قلل منها

تشومسكي ولا يعني هذا أنها انتهت عنده، بل إن قلتها باتجاه السعي إلى نحو عالمي.

٣- محمد صالح توفيق(جامعة القاهرة): المنهج المقارن في دراسة النحو العربي:

يرى الباحث أن يستضيء الباحثون بالمنهج المقارن في درسهم للنحو العربي إلى جوار المناهج الأخرى، ويرى أن إشارة القدماء إلى القرابة بين اللغات السامية تنم عن قوة ثقافتهم ولا تدل على إتقان لغات هذه الأمم، لأنها إشارات محدودة لا تمثل منهجاً. كما وجد أن جانباً من النظرات النحوية القديمة أيدها البحث المقارن الحديث مما يدل على بصيرة قدمائنا رغم إمكانات العصر المحدودة. وعرض الباحث لبعض الأُمور كتركيب بعض الأدوات والقول بثنائية بعض الألفاظ.

٤- الاتجاه العُدولي في القرآن الكريم: أحمد الليثي: (دار العلوم بالفيوم):

يتحدث البحث عن العدول والترخص والإعلال والإبدال والعلاقة بين هذه المصطلحات تلاقياً واختلافا، ثم انتقل إلى صور للعدول في بنية الكلمة من صحيح إلى صحيح ومن معتل إلى صحيح...الخ. ثم انتقل إلى مظاهر للعدول من دلالة مركزية إلى دلالة محيطة، ثم العدول من حرف جر إلى آخر، ومن صيغة إلى أخرى، ومن زمن فعل إلى زمن آخر، ومن تنكير إلى تعريف والعكس، ثم ينتهي البحث متوصلاً إلى نتيجة مفادها: أن الأسلوب القرآني قد يترك المباشرة متجهاً إلى أسلوب آخر يعدل فيه عن هذه المباشرة، وأن هذا العدول وراءه أسرار بلاغية نعلم بعضها ويخفى عنا كثيرها. وقد اعترض بعضهم على مصطلح " العدول" في القرآن الكريم وتساءل: كيف

أستطيع أن أطبق السياق غير اللغوي على كلام الله تعالى؟ وأصر الباحث على استخدام المصطلح متسائلاً: أين أذهب بقوله تعالى " أتى أمر الله فلا تستعجلوه"؟ وعقّب رئيس الجلسة بأن هذا مصطلح علمي، بل أكثر من ذلك، فإن ابن جني قد استخدم كلمة " انحراف " في بيان أشكال العدول في قوله تعالى " فمهل الكافرين أمهلهم رويدا".

٥- السيد علي خضر(جامعة المنصورة): مستويات التحليل النحوي للعربية دراسة في المفاهيم والتطبيقات:

يرى الباحث أن النحو العربي ينتهج تحليل النصوص، ولغرض الدرس يقسم ذلك إلى مستويين: تقليدي وجمالي. فأما الأول فهو الغالب على المؤلفات النحوية التي تجتزئ بشواهد مقتطعة من سياقها العام لتستنبط قواعد مطردة كرفع الفاعل ونصب المفعول...الخ، وهو مستوى يبحث في مكونات الجملة ويميز عناصرها ووظائفها.

وأما المستوى الجمالي فيضيء معاني ودلالات لا يلتفت إليها الأولون متسائلين لم قدم هذا وأخر ذاك ولم ذكّر هذا ولم نكر ذاك الخ، والتحليل الجمالي محوج إلى المعرفة بملابسات النص(المقام أو السياق). ثم يرى أن المستويين معاً موضوع بحثه ويطبق النوع الثاني على سورة الضحى، من دون أن يتجاوز الإطار العام المسموح به.

وبذلك تكون أعمال اليوم الأول قد انتهت في الساعة السابعة والنصف مساء.

(٤)

في يوم الأربعاء ١٩ من شباط ٢٠٠٣ في العاشرة صباحاً بدأت أعمال اليوم الثاني للمؤتمر. كانت الجلسة الأولى برئاسة أحمد مختار عمر، وعنوانها " نحو نظرية نحوية معاصرة " وسيرى القارئ الكريم أن بعض الأبحاث لا تندرج تحت غطاء العنوان. وفيها قرئت ملخصات بحوث أربعة، وكان فيها مداخلات مفيدة.

١- في معاني الإعراب في فصحى التراث، للسعيد محمد بدوي (الجامعة الأمريكية بالقاهرة):

لم يحضر صاحب البحث وتولى إبراهيم الدسوقي عرضه وشرحه.

يعرض البحث للإعراب الذي احتل بؤرة الاهتمام في النحو القديم، وصار علامة على إتقان اللغة واللّحن فيها. وأشار إلى نظرية النظم التي ربط فيها عبد القاهر الجرجاني النظم بمعاني النحو، ثم تفسير المحدثين للعلامات الإعرابية فمنهم من أنكرها كإبراهيم أنيس، ومنهم من علل لها كإبراهيم مصطفى الذي جعل الضمة علماً للإسناد والكسرة علما للإضافة. وعرض لنظرية تضافر القرائن عند تمام حسّان. ثم حاول الخروج بنظرية تجعل من العلامة الإعرابية جزءاً مؤثراً في النظم العربي. فالعلامة الإعرابية لها في الجملة معنيان متوازيان: معنى نحوي/ معنى دلالي. فالضمة والفتحة والكسرة والسكون تقوم بوظيفة دلالية في إطار التدرج الذي يحكم الأنماط الإعرابية في الجملة الاسمية والفعلية والوصفية. وتقع هذه الأنماط بين الثبات والمطلق في جملة المبتدأ أو

الخبر " الأمُّ مدرسةٌ " من جهة والأكثر تقييداً من جهة أخرى، وبينهما درجات هي: الأقل إطلاقا، وأقل الأقل إطلاقا، والأقل تقييداً، وأقل إطلاقا وتقييداً.

فالـضمة مـرتبطة بالثبات المطلق بدرجات في طرفيه مبتدأ وخبر. والأقل إطلاقـا فـي طرف واحد، كان وأخواتها، وكاد وأخواتها. أقل الأقل إطلاقا في طـرف واحد إنّ وأخواتها: (إن الأمَّ مدرسة). أما الفتحة فترتبط بالمقيد المتغير في درجات ظنّ وأخواتها.

وقـد وصف البحث بأنه معقـد وغير واضح، وأن تفسير إبراهيم مصطفى -علـى علاتـه- أوضح. كما عقب د. تمام حسان بأن العلامة العربية قرينة واحدة من بين قرائن أداء المعنى.

٢- التنظيـر الـنحوي التراثي وعلاقته بالنظريات اللغوية الحديثة، لناديا حسكور (جامعة حلب- سورية):

ترى الباحثة أن علماء العربية كانوا يملكون مفردات متناثرة لنظرية نحوية كاملـة، وأن درسـهم امتزجت فيه الغاية العلمية الصرفة بغايات تعليمية. وأن الغايـات التعليمية كان لها نصيب في تآليفهم. كجمل الزجاجي وتفاحة النحاس ولمـع ابـن جنـي. وأن التمييز بين نوعي التأليف النحوي مهم. فالعلمي منه يحـصر أنمـاط الجمـل ويـصفها ويفسرها وذلك أمر يهمّ المتخصصين. أما التربوي فيركِّز على ما يحتاجه الدارس في حياته ليحقق التواصل المعرفي مع غيـره فهماً وكلاماً وكتابة وقراءة. وهذا النحو التربوي تُختار مادتُه من النحو العلمي وتصاغ من جديد طبقاً لأهداف التعليم وظروفه، إذ ليس مجرد تلخيص للنحو العلمي.

وتـــرى الباحثة أن تشومسكي رأى أن التربوي نمط خاص مختار من النحو العلمي طبقاً لمعايير تتوخى السهولة والفائدة، وأنه يخلو من التفصيلات الكثيرة التي في النحو الأول. ومن هنا يمكن لوجهتي النظر التراثية والحديثة أن تصاغ منهما نظرية نحوية عربية.

وقد عقب رئيس الجلسة بأن المسألة ليست مسألة تيسير فحسب، مع احترامه لكل جهود التيسير، بل هي مسألة همة، ومسألة تربوية في المقام الأول.

٣- بعــض مظاهـــر التغير اللغوي في العربية المعاصرة، لوفاء كامل فايد (كلية الآداب جامعة القاهرة):

ترصــــد الدراسة بعض مظاهر التغير في استخدام العربية المعاصرة، لعدد مـــن الصيغ الصرفية كالأفعال والمصادر، استخداماً يخالف ما هو مرصود في المعـــاجم القـــديم كاللسان مثلاً، وهذا الاستخدام قد يكون في البنية أو الدلالة أو التعدي واللزوم. فهل تُرَدّ هذه الصيغ إلى المعاجم القديمة فيحكم بتخطئتها إن لم يـــستعملها القـــدماء؟ أم يُغـــضّ الطرف عنها، وتستخدم من دون أن تدخل في المعجم الحديث؟ وذكرت الباحثة من ذلك جمع المصادر بالألف والتاء، وكلمات مثل الشراكة والتواجد، وأكّد على.

وعقّـــب كاتـــب هـــذه السطور بأن ما قالته الباحثة يؤيد وجهة نظره في أن البحث النحوي التاريخي مهمل، فها هي الباحثة تنظر في معجمين فقط: اللسان والوسيط، وما بينهما من مؤلفات بالمئات لا تُستنطق. وذكر المعقّب أن بعضها مـــستخدم قـــديماً فالشراكة موجودة في نثر الجاحظ، والتواجد بمعنى الحضور موجـــود فـــي مقدمـــة ابن خلدون، وجمع المصادر بالألف والتاء كثير في لغة

المتكلمـين والفلاسـفة ومن تقيّلهم، وأن التعبير (أكّدَ على) موجود في كتابات العصر العباسي الثاني وما بعده.

وردّت الباحثة بأن سبيل بحثها غير سبيل المعقب، شاكرة له تعقيبه.

٤- تطـور لغـة القـصة في مصر عبر قرن من الزمان، لشكري بركات إبراهيم (جامعة قناة السويس):

يـرى الـباحث أن لغـة القص في(مرحلة البدايات) عند إبراهيم المويلحي ومحمد المويلحي وعبد الله النديم، كانت تحاكي لغة المقامات، وتتشبث بالألفاظ ذات الدلالات الفضفاضة والألفاظ المترادفة والجمل المتداخلة، ثم كان انتقال في مـرحلة (الانتقال إلى الواقعية)عند عيسى عبيد الذي يستخدم الفصحى البسيطة فـي الوصـف والـسرد، ويلجـأ في الحوار إلى العامية. بعدها تأتي مرحلة (الواقعـية) عـند أحمـد خيـري سعيد ومحمود طاهر لاشين ومحمود تيمور وغيـرهم، فلاشـين- مثلا- تكاد عبارته تقترب من عبارة الشعر في الوصف والسرد، أما الحوار فممزوج بعامية. وفي مرحلة (امتداد الواقعية) التي تجاوز الحـرب العالمـية الثانـية، ويمـثلها نجيب محفوظ من ١٩٣٤-١٩٧٨ فبعد استخدامه للفكر استخدم الرمز والفصحى في سرده وحواره. ويرى أن مراحل تطور لغة القص في مصر تنتهي بالمرحلة الرمزية التي يمثلها جمال الغيطاني، الذي يغترف من معجم الصوفية كثيراً، وهذا يكسب لغته الغموض. وهو يخالف في لغة السرد حيث يمزج العامية بالفصحى.

وقد اعتُرض على الباحث بعدم التسليم بهذه المراحل، وأنها ليست بهذا التدرج الأفقي، وأن المذكورين ليسوا أفضل من تتجسد فيهم خصائص ما زعمه من مراحل وأن كلامه فيه عمومية.

(٥)

بعد ذلك كانت الجلسة الثانية برئاسة محمد حماسة عبد اللطيف، وعنوانها "النحو العربي تجارب وخبرات" وكانت مخصصة لتكريم ثلاثة من رواد الكلية في مجال الدرس النحوي، هم: تمام حسان ومحمد عيد وأمين علي السيّد. وقد تغيب الثالث لظروف صحيَّة قاهرة.

بدأ رئيس الجلسة بالحديث عن الغائب فوصفه بالحنان والعطف وسعة الصدر، ووصف محمد عيد بالصرامة رغم الصداقة. ووصف تمام حسان بأستاذ الجميع فهو أستاذ لأمين السيد ومحمد عيد، وقد امتدّ حنانُه إليه كما يقال في الريف: إن الجدة ترضع ابنتها وترضع ابن بنتها أيضاً، والحفيد هنا رئيس الجلسة، وذكر أن كلية دار العلوم معطاء في العلم وقد اختير منها قبل أيام أعضاء لمجمع اللغة العربية الدكاترة: عبد الحميد مدكور ومحمد حسن عبد العزيز ومحمد بلتاجي حسن ومحمد حماسة عبد اللطيف وصلاح فضل. ثم طلب رئيس الجلسة منهما أن يتحدثا عما يعنّ لهما، فبدأ تمام حسان بقوله: إنني أحسُّ في هذا الموقف بالحرج، وقد قال محمد حماسة كلاماً أشكره عليه، لكنني أبرأ منه جملة وتفصيلاً، فما أنا إلاّ طالب علم مُسِنّ، وخلقني الله تعالى لأعمل والبحث وظيفتي في هذه الدنيا.

ثم تحدث عن تلمذته في جامعة لندن لفيرث، وكيف كان أستاذهم حانيا عليه وعلى زميليه محمود السعران وعبد الرحمن أيوب. ثم كيف انتقل في دار العلوم

من قسم علم اللغة إلى قسم النحو والصرف والعروض، ثم تحدث حديثاً مستفيضاً عن إبداع المعنى، يخرج بنا عن مجرد العرض لوقائع المؤتمر.

بعد ذلك تحدث محمد عيد عن تجربته في تأليف (النحو المصفّى) ودوافع تأليفه ثم خطته في تأليف الكتاب الذي أخرجه من ثمانية عشر مصنفاً.

وبعد الكلمتين قام عميد الكلية بتسليم الدروع التكريمية للثلاثة المحتفى بهم. وبذلك اختتمت أعمال الجلسة، وذهب قسم من المؤتمرين لتناول الغداء.

(٦)

رأس الجلسة الثالثة محمد فتّوح أحمد، وفيها قرئت ملخصات خمسة أبحاث على النحو الآتي:

١- ربيع خلف (دار العلوم): دور قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تطوير الدرس النحوي:

يهدف الباحث إلى دراسة هذه القرارات في المسائل الصرفية والنحوية وتعرف مضمونها ودوافع إصدارها، وأهدافها، ومصطلحاتها. لكن هذا الأثر المزعوم ظل وقفاً على أروقة المجمع، وفي ظني أنها لم تخرج عن نطاقه.

٢- سامي سليمان أحمد(كلية الآداب – جامعة القاهرة): البداية المجهولة لتجديد الدرس النحوي في العصر الحديث (القرن الثامن عشر وكتاب "بحث المطالب"):

يرى الباحث أن البداية الحقيقية لتجديد الدرس النحوي كانت في بداية القرن الثامن عشر حين قدم جرمانوس فرحات (١٦٧٠-١٧٣٢م) كتابه " بحث المطالب " عام ١٧٠٧م. وتتجلى معالم هذا التجديد في الظواهر الآتية:

أ- وضــع نسق جديد يبدأ بالوحدات الصغرى وينتهي بالكبرى، إذ يبدأ بدراســة الحــروف والحركات، ويتبعها بدراسة التصريف في إطار الفعل والاسم، ثم ينتقل إلى دراسة موضوعات النحو.

ب- تنظــيم كثيــر من أبواب النحو وفق منطق العلاقات التي تربطها بعــضها بــبعض، وهــذا ما يتضح في تنظيمه قسمي المرفوعات والمنصوبات.

ج- التدقــيق فــي صياغة المصطلحات المحددة لجوانب المادة النحويَّة وموضــوعاتها وعناصرها، وهذا ما يتضح إذا قورن عمله "بالتحفة المكتبية" لرفاعة الطهطاوي الصادر عام ١٨٦٩.

د- إيجــاز التعــريفات مع الوفاء بالدِّلالة على ما تشير إليه من مفاهيم، وإبراز دور الدَّلالة في المصطلح النحوي.

هـ- عدم الالتفات إلى المسائل الخلافية والآراء المتشعبة، والنص على إضافات مهمة كان يقدمها في نهاية عرضه للموضوعات بعنوان : "تنبيه".

و- الاكتفاء بعدد محدود من الشواهد المتواترة في كتب القدماء، والاتكاء على استمداد كثير من الشواهد من الكتاب المقدس.

٣- عــبد الــرحمن بــن حسن العارف(جامعة أم القرى- مكة المكرمة): تقويم الحركة اللغوية في القرن العشرين:

عــرض الــباحث لهــذه الحركة في جميع جوانبها: الصوتية والصرفية والــنحوية والمعجمية وما أصابها من نمو، وبيّن أثر اللسانيات الغربية على توجهات النحو المعاصر وطروحاته، ولم تكن الصناعة المعجمية واللسانيات التطبيقية بعيدة عن رصد الباحث.

٤- محمـــد أحمد خضير (كلية الآداب جامعة القاهرة): كتاب إحياء النحو وأثره في التيسير:

يرى الباحث أن " إحياء النحو " الصادر عام ١٩٣٧م لإبراهيم مصطفى كان له أثر إن بالسلب وإن بالإيجاب. فكان كتاب محمد أحمد عرفة (النَّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة) الذي رفض فكرة الكتاب ووقف يدافع عن فكرة العامل، وكانت مساندة المجمع اللغوي لإبراهيم مصطفى، وتبنت وزارة المعارف كثيراً من آراء الكتاب وفرضت تدريسها في المدارس، ثم انحسر هذا التأييد. كما تأثر به بعضهم من دون أن يشير إليه مثل محمد عبد الجواد أحمد في " قواعد النحو البدائـــية" وتأثر به بعضهم وأشار إلى ذلك مثل أحمد عبد الستار الجواري في "نحـــو التيسير" ويرى الباحث أن التيسير في هذه المحاولات- ومعها محاولات شوقي ضيف وأمين الخولي- ارتبط بعدة أسس هي: الاعتماد على المعنى بدلاً من العامل، وربط العلامات الإعرابية بالمعنى، وحل مشكلات الإعراب الفرعي والتقديـــري والمحلـــي، والتقليل من التفريع. وإذا كان أثر ابن مضاء القرطبي واضحاً جلياً في صاحب الإحياء- من دون أن يشير هو إلى ذلك- فإننا نجد من يتأثر بالإحياء من دون إشارة إليه.

٥- علـــي توفيق الحَمَد (جامعة اليرموك- إربد، الأردن) من رواد التجديد اللغوي في القرن العشرين، السكاكيني: قراءة في فكره اللغوي:

يعـــرض البحث جملة من آراء خليل السكاكيني (ت١٩٥٣م) كما جاءت في كـــتابه "مطالعـــات فـــي اللغة والأدب" المنشور بالقاهرة عام ١٩٢٥م. ويبين خروجه على المألوف في تفسير عدد من الظواهر اللغوية، فمن آرائه الطريفة:

أ- ضـــرورة أن يعرف اللغوي لغات قديمة وحديثة، وأن يحيط بتاريخها وفلسفتها.

ب- دراسة حروف الهجاء على مستويي: الرسم والصوت.

ج - دلالـــة الحـــركات العـــربية وتوزع الحركات على اللغات بتأثير من البيئة! وهناك دراسة للقرائن اللفظية والمعنوية في العربية.

(٧)

في السابعة مساء تلا مقرر المؤتمر التوصيات التي شارك فيها المؤتمرون وهي:

أولا: الدعـــوة إلى إعادة قراءة تراثنا النحوي بأناة، لاستخلاص النظريات التي تحكمـــه وتلمّـــس عناصـــر القوة والأصالة فيه، والبعد عن التسرع إلى تخطئة علمائنا.

ثانيا: يؤكد المؤتمر مشروعية الإفادة من النظريات اللسانية المعاصرة في تحليل أنظمة العربية بوعي، ومن دون انسياق وراء كل جديد لجدته.

ثالـــثا: الأخذ بالمنهج المقارن في دراسة النحو العربي، لحل المشكلات النحوية التي ثار حولها خلاف يعوق الدرس النحوي أحيانا.

رابعـــا: مـــراجعة المـــصطلحات اللغـــوية (صوتية وصرفية ونحوية) وتدقيقها وتوحيدها ما أمكن، بتنقيتها من الترادف والاشتراك.

خامسا: تنبيه الباحثين إلى الفرق بين الهدف التعليمي والهدف العلمي من التأليف النحوي، بما يحقق التوازن بين حق النظر العلمي الدقيق ومستوى المتعلم الذي يقصر عن مقتضى هذا النظر أحيانا.

سادساً: إعادة صياغة النحو التعليمي بحيث تتعدد مستوياته وفقاً للمتلقين، والتدرج في تعليم العربية بحيث يُختار لكل مرحلة ما يناسبها من المادة اللغوية والأدبية.

سابعاً: يوصي المؤتمر بوضع ضوابط محدّدة لتحقيق المخطوطات تحقيقاً علمياً دقيقاً، بحيث لا يدخل ميدان التحقيق إلاّ من لديه الكفاية اللازمة، حفاظاً على تراثنا من العبث.

ثامناً: يؤكد المؤتمر أهمية الحد من تكرار الجهود في الدراسات النحوية الجامعية وغيرها، والعمل على توحيدها عن طريق إصدار دليل دوري يشتمل على ما أُنجز من دراسات لغوية ونحوية في العالم، وما هو قيد الإنجاز، ويتعاون على إصداره عدد من الجامعات العربية الكبرى.

تاسعاً: يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة تجتمع كل عام لمراجعة الأعمال والمصطلحات اللغوية، لتكون عوناً للمجامع اللغوية العربية؛ وذلك بتقديم ثمرة جهودها لهذه المجامع والكليات المعنية بدراسة العربية.

عاشراً: يدعو المؤتمر إلى عقد ندوات ومؤتمرات أخرى في الوطن العربي، لحل المشكلات التي تواجه العربية في ميدان البحث العلمي وميدان التعليم.

حادي عشر: يوصي المؤتمر بتقوية الصلات بين المؤتمرين، عن طريق المراسلات؛ لتعرّف اهتماماتهم البحثية، ومعرفة الجديد في أبحاثهم، وفتح باب التعاون بينهم.

ثاني عشر: يدعو المؤتمر إلى التخطيط اللُّغوي؛ بتحديد الأولويات اللازمة لخدمة العربية نحواً وصرفاً ومعجماً، حتى لا يكون البحث اللغوي مجرد مبادرات فردية؛ إذ الأَولى أن تكون الأعمال اللغوية مؤسسية.

ثالث عشر: المطالبة الجادّة بالدعم القانوني والتنفيذي والمالي الذي يضمن حماية اللغة العربية، والأخذ بها في الحياة التعليمية والعامة والمتخصصة(الجامعية).

رابـــع عـــشر: يدعـــو المؤتمر إلى إنشاء موسوعات لغوية مؤسسية تسعى إلى استصفاء الأفكار اللغوية المبثوثة في الكتب القديمة والحديثة، بما يغني الباحثين عـــن التشتت، وبما يحقق تأصيل الفكر اللغوي الذي أصبح في كثير من مؤلفات المحدثين مثلاً للاختلاط.

خامس عشر: يدعو المؤتمر إلى التفكير الجاد في أمر نشر العربية في الخارج، بإعداد مواد تعليمية متخصصة في هذا الشأن.

فـــي الـــسابعة والنـــصف مساءً انتهت أعمال المؤتمر، بعد أن حدثت لقاءات تعـــارف بـــين باحثين من دول عربية مختلفة، ووعود بالتواصل نرجو لها أن تتحقق.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

تعليق على البحث الموسوم بـ"الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي/مثل من وظيفة الحال" للدكتورة لطيفة إبراهيم النجار

د. علاء الدين حمويه

البحث نُشِر في مجلة المجمع الأردني/ العدد(٦٥)/تموز- كانون الأول٢٠٠٣م.

آثرت، كي نكون على بيِّنة من أمرنا من الخطوة الأولى، أن أبدأ من حيث انتهت الباحثة الفاضلة، إذ تقول: " ولكننا إذا أردنا أن نجعل الأبعاد الدلالية التي تُعَبِّر عنها الوظائف النحوية منطلقنا الأول في الوصف والتقعيد، فلا شك أن هذا الوصـــف سـيختلف، وسيصبح للوظائف النحوية صوراً {كذا} أخرى لم ينص علـيها الــنحاة، وهذا أمر مرهون بإعادة وصف العربية وفق ترتيب للضوابط يختلف عما تعارف عليه النحاة العرب".

إن التفكيـــر فـــي إقامة نظرية نحوية غير التي بين أيدينا حق مشروع لكل باحـــث مُحَقِّق في هذا العلم، وقَوْلَتُها هذه ردَّدت في نفسي ما كان يقوله أستاذنا العلامـــة أحمـــد راتب النفاخ شيخ العربية في أيامه-رحمة الله عليه-: إن الذي نملكـــه مما يُسمى بعلم النحو والصرف نظرية، والنظرية مهما كانت قوتها فإنها لا تَرقى إلى منزلة الحقيقة العلمية، ولكن هذه النظرية التي ورثناها تكتسب قوتها واحتـــرامها مـــن أنها كانت وما زالت النظرية الوحيدة التي تُفسِّر لنا الظواهر اللغـــوية: نحوها وصرفها تفسيراً مقبولاً ومتماسكاً، ولكل باحث مُحَقِّق في هذا العلم أو أكثر الحقّ في استنباط نظرية أخرى، وإذا تَمّ ذلك فإنَّ للمحققين من أهل هـــذا العلم حقَّ النّظر فيها لتقويمها، فإنْ وجدوا أنَّها تُفسِّر لنا الظواهر اللغوية: الـــنحوية والـــصرفية تفسيراً أفضل مما عندنا فلا يسعنا إلا أن نتركه، ونتبع ما

جاءنا من الخير، وإن تساوتا فلنا الخيار، وإن قصرت الأخيرة عن الأولى تمسكنا بما عندنا. انتهى معنى كلامه رحمه الله.

ويحسُن بكل من أراد أن يبدأ بهذا الأمر الجليل والجَلل أن يترك توجيه النقد للنظرية التي لا نملك إلى يومنا هذا سواها، والتي أثبتت مكانتها؛ إذْ أفادَ منها عددٌ غير قليل من الباحثين اللغويين المحدثين في الغرب والشرق.

وليت الباحثين المَعْنيين بهذا الأمر والساعين إلى التغيير يبدؤون من حيث بدأ سَلفهم، فيستقرون هذه اللغة استقراء جديداً في حقبة زمنية يتوافقون على تحديدها، ثم يضعون لأنفسهم ضوابط منهجية يرتضونها للتحقيق في هذا العلم، كما فعل ذلك أجدادهم، وهذه الضوابط المنهجية التي تواضع عليها النحاة كان أستاذنا- رحمه الله-، يسميها بالأصول المنهجية ويرى أنها ضوابط تفرضها بدائه العقل السليم للتحقيق في هذا العلم. وهذا شأن كل باحث؛ يبدأ بحثه بذكر منهجه، كما فعلت الباحثة الفاضلة في ص٩٠، وشأن كل أصحاب علم، فلا بد من قواعد تضبط المنهج.

وللأسف الشديد لاقت هذه الأصول المنهجية هجوماً من بعض المُعْتَنين بهذا العلم من المعاصرين، فاتُّهم النحو بالتبعية للمنطق...ولتعمّ الفائدة أذكر أن أستاذنا- رحمه الله- كان يُسَمي القواعد العامة التي استنبطها النحاة من استقرائهم لكلام العرب بالأصول الوضعيّة.

وللباحثة الفاضلة كما لغيرها الحق في أن يجعل ما شاء مُنْطَلَقه إذا كان هذا المُنْطَلَق مُدلَّلاً بعد استقراء واسع على أنه مُطَّرِد في تفسيره للظواهر اللغوية. ولكن النظرية لا تقوم على رِجْل واحدة؛ لذلك علينا العودة إلى ما طرحته

الباحــثة الفاضـــلة لنناقشه بهدوء ومن دون تعصب أو انفعال؛ لأن الأمر يهمنا جميعاً، ويتعلق بجزء مهم من ثقافتنا في هذه الأيام، ويتصل قبل كل شيء بلغتنا.

وسأقتصر من أمثلتها على الشواهد وعلى ما مَثَّلت به من أبيات لشعراء من خارج عصر الاستشهاد، شُهِد لهم بالفصاحة.

ذكرت الباحثة الفاضلة في ص٩٣ أن الملحظ الدلالي للحال عند النحاة على اخــتلاف أزمنــتهم " يشترك في تكوينه ثلاثة عناصر:- الفعل(وهو العامل في الحــال) والفــاعل أو المفعول (وهو ما اصطلح على تسميته بصاحب الحال) والحــال. وعلــى الرغم من أن سيبويه، وهو يعرض لوظيفة الحال، اتَّجه إلى ربطها مباشرة بالفعل في قوله: (هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقــع فــيه الفعل، وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب{ زيداً}، وفي قولــك: كسوت زيداً الثوبَ؛ لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل، ولكنه مفعول كــالأول) فــإن أغلب حدود النحاة وشروحهم التي توضح الملحظ الدلالي لهذه الوظــيفة تتجه إلى التركيز على العلاقة بين الحال وصاحبها كقول ابن السَّراج مــثلاً:(والحــال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخــبر به عنه)...وأما ربطهم الحال بالفعل(العامل) فيأتي في سياقات أخرى كبــيان مــا يصلح أن يعمل في الحال من العوامل اللفظية والمعنوية أو بعض التفسيرات التي توضح أبعاداً خاصة في هذه الوظيفة وأشكالاً بنيوية معينة تأتي عليه...".

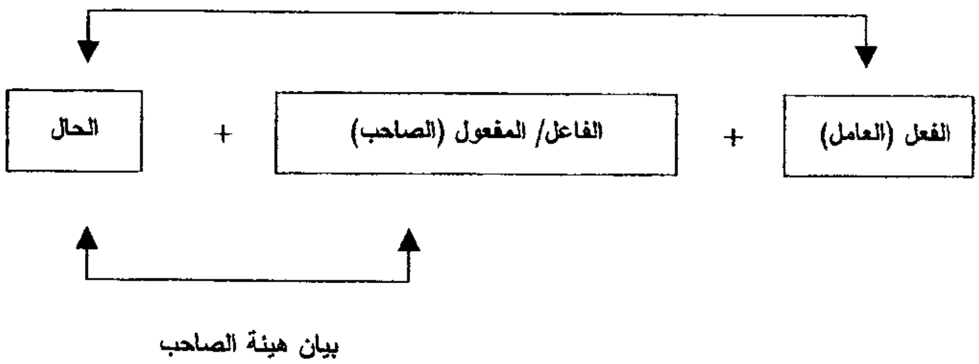
الملاحــظ أولاً أن الفاضـــلة اختزلــت العامل في الحال بالفعل، وصاحبها بالفــاعل والمفعول. وأعتقد أن اختزال العامل بالفعل متعمَّد؛ لأن ما يعمل في الحــال من غير الفعل ليس الزمن جزءاً من معناه، وهي اعتبرت الحال مقيدة

لزمن الفعل كما سنرى؛ ولأن المفعول لأجله لا يعمل فيه إلاّ الفعل، والحال يعمل فيها الفعل، وشبهه (المصدر والمشتقات)، وما فيه معنى الفعل كاسم الإشارة، وأدوات التشبيه، وأدوات الاستفهام...الخ وهذا له انعكاس على ما في البحث كما سيأتي.

والملاحظ ثانياً أن مراد سيبويه في النقل المذكور تبيان الفرق بين ما ينتصب؛ لأنه حال وما ينتصب؛ لأنه مفعول به ثانٍ للأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. وقد يطلق سيبويه في كتابه لفظ الفعل ويريد الفعل، أو شبهه، أو ما فيه معناه، أو جميعها.

وترى الفاضلة أن "تنوع الدلالات التي تأتي عليها الحال هي التي دفعت بعض النحاة إلى عدم ارتضاء الحدّ الذي وضعه النحاة لها؛ ولذا حَدَّها الرضي في شرحه على الكافية بقوله" فالأولى أن نقول: الحال على ضربين: منتقلة ومؤكِّدة، ولكل منهما حدّ لاختلاف ماهيتهما. فحدّ المنتقلة: جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلّق الحدث الذي في [ذلك] الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما...وحدّ المؤكدة: اسم غير حدث يجيء مقرراً لمضمون الجملة". ثم قالت:" ويبدو من حدود النحاة وحديثهم في بيان الملحظ الدلالي العام لوظيفة [الحال] أن هذا الملحظ يتراوح عندهم بين بُعدين: الأول: يربط الحال بصاحبها. والثاني: يربط الحال بعاملها، فهي بيان لهيئة الصاحب وتقييد لزمن العامل كما يتضح ذلك من خلال الرسم التوضيحي:

تقييد زمن العامل



الملاحظ أولاً أن التعريف الذي لم يرتضه الرضي هو تعريف ابن الحاجب: " الحـــال: ما يُبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى". وليس تعريف كل السابقين له، فانتقده، ثم أورد الحد الذي يراه مناسباً.

والملاحـــظ ثانياً أن قولها:" وتقييد لزمن العامل" مع توضيح ذلك بالرسم ليس بسديد. فالحال تُقيِّدُ حدث العامل لا زمنه، وهذا ما أشار إليه الرضي حين ناقش تعـــريف ابن الحاجب، فقال:"فليس في الحد معنى الحال وبيان ماهيَّته، لأنه ربما يُتوهَّم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً، لا في حالة الفعل، فيُظنّ فـــي(جـــاء زيد راكباً) أنّ (راكباً) هيئة لهذا الفاعل مطلقاً، لا في حال المجيء، فـــيكون غلطـــاً."(شـــرح الكافية للرضي/ تحقيق حسن يوسف عمرج٢ ص٨) والباحثة الفاضلة تعلم ألا شيء يُقيِّد زمن الفعل في العربية إلاّ ظرف زمانٍ محدد كقولـــنا: (جئـــتك فجـــراً أو ظهراً...)، أو: (آتيك غداً طلوعَ الشمس أو خفوقَ النجم...)، أو: (ائتني عصراً أو عشاءً...). أما الحدث فيقيده حدث مثله، نحو: (جئتك ضاحكاً) فالضحك يُقَيِّد المجيء في حال حصول الفعل.

أمـــا قولهـــم: إن الحال تشبه الظرف فلأنهما يُقدران بـــ (في)، ولكن (في) تكون في الظرف لمجموعه لا لجزء مفهومه. نحو: (دخلتُ الحمامَ)، أي: دخلت

في الحمام، فليس بعض الحمام أولى بـ (في) من بعض. أما قولنا: (جاء الطالب ماشياً) فمعناه: جاء الطالب في حال مشي، فمعنى (في) مختص بجزء مفهوم المذكور. (يُراجع شرح ابن مالك على تسهيله ٢/٢٣٩- دار الكتب العلمية- بيروت).

ويلاحظ من الموازنة السابقة أنهم يقدّرون (في) مع الحال كما تقدَّر مع ظرف المكان؛ لذلك مُثِّل بـ(دخلت الحمامَ)، ونحن نعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة إلا إذا أفاد، والحال- كما ذكروا- خبر في الأصل، وصاحب الحال يكون جثة. ويُنظر لهذا الأمر النَّقْل قبل السابق؛ إذ نقلت الفاضلة تعريف ابن السراج للحال، وفيه قوله:"...المخبر بِهِ عنه" وأُنَبِّهُ هنا إلى أن لفظ "به" تحريف، وأن الصواب:" بها"؛ لأنه قال في أول التعريف: " والحال إنما هي...".

ولو كانت الحال تقيِّد زمن العامل فماذا تقيِّد في قوله تعالى" (تلك بيوتهم خاويةً)، وقوله: (فما لهم عن التذكرة معرضين)، وقول امرئ القيس:" كأن قلوب الطير رطباً ويابساً"، وقول الشاعر:" أيّها الربع مبكياً بساحته"، وقولنا: (أقادمٌ الطالب مبكراً)، و(مالك حزيناً؟)، و(ها هو الطالب مقبلاً)؟.

ويُستثنى مما سلف قولهم: (جئتُ والشمسُ طالعةٌ) ونحوه، وسيأتي الحديث عنه.

ننتقل إلى مناقشة ما تراه الفاضلة تداخلاً بين الحال والمفعول لأجله. الملاحظ أن العرب نصبت بعض المصادر التي تفيد التعليل، وهي التي سماها النحاة المفعول لأجله والمفعول له، واشترطوا لنصبها شروطاً استقروها من كلام العرب، وهذا النصب في حقيقته على نزع الخافض، أي على نزع اللام، لذلك

جـــاز في كل ما انتصب على هذا النحو أن تعود إليه اللام، فيُجر بها، قال ابن مالك في ألفيته:

يُنْصَـــبُ مفعـــولاً له المصدرُ، إنْ	أبـــانَ تعليلاً كـــ(جُدْ شكراً ودِنْ)
وهـــو بمـــا يَعْمَـــلُ فـــيه مُـــتَّحِدْ	وقـــتاً وفـــاعلاً، وإنْ شَـــرْطٌ فُقِدْ
فاجْـــرُرْه بالحـــرف، ولـــيس يَمْتَنِعْ	مـــع الشـــروط كـــ (لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ)

لذلـــك قرَّر النحاة أن اللام هي الأصل، لأنها جائزة فيما تحقَّقت فيه الشروط، وواجبة فيما لم تتحقق فيه الشروط. فاستقراؤهم لكلام العرب قادهم إلى أنّ هناك ألفاظاً قد يُنزع منها الخافض، فتنتصب، وأن بعض هذه الألفاظ يكون النزع منها مخصوصاً بالسماع نحو:" تمرون الديارَ" ونحوه، وبعضها مطّرد كاطّرادِ النزع مـــن المصـــدر المـــؤول، نحـــو: " أشهد ألاّ إله إلاّ الله" ونحوه. ولاحظوا في المنصـــوب علـــى نـــزع الخافض(نزع اللام) أنه مُطَّرد في إفادة التعليل فسمّوه المفعول لأجله، وقَعّدوا له قواعد وصلوا إليها باستقراء كلام العرب، وهي التي مَـــرَّت فـــي قـــول ابن مالك، ولم يجعلوا هذا المصدر منصوبا على المصدرية (مفعـــول مطلـــق) مراعاة للدلالة. فكل لفظ تحقَّقت فيه الشروط مع جواز عودة الـــلام هو مفعول له عندهم، وكل لفظ لم تتحقَّق فيه الشروط وجبت فيه اللام(أو أحد حروف الجر التي تفيد التعليل)، وهو مجرور بها، ودلالة اللام التعليل.

قـــال ابن يعيش(١/٥٨):" ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصـــل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف. .

واعتماد الدلالة وحدها مصدراً للتقعيد يؤدي إلى اختلاط الكلام، وضياع بعض الجزئيات الدلالية التي تُفرّق بين أمور دقيقة في السياقات اللغوية، فالحال مثلاً- كما يقول الزمخشري في المفصل- تشبه المفعول، وهي أيضاً- كما يرى- تشبه الظرف. فما من شيء في هذه اللغة إلاّ ويشبه شيئاً آخر في الدلالة على نحو ما، فبعضهم يرى أن الحال في حقيقتها خبر (كان)، فقولنا: " أتى الطالب مسرعاً" معناه: أتى الطالب في حال كونه مسرعاً، وخبر(كان) له شبه دلالي بالمنصوب على المفعولية توسعاً، فالقول السابق يمكن أن تكون دلالته: أتى الطالب حالةَ كونِه مسرعاً، والمنصوب على المفعولية توسعاً له شبه دلالي بالمنصوب على المفعول به الصحيح. و(إلاّ) في الاستثناء لها دلالة على الحال، فقولنا: (جاءني الطلابُ إلاّ سعداً) دلالته: جاءني الطلاب مُسْتَثْنىً منهم سعدٌ، و(مستثنى) منصوب على الحال، وقد تكون دلالة (إلاّ) على الصفة كقول الشاعر:

وكلّ أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلاّ الفرقدان

التقدير: كل أخ غير الفرقداني مفارقه أخوه، ولا يعترض معترض على هذا بحرفية (إلاّ)؛ لأنها جاءت اسماً في قوله تعالى:(لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ لفسدتا) والمفعول له يشبه المفعول المطلق، فلم يترجم له الكوفيون واعتبروه منصوباً على المصدرية، ولم يترجم له ابن مالك في شرحه على تسهيله. ولا شك أن الذين أفردوا له باباً انتبهوا لما فيه من دلالة...إذاً لا بد مع ملاحظة الدلالة ملاحظة الفروق التي تقوم عليها اللغة في التفريق بين أنواع الدلالات، وكذلك لا بدّ من ملاحظة صور البنى اللغوية التي تجمع بين كل نوع من أنواع الدلالات.

فاللغة سياق موروث محفوظ في عقل الأمة الجمعي، ومعان يُعَبَّر عنها بسياقات محددة لا يمكننا أن نحملها ما لا تحتمل. وبعبارة أخرى كان النحاة يراعون أمرين:

الأول: التركيب اللفظي للغة (السياقات)، يصفونه بلا تدخل؛ لأنه موروث ومحفوظ.

الثاني: الدلالات المعنوية، وقد تكون اللفظة محتملة لأكثر من معنى إعرابي في بعض السياقات التي لا يستطيع أحد أن يحدد قصد المتكلم بها؛ لأنه لم يكن مشافهاً له، وهي قليلة إذا ما قيست بعموم السياقات.

ولا شك أن الباحثة الفاضلة تتفق مع النحاة في أن قولنا: (جئتك رغبةً في علمك) و: (جئتك لرغبةٍ في علمك) يدلان على التعليل، وأن قولنا (رغبةً) منصوب لأنه مفعول لأجله، وأن (لرغبة) مجرور بالحرف، وأن النصب في الأول والجر في الثاني هو وصف لما استنبطوه من استقراء كلام العرب الفصحاء مع إقرارهم بدلالة التعليل في التركيبين. فكيف يكون الأمر إذا اعتمدنا الدلالة فقط؟

وإذا عدنا مرة ثانية إلى ما نحن فيه نلاحظ أنهم اشترطوا كون المفعول له مصدراً؛ لأن كونه مصدراً يكون على أَقَلِّ حذف، فقولنا: (جئتك رغبةً في علمك) لا يحتاج إذا أردنا إعادته إلى الأصل إلا إلى إعادة اللام، فنقول: جئتك لرغبة...، ولو قلنا: (جئتك راغباً في علمك) على اعتبار(راغباً) مفعولاً له، لما جاز تقدير اللام، وكنا نحتاج إلى تقدير أطول، فنقول: جئتك لتحصل لي رغبة في علمك.

وكذلك الأمر مع الشرطين الآخرين: اتحاده بالعامل زمناً وفاعلاً، فمع تحقق الشروط يقلّ الحذف، ويكثر مع عدم تحققها.(يُراجع التخمير لصدر الأفاضل ج١ ص٤١٩/ تحقيق عبد الرحمن العثيمين - ط١ دار الغرب الإسلامي- بيروت ١٩٩٠).

ولذلك لا تجوز إلا الحالية في قول البحتري:" لاتَرُزْني مزاولاً..." وقول المتنبي: " أسارقك اللحظَ مستحيياً..." . والدلالة أيضاً توجب لهما الحالية؛ إذْ يُضْعِف التعليل حدث المُعَلَّل والمُعَلِّل، فالمعنى في الأول: لا يكن منك رَوْزٌ لي وأنت مزاول لاختباري بعد هذي البلوى فَتُنْكِرُ مَسِّي.فالحال- كما ذكرنا- مقيدة لحدث العامل وقت وقوعه، أما التعليل فيكون بعد وقوع حدث العامل المعلَّل، وقد يقع. وقد لا يقع والاستحياء في بيت المتنبي ملازم لمسارقة اللحظ، ولو كان الاستحياء علّة لمسارقة اللحظ لفسد المعنى.

وحدث الحال يُقيِّد حدث العامل كما ذكرنا، ولو عكسنا لجاز ذلك مع اختلاف يَسيرٍ في المعنى بين (المُقَيَّد) و(والمُقَيِّد)، فنقول مثلاً في قول المتنبي: أستحيي مسارقاً لك اللحظ...، وفي قول البحتري: لاتزاولني لاختباري رائزاً...

أما المفعول له فهو علّة للحدث الذي قبله، فلا يجوز أن نعكس فنجعل المُعَلَّل مُعَلِّلاً، فلا يمكن أن أقول:(رغبتُ في علمك مجيئاً).وهذا يجعلنا نرجّح المفعول له في " عبثاً" من قوله تعالى: {أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنّكم إلينا لا ترجعون} (يُنظر البحث ص٩٥).

مـــا إجـــازتهم وقوع المصدر حالاً فلْتَحقَّقِ ما أسلفناه؛ ولأن المصدر قد يؤول مشـــتق، بـــل إنّ بعض الجامد قد يؤول بمشتق في كلام العرب؛ ولأن المصدر يوصف به لغايات بلاغية، والحال وصف بشكل من أشكال الشبه الدلالي العام.

ويجـــوز فـــي لغة العرب أيضاً أن يقع المشتق موقع المصدر بالنظر إلى الدلالـــة، نحو:" قم قائماً" في رأي بعضهم، ومنه قول الفرزدق: "ولا خارجاً من فـــيَّ زورَ كـــلامِ" (يـــنظر ســـيبويه١/١٧٣، وابن يعيش ٢/٩٥، والخزانـــة ١/٢،١٠٨/١/٢٧٠).

وقبل أن نترك هذا الموضع لا بدّ من الإشارة إلى تفريق الباحثة الفاضلة بين الأفعـــال القلبـــية والأفعـــال العلاجية في بيان الهيئات؛ إذ ذهبت إلى أن الثانية يناســـبها أن تكـــون مبيـــنة للهيـــئات، أما الأولى فبيان الهيئة فيها يأتي ضمنياً مستنتجاً.

ولنعد إلى بعض أمثلتها، قول المتنبي:" أسارقك اللحظ مستحيياً" وقول بشامة: "إذا ما أراغ يريد الحويلا" وقول البحتري: " أتسلّي عن الحظوظ وآسي"

وأُضيف إليها قول المتنبي في رثاء جدته:

تَغَـــرَّبَ لا مُسْـــتَعْظِماً غيرَ نفسهِ ... ولا قـــابلاً إلاّ لخالقـــه حُكمـــا

ولا ســـالكاً إلاّ فـــؤادَ عَجاجـــةٍ ... ولا واجـــداً إلاّ لمكـــرمة طعمـــا

ثم لنتساءل عن الفرق في بيان الهيئة بين ما أُخِذ من فعل قلبي وهو كل ما أشير إليه بخط تحته وبين ما أُخِذ من فعل علاجي في قوله:" ولا سالكاً إلاّ فؤاد عجاجة".

ثم قالت: " وقد يبدو التداخل الدلالي بين الحال والمفعول لأجله- إذا جاءت الحال وصــفاً مشتقاً- ضعيفاً، يمكن التجاوز عنه، وخاصة إذا كانت الأمثلة عليه قليلة قابلــة للتأويل الذي يردها إلى دلالتها الأصلية، وهي بيان هيئة صاحبها. ولكن هذا التداخل يقوى ويشتدّ عندما يُعَبّرُ عن وظيفة الحال بجملة فعلية مضارعية؛ إذْ يأتــي ملحــظ التعلــيل في مقدِّمة الأبعاد الدلالية التي يُعَبّرُ عنها بالجملة الفعلية المضــارعية، ولكن هذه الجملة تعرب حالاً، ولا يُنظر في احتمال كونها تعليلاً؛ لأن الــتداخل الدلالي لا يكفي وحده، فلا بدّ من اشتراك في الشرط الصرفي أو التنوع البنيوي للوظيفة، والمفعول لأجله لا يأتي جملة عند النحاة، وهكذا يبدو أن تمســك الــنحاة بكون المفعول لأجله لا يكون إلا مصدراً جعلهم لا ينتبهون إلى ملحظ العلّة في كثير من التراكيب التي عُبِّر فيها عن هذا الملحظ بالجملة".

قادهم استقراؤهم إلى أن المصدر على نوعين: صريح ومؤول، والمؤول: هو المنســبك مــن (أن) والفعل، إذا كانت جملة الموصول الحرفي فعلية، وإلى أن (أنْ) قــد تضــمر في مواضع حدّدوها، ومنها إضمارها جوازاً بعد لام التعليل، وإلى أن لام التعليل لا تحذف في لغة العرب إذا أُضمرت(أنْ)، فإذا ذُكرت (أنْ) جاز إبقاء اللام وحذفها، ونُصِب المصدر المؤول على نزع الخافض، وهذا من المواضع المطردة في نزع الخافض كما أسلفنا، فلنا أن نقول: (جئتك لأنْ أدرسَ النحو)، و: (جئتك لأدرسَ النحو)، و:(جئتك أنْ أدرسَ النحو). وبعد هذا التذكير نعــود لنــناقش بعــض ما مثّلت به الفاضلة، وهو الذي قوّى في نفسها التداخل الدلالــي بين الحال (الجملة الفعلية التي فعلها مضارع) والمفعول له(التعليل)، ونذكِّــر أيضــاً بمــا أشــرنا إلــيه من أن التعليل يُضعِف الحدث في (المُعَلَّل)

و(المُعَلَّــل)، وأن حدث المُعلَّل قد يقع، وقد لا يقع، كما في قولنا:(شربتُ الدواء شفاءً لدائي).

- قولــه تعالى:{إنّا خَلَقْنا الإنْسان مِن نُطْفَةٍ أَمْشاجٍ نَبْتَلِيْهِ}المعنى في الآية علــى الحــال المُقَدَّرة؛ لأنه تعالى عالم بحال مَنْ خَلَقه، وأنه يعيش إلى زمن الابتلاء(الاختبار)، وهو زمن التكليف، ولو كانت الدلالة فيه تعليلاً، لكــان الذي مات صغيراً قبل سن التكليف مُبْتلىً، ولو كان الابتلاء علّة فــي هــذه الآية للخلق، فما الحكمة مِنْ خَلْق مَنْ مات قبل سن التكليف؟ ومِنْ خلق مَنْ لا عقل له؟

ولــو قلنا في غير القرآن طبعاً: (إنا ابتلينا الإنسان نخلقه من نطفة أمشاج) لصح بالشكل الذي أشرنا إليه سابقاً، ولو كانت دلالته التعليل لما صحّ.

- قول بشامة بن عمرو:

بعَيْنٍ كَعَيْنِ مُفيضِ القِداحِ إذا ما أَراغَ يُرِيدُ الحَوِيلا

مفــيض القداح (هو الذي يقلّب قداح المَيْسِر، ويدفعها ليظهر الرابح) يحاول الاحتيال مرّة بعد مرّة وبطرق متعدِّدة، فعينه يَقَظة تراقب القوم بمهارة، هذه هــي حالــه الملازمــة له وقت لعب الميسر. أمّا الذي يفعل ذلك وهو غير مُتَمرس تَمَرُّس مفيض القداح فإنه يَرْتَبِكُ، وفرصة نجاحه تكون ضعيفة، فمع هــذا الأخــير يحسُــن التعلــيل، ومع الأول تحسُن الحالية. وأراغ: حاول والحويل: الاحتيال، وهل يكون كلاماً لو قدَّرناه: إذا حاولَ لإرادة الاحتيال.

ولو عكسنا مع الحالية فقلنا: إذا ما أراد الحويل مريغاً، لكان صحيحاً بالشكل الذي أشرنا إليه، ولو كانت دلالته التعليل لما صحّ.

* قول المزرّد:

فطوَّفَ في أصحابه يَسْتَثيبُهُمْ   فآبَ وقد أكْدَت عليه المسائلُ

إذا عدنـــا إلى القصيدة نلتمس الدلالة نجد أن الموصوف في هذا البيت هو صائد، يصيد بقوسه وأكْلُبه، وأنه فَقَد كلبين، فساءت حاله، ووسوس له الشيطان أنـــه مُفْـــتَقِر، فطوَّف في أصحابه طالباً عطاءهم، فعاد غير ظافر منهم بشيء. فَطَلَـــبُ ثَـــوابِ أصحابِه بدأ مع تطوافه، ولو كانت الدلالة على التعليل لضعف التطواف، ولظهر الرجل كالمتردد في استثابتهم.

وهذا يجوز فيه: فاستثابَ أصحابه يُطوِّف فيهم، ولو كان تعليلاً لما جاز.

* قول المرقش الأكبر:

إذا عَلَمٌ خَلَّفْتُهُ يُهْتَدَى به   بدا عَلَمٌ في الآل أغْبَرُ طامسُ

وصف المرقش في قصيدته أعلام الفلاة في بيتين، هذا ثانيهما، والذي قبله:

وأعْرَضَ أعلامٌ كأنَّ رُؤوسَها   رؤوسُ جِبالٍ في خَليجٍ تغامَسُ

جملة " يُهْتَدَى به" صفة لقوله:" عَلَمٌ"، لا حال من الضمير في قوله: "خلفته"؛ لأن الحالـــية تُفْسِـــدُ المعـــنى المراد. فالجبل واحد من جبال عَرَضَتْ له في الفـــلاة، وهـــذا الجبل مُهْتَدَىً به قبل أن يُخلِّفه الشاعر، والعرب تهتدي في صحرائها بالجبال؛ لذلك سُمِّيَ الجبل عَلَماً، فلو كانت الجملة حالية لكان العلم مُهتدىً به بعد أن تركه الشاعر، وهذا معنى غير صحيح؛ إذ المعنى: إذا علمٌ

مُهْــتَدىً به خلَّفته ظهر لي في السَّراب علمٌ آخر. وهذا التقديم والتأخير بين الجملتين:" يُهتدى به" و" خلَّفتُه " جائز اقتضاه تصحيح وزن الشعر.

- قول عمر بن أبي ربيعة:

خرجتُ غَداةَ النَّفْرِ أَعْتَرِضُ الدُمَى   فلم أَرَ أحلَى منكِ في العَيْنِ والقَلْبِ

النفر: نفر الحجيج من منىً.

واضح أن الاعتراض في هذا البيت ملازم للخروج، فغداة النفر يشتد الزحام فــي مــنى، والدّمى تملأ المكان، فالحالية تفيد كثرة الاعتراض وقُوَّة الخروج، وهــذا يناسب قوله: " فلم أرَ أحلى منك في العين والقلب". أما التعليل فيضعف الخروج، ويقلِّلُ الاعتراض، ويجعل المعنى سقيماً. ولو عكسنا فقلنا: اعترضت الدُمـــى حـــال خروجي غداة النفر لجاز بالشكل الذي ذكرناه، ولو كانت الدلالة التعليل لما جاز فيه هذا.

* قول البحتري:

حَضَــرَتْ رَحْلــيَ الهَمُــومُ فَوَجَّهْـــ   ـــتُ إلى أَبيضِ المدائنِ عُنسْي

أَتَسَــلَّى عـــن الحظـــوظ وآســـي   لِمَحّــلٍ مـــن آل ساســـانَ دَرْسِ

الهموم: الناقة الحسنة المشي. العُنْس: الجمال السمينة التامة.

الســياق يؤكــد الحالية في الجملتين: "أتسلّى" و"آسى"، فهو وَجَّهَ ركبه هذه الوِجْهة مُتسلياً وآسياً منذ بَدَأَ التَّوَجُّه، وهذا هو مذهب العرب في الرحلة، وليس

مـــراده: أنه وجَّهها هذه الوجهة ليتسلّى وليأسى، وقد يكون تَسلّى وآسى، وقد لا يكون.

ولـــو عكسنا فقلنا: فتسليتُ عن الحظوظ، وآسيت لمحلّ من آل ساسان دَرْس مُوَجِّهـــاً إلـــى أبيض المدائن عَنْسي، لصح بالشكل الذي شرحناه آنفاً، ولو كان تعليلاً لما صح.

وبعد كلام طويل قالت الباحثة الفاضلة: " ويزيد المسألة وضوحاً أن النحاة وضـــعوا شرطاً لانتصاب المصدر على أنه مفعول لأجله، فلا يُعرب المصدر مفعولاً لأجله إلاّ إذا صح تقديره باللام؛ لأن اللام معناه العلة والغرض، ونحن إذا أعدنا النظر في الأمثلة السابقة وجدنا أن تقدير اللام فيها محتمل، ولا يناقض التركيب...".

أوضحت أن اللام تدخل على المصدر المؤول، لا على الفعل، وأنه لا يجوز الجمع بين حذف اللام وإضمار (أنْ)...الخ كما أوضحت قبل ذلك أن هذا النوع من المصادر حقيقته النصب على نزع اللام...الخ.

ثـــم ختمـــت حديـــثها عن هذا الجزء من البحث بقولها:" وعليه فإن التداخل الدلالي بين الوظيفتين في مثل هذه التراكيب واضح جداً، ولكنه مع ذلك غائب في مصنفات النحاة، ذلك أن ضوابط الوصف والتقعيد عندهم تتعدد، ولا تقتصر على البعد الدلالي وحده، وهذا ما سنوضحه في خاتمة البحث".

أظـــن أننـــي أســـلفت ما يجعل الباحثة الفاضلة تعيد النظر في كلامها هذا. واعـــتقد أنـــه لا بـــدّ للباحثة الفاضلة أن تعرب "ذلك" أو المصدر المؤول "أنّ

ضوابط الوصف...تتعدد" من كلامها السابق مفعولاً لأجله؛ لأن دلالة التعليل فيه واضحة جداً. فما إعراب ما يبقى من جملتها؟

ننتقل إلى الجزء الذي تحدّثت فيه الفاضلة عن (التداخل بين الحال والمفعول فيه أو بين الحال والمفعول معه).

في هذا الجزء أوردت الباحثة ثلاث مجموعات من الأمثلة:

أمـــا المجموعـــة الأولى فتحوي جملاً تبتدئ بالواو، وهي خالية من ضمير يـــربطها بصاحب الحال، وأرتأتْ أن هذه الجمل تداخلت فيها الدلالة بين الحال والمفعول فيه.

ونقلــتْ عــن ابــن هشـــام قولـــه في مغنيه:"...وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة".

الملاحظ أولاً أن صدر الأفاضل ليس من تلاميذ الزمخشري(يُراجع التخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي/تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين- ط١/دار الغرب الإسلامي/ج١ص١٣٢ الحاشية رقم٨)

والملاحظ ثانياً أن قوله "معه" من قوله:"مفعول معه...المفعول معه" تحريف، وأن الصواب: "فيه" في الموضعين.

قـــال صـــدر الأفاضل: " الأصل أن يُعلَم أن من حكم الجملة إذا عَرِيتْ عن ذكـــر يرجع منها إلى ذي الحال أنها لا تصلح حالاً إلاّ بالواو، فلو قلت: (رأيتُ الأمير وقد اصطفّ الجيش) لم يجز حذف الواو البتة؛ لأنه ليس في هذه الجملة ذكْـــرٌ يعـــود إلى ذي الحال، كما في قولك: (خرج يعدو به فرسه)، ولو قلت: (يعـــدو الفرس) كان محالاً، هذه ألفاظ عبد القاهر الجرجاني، وعندي أن تكون

هـذه الواو واو الظرف، ألا ترى أنك إذا قلت: (جئتُ والشمسُ طالعةٌ) فمعناه: جئـت وقـت طلوع الشمس، وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم، أُقدم رجلاً، وأؤَخِـرُ أخرى". (التخمير ج١ ص٤٤٢). ثم أورد ما يقوّي ظرفية هذه الجملة في نفسه.

وقـبل أن نـناقش هـذه النوع من الجمل الحالية لا بدّ من التعرض لوقوع الظرف جملة. إن الاستقراء قاد النحاة إلى أن الظرف شبه جملة، فإذا أثبتنا أن الظـرف يقـع جملـة نكـون قـد أثبتنا له حكمين في آن واحد. ودلَّهم استقراؤهم على أن الظرف لا يقترن بالواو. وأُضيفُ أنَّ الظروف أوعية تقع فـيها الأحـداث، وليست أحداثاً، والأوعية لا تكون جملاً لخلوها من معنى الحـدث، وأُضيف أيضاً أن هذه الجملة لو كانت ظرفاً لكان حقها أن تقع في مواقعـه: (خبر، صفة، حال، صلة موصول). ولذلك منعوا وقوع الظرف جملـة، وحملـوا الجملة التي نتحدَّث عنها على الحالية لملازمة الواو لها، فاستقراؤهم دلَّهم على أنه لا يمكن الجمع بين حذفين: حذف الضمير وحذف الواو.

والحقّ في أمثال هذه الجمل أنها أحوال، ولكنها عبَّرت عن (هيئة عامة)

- كمـا سمّاها أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ رحمه الله-فلم تحتج إلى صاحب، ولما كانت لا صاحب لها، لم تحتج إلى ضمير؛ إذ لا صاحب يعـود إلـيه الضمير. فجملة (الشمسُ طالعة) من قولنا: (جئت والشمسُ طالعةٌ) تدل على (هيئة عامة) حال وقوع المجيء، وهي لا تخص فاعل المجيء وحده.

أما من ناحية الدلالة فالظرف بالشبه الدلالي العام يتداخل مع الحال، فلو قلنا: (جئتك طلوعَ الشمسِ) قد يقدِّره بعضهم: جئتك في حال طلوع الشمس، ولو قلنا: (جئتك مُبكراً) لأمكننا أن نقول: إن الحال بالشبه الدلالي العام تداخلت مع الظرف، وأن المعنى: جئتك وقتَ بكوري. وهذا يجعل الكلام يتداخل، ويحرمنا الكثير من الدلالات الجزئية التي انتبه لها النحاة، وفرَّقوا بينها في مصطلحاتهم. وإنه لعمل عظيم: الاستقراء، فالاستنباط للأصول العامة والقواعد الخاصة بكل باب مع التمييز بين دقائق الدلالات، فوضع المصطلح المناسب.

أما المجموعة الثانية فتحتوي جملاً مشابهة لأمثلة المجموعة الأولى في خلوها من الضمير وابتدائها بالواو، وارتأت الفاضلة أنها تَدَاخَلَ فيها الحال مع المفعول معه، ولا فرق في الدلالة على (الهيئة العامة) بين جمل المجموعتين، وإن كانت جمل المجموعة الأولى تدل على أوقات محددة مستفادة من الدلالة المعجمية لبعض ألفاظها ومن الوصف أو المصدر الذي بعدها: " نجم الشتاء خفوق" ، " قرن الشمس منفتق " "لون الليل داج" ، "تالي النجوم طلوع"، "شمس النهار غروب "، " والعيوق مقعد رابئ الضرباء" أما جمل المجموعة الثانية فالوقت فيها غير محدد لخلوها مما ذكرناه في جمل المجموعة الأولى. ولكنها جميعها تدل على (هيئة عامة) صاحبت حدث العامل حال وقوعه.

أما من ناحية الدلالة فكما رأت الباحثة الفاضلة تداخلاً في دلالة جمل المجموعة الثانية بين الحال والمفعول معه فلباحث آخر أن يرى تداخلاً بين المفعول معه والحال، فيقول: إن الواو في قولنا: (جاء البردُ والطيالسةَ) هي واو الحال، وأن التقدير: جاء البردُ مقترناً بالطيالسة. وهذا كله – كما ذكرنا آنفاً- من قبيل الشبه الدلالي العام.

أما جمل أمثلة المجموعة الثالثة، والتي ارتأت الباحثة الفاضلة أن الحال فيها مرتــبط بالصاحب والعامل، وقد تتضمن الدلالة على الزمان، ومَثَّلتْ لها بأمثلة منها قول المتنبي:

سَعَوا للمعالي وهم صِبْيَةٌ   وسادوا وجادوا وهم في المُهود

فواضـــح أن دلالة الزمان في " وهم صبيةٌ" يشي بها المعنى المعجمي للفظ (صـــبية)، وأن دلالـــة الزمان في " وهم في المهود" يشي بها الحرف(في) مع الدلالة المعجمية للفظ(المهود). وعلى ذلك تسير بقية أمثلتها في هذه المجموعة.

وإذا أدخلنا مثل هذه الدلالات المعجمية للألفاظ- كما فعلت الباحثة في جمل المجموعتين الأولى والثالثة- في الدرس النحوي فإن الخرق سيتسع كثيراً على الراقع. وتكون الباحثة قد نَقَضَتْ ما ألزمتْ به نفسها إذ قالت: " ولكننا إذا أردنا أن نجعــل الأبعــاد الدلالية التي تُعَبِّر عنها الوظائف النحوية منطلقنا الأول في الوصف والتقعيد...إلخ".

وأرجو في الختام أن يفتح هذا التعليق نقاشاً مثمراً، يدفع إلى محاولات جادّة تُهَيِّــئ لقيام نظرية نحوية عربية حديثة تفي بطموح الباحثين المعاصرين، كما أرجو للباحثة الفاضلة كل التوفيق في أبحاثها القادمة.

رابعاً: أخبار مجمعية

٢٠٠٧ عام اللغة العربية

إن النهوض بالأمة حضارياً ينطلق من رؤية شاملة لبناء الأمة، والعناية بكل مكونات نهضتها (الفكرية والثقافية والسياسية والعلمية والعقدية..)، إذ إن انهيار أي منها يؤدي إلى انهيار المشروع النهضوي للأمة أو يعطل مسيرته أو يقف دون تحقيق تكامله.

واللغة العربية تمثل جوهر هذا المشروع ، إذ لا يمكن تحقيق هذه النهضة دون نهضة لغوية أصيلة وشاملة.

فاللغة العربية فكر وهوية، وقبل كل شيء لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، لغة العروبة والإسلام، وتتفرد عن جميع لغات بني البشر بأنها لغة خالدة بخلود الذكر الحكيم..

واللغة العربية تواجه تحديات كثيرة داخلية من حيث كونها لغة، وخارجية من حيث السياسات اللغوية المعادية للغة العربية السليمة، الظاهر منها والباطن، في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والفكرية والعلمية والتعليمية. وإن هذه التحديات العدائية الشرسة لتدعونا جميعاً إلى طرح قضايا العربية السليمة للبحث والدراسة، ووضع برامج لمعالجة المشكلات التي تواجهها العربية من حيث كونها لغة بحاجة دائمة لتيسير تعلمها واكتسابها ونشرها، وكذلك لمواجهة استعمالها وذيوعها في المؤسسات الخدمية والإعلامية والعلمية والتعليمية والأكاديمية، ويتطلب ذلك إبراز أهمية اللغة العربية ودورها في وحدة الأمة، واستنهاض مرتكزاتها الأساسية لدى أبنائها ، وبخاصة علاقتها وارتباطها بالعقيدة الإسلامية، وبيان أهميتها، ودورها في صياغة الحضارة الإنسانية والمحافظة عليها، وربط قديمها بحديثها ، وبالتالي فإن احترام اللغة العربية

يصبح واجباً على كل أبنائها؛ لأن اللغة العربية السليمة تمثل هوية الأمة وفكرها وعنوان وحدتها. فهي الوسيلة الوحيدة للتواصل والاتصال والتفاهم بين أبنائها. وإنَّ الـواجب ليحتم علينا جميعاً أن نثير في نفوس أبناء العروبة انتماءهم إليها، واحتـرامهم إياها، والإيمان بقدرتها على العطاء والتواصل والتعبير عن الفكر العلمي والتقنيات الحديثة وعما يجد في مختلف مجالات الحياة.

وإن وضـع اللغة العربية السليمة في الوقت الحاضر وهي تخوض إلى جانب الأمة معركة السيادة والهوية في أقطارها المختلفة، ليتطلب وضع سياسة لغوية واضحة وصريحة، وإصدار تشريع ملزم للتنفيذ بحيث يضبط ذلك كله، ويواجه ما تلحقه سياسة الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية من الحيف والجور بإحلال اللغات الأجنبية محل اللغة العربية السليمة في التعليم الجامعي والبحث العلمـي والتقنـيات الحديثة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إحلال العاميات المخـتلفة محل العربية السليمة في مختلف مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

وانطلاقـاً من ذلك كله، وبمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس مجمع اللغـة العربية الأردني، فقد قـرر مجلـس المجمـع في جلسـته المنعقـدة فـي السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٤٢٧هـ الموافق السادس عشر من شهر نيسان ٢٠٠٦م اعتبار عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م عاماً للغة العربية في الأردن، تقـوم فـيه الـوزارات والمؤسسات العامة لا سيما وزارات التربية والتعليم العالي والثقافة والإعلام والاقتصاد، وجميع مؤسسات المجتمع المدني، بالأنشطة والوسائل والآليات المناسبة لإبراز مكانة اللغة العربية في المجتمع، والاعتـزاز باستعمالها في جميع مجالات الحياة لاستعادة دورها الطليعي في مشروع الأمة النهضوي والحضاري.

وتحقـيقاً لهـذا القـرار ألف المجمع لجنة تحضيرية للإعداد للفعاليات اللغوية والثقافية عام ٢٠٠٧م برئاسة رئيس المجمع الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة، وعضوية:

الأستاذ الدكتور إسحق أحمد فرحان

الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري

الأستاذ الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني

الأستاذ الدكتور عبد اللطيف عربيات

الأستاذ الدكتور عبد الحميد الفلاح الأمين العام للمجمع

اجـتمعت اللجنة عدة اجتماعات، ناقشت فيها الفعاليات اللغوية والثقافية التي تساعد في إنجاح هذا القرار، وخلصت إلى الآتي:

أولاً: مجمع اللغة العربية الأردني

تنـصب جهـود مجمـع اللغة العربية الأردني على إبراز هذا الحدث ، وذلك من خلال الآتي:

أ- إرسـال مذكـرات إلـى جميع الجهات المعنية لبيان أهمية إعلان عام ٢٠٠٧م عامـاً للغـة العـربية، وبـيان دور العـربية فـي تنمـية المجـتمع سياسـياً وثقافـياً وعلمـياً وفكـرياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً.

ب- إرسـال مذكـرة إلـى دولـة رئـيس الـوزراء بـشأن " قانون اللغة العـربية " الـذي تقـدم بـه مجمـع اللغة العربية الأردني منذ عام ١٩٩٠م، ولمّا يُحل إلى المجلس النيابي.

ج- عقد لقاءات واتصالات مع الجهات الرسمية والعامة من أجل توضيح الهدف والغاية من اعتبار عام ٢٠٠٧م عاماً للغة العربية، ومناقشة ما تطرحه مؤسساتهم والعاملون فيها من مشكلات لغوية، والعمل على تحديد هذه المشكلات ووضع الحلول المناسبة لها.

د- عقد لقاءات مع مديري التربية والتعليم وبعض المشرفين التربويين والمعلمين للاتفاق على وضع برامج ذات مستوى عال، لجذب اهتمام المعلمين والطلبة باللغة العربية، واستعمالها بصورة سليمة، في ما يعلمون ويتعلمون ويقرأون ويكتبون ويتحدثون، في غرفة الصف وخارج غرفة الصف، وأن تسود سياسة أن كل معلم هو معلم لغة، وكذلك تنشيط الإذاعة المدرسية، ومجلات الحائط في المدرسة، وأن يشرف معلمو اللغة العربية على تلك المناشط، وأن يحرصوا على استعمال اللغة العربية السليمة، وكذلك العمل على وضع برامج للمسابقات الإبداعية في الشعر والخطابة وكتابة المقالات والقصة القصيرة، وتقديم مكافآت مادية ومعنوية للمبدعين، وكذلك الإعلان عن مسابقات لتقديم شعار أو رسومات من إبداعات الطلبة، تعبر عن أن اللغة العربية تمثل هوية الأمة، ورمز وحدتها ، ولغة عقيدتها، والعمل على تأسيس ناد للخطابة باللغة العربية في كل مدرسة.

هـ- إقامة معارض لكتب المجمع في الجامعات والمحافظات والألوية على مستوى المملكة وفق برنامج خاص بذلك، وأن يقوم المجمع بإهداء منشوراته هذه إلى الجهات التي أقام بها معرضه، أو إلى المكتبة العامة في كل محافظة من محافظات المملكة.

تفعيل لجان المجمع الدائمة:

تعمل لجان المجمع الدائمة على زيادة أنشطتها، والحرص على تنفيذ خطط عملها السنوية لعام ٢٠٠٧م في كل مجالات اختصاصها، ومنها:

١. **لجنة الإعلام:**

- تعمل لجنة الإعلام على عقد ندوات ولقاءات تلفازية وإذاعية في عام ٢٠٠٧م وتعمل على وضع خطة متكاملة لتنفيذها، على أن يبدأ العمل فيها مطلع عام ٢٠٠٧م.
- التنسيق والتعاون مع إحدى الصحف المحلية اليومية لإفساح المجال إلى أن تقدم مقالات أسبوعية عن أهمية اللغة العربية الدينية والقومية والعلمية في بناء المجتمع العربي والإسلامي ، ودورها في المشاركة الفاعلة في الحضارة الإنسانية قديمها وحديثها، والعمل على احترامها وإحلالها مكانها اللائق بها في مختلف مجالات حياة أمتنا العلمية والعملية.
- إصدار مطبوع بعنوان " مجمع اللغة العربية الأردني في ثلاثين عاماً ".

٢. **لجنة الندوات والمحاضرات:**

تعمل لجنة الندوات والمحاضرات على وضع خطة عمل لها لعام ٢٠٠٧م، تبدأ مطلع عام ٢٠٠٧م، وتتضمن:

أ- عقد ندوات ومحاضرات، داخل المجمع وخارجه، بالتعاون مع أقسام اللغة العربية في الجامعات الرسمية والخاصة، في مجال خدمة اللغة العربية، وطرح المشكلات التي تواجه اللغة العربية من الداخل والخارج، وتحديد هذه المشكلات، واقتراح الحلول المناسبة لها في إطار تعلم اللغة العربية وتعليمها وإشاعة استعمالها، وإتقان مهاراتها.

ب- أن يوجه الموسم الثقافي للمجمع لعام ٢٠٠٧م إلى إبراز أهمية اعتبار عام ٢٠٠٧م عاماً للغة العربية، وأن يصدر كتاب هذا الموسم على اعتبار أنه كتاب خاص أو ممتاز بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس مجمع اللغة العربية الأردني.

٣. لجنة المجلة :

تعمل لجنة المجلة على إصدار عدد خاص أو ممتاز من أعداد المجلة عام ٢٠٠٧م بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس المجمع.

٤. **لجنة التأليف والترجمة:**

تعمل اللجنة على تنفيذ مشروعاتها الواردة في خطة عملها لعام ٢٠٠٦م لتصدر هذه المشروعات عام ٢٠٠٧م بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس المجمع.

٥. **لجنة التراث:**

تحرص لجنة التراث على الانتهاء من تحقيق كتاب الفلاحة الأندلسية لابن العوام وإصداره بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس المجمع.

٦. تعمل لجنة المصطلحات على إصدار معجم متخصص في المصطلحات في أي حقل تراه مناسباً لإصداره بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس المجمع.

٧. عقد مؤتمر التعريب الحادي عشر في مجمع اللغة العربية الأردني عام ٢٠٠٧م، وذلك بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ثانياً: السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)

السلطة التنفيذية هي الجهة الرسمية المسؤولة عن تطبيق دستور المملكة الأردنية الهاشمية، والقوانين والأنظمة الضابطة للمؤسسات الرسمية والعلمية والتعليمية والأكاديمية، ولذا ترسل مذكرة إلى دولة رئيس الوزراء بهذا الحدث المهم، يبين فيها ما تواجهه اللغة العربية من تهميش لدورها في كثير من هذه المؤسسات الرسمية والعامة، وإبعادها عن دورها الرئيسي في صياغة فكر الأمة، واعتبارها وسيلة التواصل والاتصال الرئيسية بين أبنائها ، والمحور الرئيسي في تحديد هويتها ووحدتها، ولذا فإن العناية بها والحفاظ عليها ورعايتها ليوجب تفعيل "قانون اللغة العربية" الذي تقدم به المجمع لدولة رئيس الوزراء سنة ١٩٩٠م، أسوة بما هو معمول به في كثير من دول العالم التي تحترم لغتها وتحافظ على هويتها. وأن يوجه دولة رئيس الوزراء تعميماً إلى جميع مؤسسات الدولة الرسمية والعامة للعمل على تعيين محررين لغويين لرفع المستوى اللغوي للرسائل والمكاتبات الرسمية، وأن يلتزم المسؤولون الرسميون باستعمال اللغة العربية السليمة في المجالس

الرسمية والمحافل الرسمية والدولية وفي المؤتمرات والندوات واللقاءات وبرامج التوعية السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والخدماتية وغيرها.

ثالثاً: السلطة التشريعية:

مجلسا (الأعيان والنواب) ودورهما في الرقابة على الحكومة، وتطبيق الدستور فيما يتعلق بالمادة الثانية من الدستور، ونصها: "دين الدولة الإسلام، ولغتها العربية"، وحثهما على اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار قانون اللغة العربية الذي تقدم به المجمع بتاريخ ١٩/٧/١٩٩٠م إلى الحكومة. وتفعيل التشريعات والقوانين والأنظمة الخاصة، بحماية اللغة العربية والمحافظة عليها، وإحلالها مكانها اللائق بها في مؤسسات الدولة الرسمية والعامة، التعليمية والأكاديمية، وأن يلتزم جميع أعضاء مجلس الأمة باستعمال اللغة العربية السليمة تحت قبة مجلس الأمة.

رابعاً: مؤسسات الدولة الرسمية والعامة والتعليمية والأكاديمية:

أ- وزارة التربية والتعليم

تعمل هذه الوزارة على اتخاذ الإجراءات والفعاليات لتحقيق الآتي:

١. التعميم على المدارس لبيان أهمية قرار مجلس مجمع اللغة العربية الأردني باعتبار عام ٢٠٠٧م عام اللغة العربية في الأردن، وإبراز أهمية اللغة العربية لغة القرآن الكريم في الثقافة العربية والحضارة العربية الإسلامية.

٢. تنشيط الكلمات الصباحية اليومية في جميع مدارس المملكة، في الموضوعات التي تعالجها، بلغة عربية سليمة، بإشراف معلمي اللغة العربية.

٣. ندب جميع المعلمين في الموضوعات المدرسية المختلفة، باستخدام اللغة العربية السليمة (وتجنب اللهجة العامية) في التدريس اليومي في جميع الموضوعات.

٤. ندب جميع المدارس لإصدار مجلة مدرسية دورية، تصدر بلغة عربية سليمة، وتمول من صندوق التبرعات المدرسية، وتعنى بقضايا اللغة والأدب والعلوم الحديثة، وتوزع على أوسع مدى.

٥. عمل ركن خاص باللغة العربية في مكتبة المدرسة، يعنى بالكتب والمجلات اللغوية والأدبية التي تصدر حديثاً عن اللغة العربية، وقضاياها وأساليب تدريسها.

٦. إنشاء جائزة رمزية (مئة دينار مثلاً) باسم جائزة اللغة العربية ، لأفضل مقال أو بحث توضع له مواصفات خاصة، في كل مدرسة لأفضل طالب يفوز بالجائزة.

ب- وزارة التعليم العالي والجامعات الرسمية والخاصة:

أن تعمل وزارة التعليم العالي على الآتي:

١. حث الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة على خدمة اللغة العربية والحفاظ عليها، وإحلالها مكانها اللائق بها، وفق ما نصت عليه قوانينها وأنظمتها، وعقد الندوات والمؤتمرات وتوجيه طلبة الدراسات العليا في أقسام اللغة العربية إلى أن

توجه بحوثهم إلى ما يواجه اللغة العربية من تحديات ومشكلات لغوية معاصرة.

٢. وضع جائزة مالية رمزية (ثلاثة آلاف دينار) في كل جامعة لأحسن كتاب علمي يترجم إلى اللغة العربية خلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧م، يصرف من موازنة البحث العلمي في الجامعة.

٣. إعطاء مكافأة مالية مقدارها ثلاثة آلاف دينار لكل أطروحة دكتوراة في المجالات العلمية، يترجمها صاحبها إلى اللغة العربية وينشرها.

٤. تخصيص جائزة وزارة التعليم العالي سنوياً (ثلاثة آلاف دينار) لأفضل كتاب مؤلف أو مترجم إلى اللغة العربية في العلوم المعاصرة خلال السنوات الثلاث الماضية.

ج. وزارة الثقافة:

١. تعقد وزارة الثقافة مؤتمراً عاماً للغة العربية يدعى إليه المتخصصون في اللغة العربية بالتعاون مع مجمع اللغة العربية الأردني وأقسام اللغة العربية في الجامعات الأردنية لبيان دور اللغة العربية وتعريب التعليم الجامعي في المشروع النهضوي المعاصر للأمة.

٢. إصدار كتاب سنوي يشمل قائمة بأسماء الكتب التي تنشر سنوياً في الأردن عن اللغة العربية، وكذلك أطروحات الماجستير والدكتوراة.

٣. عمل جائزة باسم وزارة الثقافة سنوياً لأحسن كتاب باللغة العربية يعالج موضوعاً مميزاً تختاره وزارة الثقافة، ويخدم الثقافة العربية ودورها في الحياة المعاصرة.

د. **وسائل الإعلام:**

١. تلتزم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة باستعمال اللغة العربية السليمة فيما تبث وتذيع وتنشر ، وبإبراز دورها في رفع مستوى الأداء اللغوي لدى سامعيها ومشاهديها من أبناء العربية بما تقدمه من برامج مختلفة بلغة عربية سليمة.

٢. التعميم على المذيعين والمذيعات في الإذاعة والتلفزيون بالاهتمام باللغة العربية السليمة فيما يقدمونه من نشرات إخبارية وتحليل للأخبار ، والندوات الثقافية.

٣. تصميم دورات لغوية في الإذاعة والتلفزيون بالتعاون مع مجمع اللغة العربية الأردني، لرفع مستوى الأداء باللغة العربية واستخدامها في جميع الميادين التعليمية والثقافية والاقتصادية.

٤. الالتزام بالإعلانات والدعايات في الإذاعات المسموعة والمرئية باستخدام اللغة العربية السليمة وليس باللغة الأجنبية أو اللهجات العامية.

٥. إنشاء جائزة سنوية رمزية لأفضل مذيع باللغة العربية الفصيحة.

هـ وزارة الصناعة والتجارة ودورها في الالتزام بالتشريعات الخاصة باحترام اللغة العربية في أسماء المحال التجارية

والشركات والأسواق التجارية الكبرى وغيرها في المملكة الأردنية الهاشمية.

و- وزارة البلديات والشؤون القروية وأمانة عمان الكبرى ودورهما في الالتزام بالتشريعات بشأن تسمية ما يتبعها من مؤسسات ومحال تجارية باللغة العربية.

ز- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ودورها في خدمة اللغة العربية وإعلاء شأنها، وحث أبنائها على تعلمها لارتباطها بعقيدة الأمة، وأن تعلمها يمثل مطلباً من مطالب العقيدة، وذلك من خلال رسالة المسجد القائمة على الخطابة والوعظ والإرشاد والتدريس والعمل على رفع مستوى الأداء اللغوي لدى العاملين فيها، وبخاصة خطباء الجمع ومديرية الوعظ والإرشاد.

خامساً: مؤسسات المجتمع المدني:

تقوم مؤسسات المجتمع المدني، من أحزاب ، ونقابات ، وهيئات وجمعيات، ورابطة الكتاب واتحاد الكتاب ورابطة الأدب الإسلامي وغيرها في الأردن بدورها في الاهتمام باللغة العربية السليمة من حيث:

١. المخاطبات والرسائل

٢. إصدار النشرات والكتيبات باللغة العربية السليمة، وإن كان لا بد من اللغة الإنجليزية فتأتي تاليا بعد اللغة العربية في الترتيب، وفي جميع الأحوال تكون الصدارة للغة العربية.

٣. عمـــل نـــدوات ومحاضــــرات عن أهمية اللغة العربية في مجال عمل مؤســـسات المجـــتمع المدنــــي، والمـــشاركة الفاعلة في أنشطتها الثقافية والأدبـــية والعلمـــية والـــسياسية والاقتـــصادية والاجتماعـــية والإنسانية لإبراز عام ٢٠٠٧م عاماً للغة العربية.

وإن مجمـــع اللغـــة العـــربية الأردنــــي ليعـــرب عن استعداده لبذل كل جهـــد ممكـــن بالـــتعاون مـــع الـــوزارات والمؤســـسات العامة والخاصة، من أجـــل جعـــل عـــام ٢٠٠٧ عامـــاً متميـــزاً للغـــة العربية، لغة القرآن الكريم والحـــديث النـــبوي الـــشريف، لغـــة الحضارة العربية الإسلامية، والله الموفق لكل خير.

- المؤتمر السنوي الخامس لمجمع اللغة العربية في دمشق
شارك الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس المجمع في المؤتمر السنوي الخامس لمجمع اللغة العربية في دمشق في المدة من ٢٠-٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦م. وقد كان موضوع المؤتمر "اللغة العربية في عصر المعلوماتية" وقد اشتمل المؤتمر على أربعة محاور هي:

  - اللغة العربية ومجتمع المعرفة.
  - اللغة العربية وتقانة المعلومات.
  - اللغة العربية والفجوة الرقمية.
  - المحتوى العربي على الشابكة (الإنترنت).

وقدم الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس المجمع في هذا المؤتمر بحثاً بعنوان (مجمع اللغة العربية "الموحَّد" ومجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين).

أعضاء عاملون في مجمع اللغة العربية

صــدرت الإرادة الملكــية السامية بالموافقة على قرار مجلس مجمع اللغة العربية الأردني بتعيين عشرة أعضاء عاملين في المجمع، وذلك استناداً لأحكام المادة (٩/أ) من قانون مجمع اللغة العربية الأردني.

والأعضاء هم:

١- معالي الأستاذ الدكتور خالد الكركي.

٢- الأستاذة الدكتورة سرى سبع العيش.

٣- الأستاذ الدكتور عبد القادر عابد.

٤- الأستاذ الدكتور يوسف بكار.

٥- الأستاذ الدكتور سمير ستيتية.

٦- الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم حور.

٧- الأستاذ الدكتور فتحي ملكاوي.

٨- الأستاذ الدكتور سمير الدروبي.

٩- الأستاذ الدكتور جعفر عبابنة.

١٠- الدكتور عودة أبو عودة

رسائل الدكتوراه والماجستير

حرصاً من المجمع على التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية والأكاديمية، وعلى رأسها الجامعة الأردنية، فقد تمت في قاعة الندوات والمحاضرات في المجمع مناقشة الرسائل الآتية:

- رسالة دكتوراة مقدمة من الطالبة فاطمة محمد العليمات وعنوانها "أعمال مجمع اللغة العربية الأردني اللغوية والنحوية" بإشراف الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، وذلك يوم ٢٠/٧/٢٠٠٦م.
- رسالة مقدمة من الطالب علاء الدين زكي موسى، وعنوانها "الصورة الفنية في شعر كشاجم"، بإشرف الدكتور ياسين عايش، وذلك يوم ٢٥/٧/٢٠٠٦م.
- رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة فاطمة محمد العمري، عنوانها "الخطاب والمقاصد: الإعلان الصحفي أنموذجاً" بإشراف الدكتور نهاد الموسى، وذلك يوم ٩/٨/٢٠٠٦م.
- رسالة مقدمة من الطالبة سهير إبراهيم سيف، عنوانها "الظاهرة اللغوية ومناهج وصفها وتفسيرها. الحذف في العربية أنموذجاً"، وذلك يوم ١٠/٨/٢٠٠٦م.
- رسالة مقدمة من الطالب قتيبة يوسف الحباشنة، عنوانها "الروائي سياسياً: مؤنس الرزاز أنموذجاً"، بإشراف الأستاذ الدكتور محمود السمرة، وذلك يوم ٣/٨/٢٠٠٦م.

- رســـالة مقدمـــــة مــــن الطالـــــب عــــبدالله عمــــر الخطــــيب، عــنوانها "النسيج اللغوي في روايات الطاهر وطار"، بإشراف الدكتور ياسين عايش،وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/١م.
- رســالة مقدمــة مــن الطالب فهد معجب العتيبي، عنوانها "بناء الجملة الفعلــية فـــي ســـورتي الأنبـــياء والحـــج"، بإشـــراف الدكـــتور عبد الكريم الحياري، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/٦م.
- رســالة مقدمـــة من الطالبة سناء الشعلان، عنوانها "الأسطورة في روايات نجيب محفوظ"، بإشراف الدكتور إبراهيم خليل، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/٧م.
- رســالة مقدمة من الطالب محمد إبراهيم خالد الخوجة، عنوانها "تجليات المكان في السرد الحكائي العباسي" بإشراف الدكتور ياسين عايش، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/٨م.
- رســالة مقدمـــة من الطالبة دعد الناصر، بعنوان " المقامات: دراسة في الـــنص الثقافي والبنية السردية" بإشراف الأستاذ الدكتور محمود السمرة، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/١٠م.
- رسالة مقدمة من الطالب عماد الزين، عنوانها "أبو السعود ومنهجه في الـــنحو مـــن خلال تفسيره إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، الأجـــزاء العـــشرة الأولى من القرآن الكريم أنموذجاً" بإشراف الدكتور ياسين عايش، وذلك يوم ٢٠٠٦/١٠/٢٩م.
- رســالة مقدمـــة مـــن الطالـــب عبدالله الخلايلة، عنوانها "نواصب الفعل المـــضارع بين التنظير والاستعمال" بإشراف الدكتور إسماعيل عمايرة، وذلك يوم ٢٠٠٦/١١/٥م.

- رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة عالية أنور الصفدي بإشراف الدكتور إبراهيم خليل، وذلك يوم ٢٠٠٦/١٢/٦م.

- رسـالة مقدمة من الطالب محمد علي الهروط، عنوانها "حقيقة الخلافات النحوية من خلال كتاب الإنصاف، بإشراف الدكتور محمود الجفال، وذلك يوم ٢٠٠٦/١٢/٢٦م.
- رسـالة مقدمـة من الطالب يوسف عبد الرحيم ربابعة، بعنوان "ظاهرة البناء في النحو العربي"، بإشراف الدكتور جعفر عباينة، وذلك يوم ٢٠٠٦/١٢/٢٠م.
- رسـالة مقدمة من الطالبة هيا الحوراني، عنوانها "أثر عبادة الأنثى في شعر الغزل الجاهلي والأموي" بإشراف الدكتور جاسر أبو صفية، وذلك يوم ٢٠٠٦/١٢/٢٨م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالبة ناديا صالح أبو عودة، بعنوان "الطبيعة في الشعر الأندلسي في ظل بني الأحمر" بإشراف الدكتور حمدي منصور، وذلك يوم ٢٠٠٦/١٢/٢٨م.

كلية الشريعة:

- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالبة صفية الشرع وذلك يوم ٢٠٠٦/٧/٢٣م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب أحمد عابور وذلك يوم ٢٠٠٦/٧/٢٦م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب محمد ميساوي وذلك يوم ٢٠٠٦/٧/٣١م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب أشرف بني كنانة وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/١٠م.
- رسالة ماجستير مقدمة من الطالب عبدالله بابهون وذلك يوم ٢٠٠٦/٧/٢٧م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب حسام بابي وذلك يوم ٢٠٠٦/٧/٢٧م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب حسين محاجنة وذلك يوم ٢٠٠٦/١١/١٣م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب أحمد أبو سرحان وذلك يوم ٢٠٠٦/١٢/٥م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب سيف الشامسي وذلك يوم ٢٠٠٦/١٢/١٧م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب أيمن زعاترة وذلك يوم ٢٠٠٦/١٢/١٤م.

إلى الأخوة الكتّاب :

يرجى مراعاة ما يلي :

١ ـ أن تقتصر البحوث على اللغة العربية ، والتراث العربي الإسلامي : العلمي والأدبي والفني ، وشؤون التعريب ، ومراجعة الكتب المحقّقة وما إليها ، والمناقشات والتعليقات المتعلقة بهذا وأمثاله .

٢ ـ أن يتأكد الكاتب من سلامة اللغة ، وحسن الترقيم ، والتوثيق قبل إرسال بحثه للنشر .

٣ ـ أن تتّسم البحوث النقدية بأسلوب النقد العلمي الهادئ ، الخالي من الانفعالات الحادّة التي قد تسيء إلى المؤلّف أو الباحث .

٤ ـ أن تكون البحوث المرسلة للنشر في نسختها الأصلية ، وخاصة بالمجلّة .

رئيس التحرير

Journal
Of The Jordan Academy Of Arabic

No. 71

Jumada 11-Thu AL- Qadah 1427H

Vol XXX

July - December 2006